الدكتور حسن خميس الملخ

نَظَرِيَّة الأَصْلِ وَالفَرْعِ في النحو العربي

نظرية الأصل والفرع

في النحو العربي

الدكتور
حسن خميس الملخ

2001

رقم التصنيف : 415

المؤلف ومن هو في حكمه: حسن خميس الملخ

عنوان الكتاب: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي

الموضوع الرئيسي: 1- اللغة العربية

2- قواعد اللغة

رقم الإيداع: 841 / 4 /20001

بيانات النشر : عمان: دار الشروق

● تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

ردمك ISBN 9957 - 00 - 149 -3

● نظرية الأصل والفرع في النحو العربي .

● الدكتور حسن خميس الملخ .

● الطبعة العربية الأولى : الإصدار الأول ، 2001 .

دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065

ص.ب : 926463 الرمز البريدي : 11110 عمان – الاردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله: المنارة – شارع المنارة – مركز عقل التجاري هاتف 02/2961614

نابلس: جامعة النجاح – هاتف 09/2398862

غزة: الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

■ التنفيذ والاخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان و الأفلام :

الشروق للدعاية والإعلان والتسويق / قسم الخدمات المطبعية

هاتف : 4618190/1 فاكس 4610065 / ص.ب. 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorok Jo@nol.com.Jo

الإهداء

إلى أصل الدراسة..

نحاةِ اللغة العربيّة الذين شادوا صرحها على أصل غير ذي عِوَج.

أملاً

أن يكون الفرع – الباحثون الجدد – امتداداً يبني ويصلح ويصون.

والفضل كل الفضل للمتقدّمِ

محتويات الكتاب

المقدمة

زُرُوع .. وثمار .. وبذور

الحمد لله ربِّ العالمين منزّل القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍّ مُبين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّه العربيِّ الأمين أفصح الناطقين بالضاد، وخير الخَلْقِ والعباد، وبعد،

فقد صدرَ نحاةُ اللغة العربيّة، وهم يضعون لها القواعد التي تعصم من الخطأ، وترشد إلى الصواب عن أنظار منهجيّة علميّة تعارفوها بينهم، وأصبحوا يتهدّون بها في صوغ مادّةِ النّحو العربيّ؛ لأنّ هدفهم الأوّل تقديمُ مجموعة متجانسةٍ من القواعد والقوانين التي تنحو بالمتعلّم نحو الصواب في الأداء اللغويّ؛ ولهذا لم يُعْنَوا بجدلِ النظريّة النحويّةِ قدرَ عنايتهم بأساليب ترتيب تطبيقيّة لنظريّة النحو، لا بحديثٍ عن النظريّة نفسها.

ولمّا كانت كتبُ النّحوِ العربيّ على اختلافِ مناهجها وأساليبها مُمارسةً لنظريّة علميّةٍ في النّحو، كانَ خطُّ الدفاع الأقوى عن النّحو العربيّ إعادةَ تشكيلِ هذه النظريّة، لا استجلاب نظريّة وافدة، وذلك بمنهجٍ يقوم على تتبّع خيطٍ من خيوط نظريّة النّحو في المصادرِ النّحويّة المختلفة؛ لأنّ النحاة كانوا يشيرون إشاراتٍ خافتةً لنظريّة النحو في كتبهم الموسوعيّة، وقد استقرّ رأيي على تتبّع فكرة الأصل والفرع في النّحو العربيّ؛ إذ لا تكاد صفحةٌ من صفحاتِ كتب النّحو الأصولِ تخلو من الإشارة إلى هذين المصطلحين، لهذا أردتُ أن أبرز جوانب هذه الفكرة النظريّة تأسيساً لدراسات لاحقة تتابعُ بإذن الله تشكيل نظريّة النحو العربيّ، فبدأت بالعام الذي هو الدراسات اللغويّة فأثبتُّ حضورَ مصطلحَي الأصل والفرع في المعجم الدلالي، وأصوات العربيّة، وأبنيتها الصرفيّة، وتفعيلات الشعر العروضيّة، وتجليّات

البلاغة العربيّة، ثمّ انطلقت إلى التاريخ أتتبّع تاريخ هذين المصطلحين في النحو، فوجدت أنّهما وُلدا معه وتطوّرا بتطوره عند أئمة النحاة، مثل: عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت 117هـ/735م) وابن السرّاج (ت 316هـ/928م) والزجّاجي (ت 339 هـ/950 م) وغيرهم.

ثم حاول ابن جنيّ (ت 392هـ/1001م) أن يصوغ شكلاً نظرياً لعلم أصول النحو وفق علم أصول الفقه تابعه فيه أبو البركات الأنباريّ (ت577 هـ/1181م) والسيوطيّ (ت911 هـ/1505م) لكنّ هذا الشكل لم يكن كافياً لبناء نظريّة متكاملة، فبقيت أعمال النحاة تنتظر مَنْ يستخرج منها أنحاء نظرية النحو العربيّ، كنظرية الأصل والفرع، ليقدّم دراسة عن أثر منهجيّة البحث الفقهيّ في النّحو العربيّ، وأخرى عن أهمية منهج القواعد الكليّة في إعادة ترتيب مسائل النحو العربيّ، وثالثة عن كلّ مفهومٍ من مفهومات الأصلِ على حِدة.

ومفهومُ الأصل والفرع في أعمال نحاة العربيّة متباينٌ حسبِ اعتباراتٍ منهجيّة مختلفة، إذ تبيّنتُ أنّ الأصل يعني الكثرة، أي كثرة الشواهد التطبيقيّة التي تؤيّد القاعدة النحويّة، وقد يعني ما يستحقّه اللفظ من إعراب أو بناء أو عمل فيكون من نظريّة العامل، وقد يعني الأصل التجرّد من العلامة الفرعيّة في الجنس، والعدد، والتعريف والتنكير، والمثبت والمنفي فيكون مشابهاً لمبدأ المُعلّم وغير المعلّم في المنهج البنيويّ في علم اللغة الحديث.

وقد يردُ الأصل بمعنى أصل الباب؛ لأنّ النحاة مازوا أداةً من أدوات الباب الواحد، وعدّوها أصلاً فقالوا: كان أمّ الباب وأخواتها فروع عليها، وقد يرد الأصل بمعنى الأصل التاريخيّ، وهذا المعنى قليل الدوران في أعمال النحاة لكنه يستحقّ دراسة خاصّة.

وقد يرد الأصل بمعنى التصوّر النظري للكلمة أو الجملة. على أنّ أهم معاني الأصل هو أصل القاعدة، أي أن يكون الأصل دالاً على القاعدة الكليّة للباب النحويّ، هذه القاعدة التي قد ينشأ عن تطبيقها تقدير وتأويل؛ لهذا كان جلّ النقد

الموجّه للنحو العربي قديماً وحديثاً أحياناً نقداً لأصل القاعدة والتقدير، هذا النقد الذي أثبتت الدراسة أنّه لا يصدر أحيانا عن وعي نظريّة النحو العربيّ، لأنّ وعي هذه النظريّة يؤدي بالضرورة إلى الأخذ بأصل القاعدة في التقدير والتأويل والحذف من غير أن يعني هذا أنّ النحو العربيّ مبرأ تماماً من العيب والنقصان.

وكان اللافت في مواقف الباحثين من أصل القاعدة أنّها تصدر جميعاً عن رغبة في تيسير النحو العربي، هذا الرغبة التي نؤمن بها غاية صادقة لا وسيلة لهدم صرحٍ شامخ شاده أجدادنا النحاة بمنهجيّة علميّة سليمة في مجملها، ولا عيب فيها سوى غبار الزمن؛ لأنّ فكرة الأصل والفرع تنسجم مع روح الفكر الإسلاميّ.

وقد حلّل البحث أصول النحو التقليديّة في ضوء فكرة الأصل والفرع، فدرس السماع والقياس والاستحسان والإجماع والاستصحاب والقواعد الكليّة؛ ليؤكّد أنّ النحو قياس، وأنّ نظريّة القياس ذات تجليات عدة في الدرس النحويّ، بالقياس على النصّ، أو القاعدة، أو النظريّة، أو الفكر، أو الشبيه، أو النقيض، أو ما شابه، وهو صور مختلفة تؤكد أنّ السماع هو أساس بناء النحو العربيّ، أمّا الاستحسان والإجماع واستصحاب الحال فهي مناهج فقهية لها صدى في أعمال النحويّين يستأهل أن يدرس على حدَة دراسة تتتبّع نشأته وتطوره وصوره وآثاره في النحو العربيّ.

وقد سألني أحد زملائي قبل ثلاث سنوات: ما نظريّة الأصل والفرع؟ فقلت له: لقد درست تاريخ الأصل والفرع ومعانيه وصوره وآثاره الإيجابيّة والسلبيّة في النحو العربيّ لأقول: إنّ نظريّة الأصل والفرع منهجٌ في ردّ كل مجموعة متجانسة إلى شيء واحدٍ، فالنحو يردّ إلى شيء واحد، وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام التفصيليّة ترد إلى شيء واحد هو القاعدة العامة للباب، والأدوات المتعددة ترد إلى أداة واحدة هي أم الباب، وهكذا، تكون نظريّة الأصل والفرع منهجاً في ردّ الظواهر المتجانسة إلى شيء واحدٍ، مع ما يستدعيه هذا الردّ من تأويل، أو تقدير، أو

حذف، أو تعليل، أو توسّع، أو ظهور، أو إضمار، فكأن هذه الأساليب روابطُ تربط بين الأصل والفرع ليغدو النحو العربيّ منظومة متجانسة من القواعد لا أَمْتَ فيها ولا اعوجاج.

وهذا الكتاب – في الأصل – رسالة جامعيّة قدّمت إلى الجامعة الأردنية أول سنة 1995 لنيل درجة الماجستير في النحو العربيّ، ولهذا أستذكر الآن بعد ستّ سنوات محطتين في تاريخ هذا الكتاب، أو هذه الرسالة.

المحطة الأولى: ما في الكتاب من أفكار وآراء، إذا وجدت بعد تعمق صحبتي بالنحاة وأعمالهم أنّ بعض الآراء التي رجّحتها مرجوحة لا راجحة مع أنّها معتمدة رأي نحويّ ما أو مذهبٍ ما عند من يؤمن بوجود مذاهب في النحو العربي. كما وجدت أنّ حقّ الكتاب أن يكون متبوعاً بفصل رابع يتناول الأصل والفرع في ضوء مناهج علم اللغة الحديث خاصّة المنهج التوليديّ التحويليّ، لكنني رأيت أنّ مشاغل التدريس والبحث ستحول دون إضافة ما أرغب، لهذا اتّكلت على الله سبحانه وتعالى في تقديم الكتاب كما هو، ففيه سَعْيٌ حثيثٌ وراءَ القاعدةِ النحويّة، وحوارٌ مفيدٌ مع النحاة والباحثين.

أمّا المحطة الثانية فاستذكار بالتقدير والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور محمّد حسن عوّاد الذي علمني النّحو، وزرع فيّ حبّه، وأرشدني إلى طريق الصواب في البحث العلمي بصبر وتواضع، فلم يملّ مني سؤالاً، ولم يبخل عليّ بنصيحة أو بمعلومة أو بكتاب نادر، فله مني الشكر كلّه. والشكر موصول إلى أستاذيّ الفاضلين: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، والأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة اللذين فتحا لي باب علمهما الجمّ وخاضا معي في حوار علميّ رفيع شدّ من أزر البحث حتى استوى على عوده بإذن الله.

إنّ أهمية هذا الكتاب في الأسئلة التي يطرحها تجاه التراث النحويّ مثل: كيف نقرأ التراث النحويّ؟ وكيف نستخرج جوانب نظريّة النحو منه، وكيف نشكّل

نظريّة النحو العربيّ، وكيف نفيد من تجربة الآخرين في علم اللغة الحديث في دراسة النحو العربيّ؟ وكيف نطوّر النحو العربيّ؟ وبعد ذلك: كيف نواصل الدرس النحويّ من غير أن نعتدي على تراثنا النحويّ العظيم أو نهمل منجزات علم اللغة الحديث؟

وبعد؛ فقد كان وراء صدور هذا الكتاب شخصية عظيمة تصر على أن فيه شيئاً يستأهل أن يطّلع عليه الباحثون والمثقفون، فما فتئت تشجّع وتشجّع حتى استجبت لرغبتها شاكراً لها تشجيعها كلّ الشكر، لأنّها الزوجة المخلصة الدكتورة سهى فتحي، شريكة الحياة والبحث.

ومجال البحث في نظريّة النحو العربي ذو سعة وهو بحث اجتهادي، فيه صواب، ويحتمل الخطأ لهذا يستدعي متابعة البحث خدمة للغتنا اللغة العربيّة لغة القرآن الكريم، وعلى الله توكّلت وإليه أنيب.

د. حسن خميس الملخ

عمان 2001/1/1

التمهيد
الأصل والفرع في الدّراسات اللغويّة

يدور مصطلحا الأصل والفرع دورانًا ظاهراً في علوم اللغة العربيّة، من جهة الدلالة، والصّوت، والصّرف، والعروض، والمعاني البلاغيّة والبيانيّة.

الأصل والفرع في علم الدلالة:

رأى اللغويّون الكلمة شجرةً دلاليّة ثابتة الأصل لها فروع تنمو وتكبر وتتشابك بمرور الأيّام[1]، كقول ابن قتيبة[2]: «أصل قضى: حتم، كقول الله عزّ وجل: ﴿فيُمْسِكُ التي قَضَى عليها الموتَ﴾[3] أي: حتمه عليها، ثمّ يصير الحتم لمعانٍ، كقوله: ﴿وقضى ربُّك ألاّ تعبدُوا إلا إيّاه﴾[4] أي: أمر، لأنّه لما أمر حتم بالأمر. وقوله تعالى: ﴿فقَضاهُنّ سَبْعَ سموات﴾[5] أي: صنعهنّ، قال أبو ذؤيب:[6]

وعليهما مَسْرُوْدَتانِ قَضَاهُمَـــا ... داودُ أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ

أي: صنعهما داودُ وتُبّع. وقال الآخر في عمر بن الخطّاب رضي الله عنه:[7]

قَضَيْتَ أموراً ثمّ غادرْتَ بَعْدَها ... بَوائِجَ في أكْمامِها لَمْ تُفَتَّقِ

---

(1) انظر مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد 193، الكويت، سنة 1995م، 90.

(2) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدّينوريّ، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، سنة 1954م، 342-343.

(3) سورة الزّمر، آية 42.

(4) سورة الإسراء، آية 23.

(5) سورة فصلت، آية 12.

(6) انظر ابن جنّي، عثمان بن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم، 761/2. وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، 59/3.

(7) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرّم، لسان العرب، (كمّ)، دار صادر، بيروت.

أي: عملت أعمالاً؛ لأنّ كلّ من عمل عملاً، وفرغ منه، فقد حتمه وقطعه، ومنه قيل للحاكم: قاضٍ، لأنّه يقطع على النّاس الأمور ويحتم، وقيل: قُضي قضاؤك، أي: فرغ أمرك. وقالوا للميت: قد قضى: أي فرغ. وهذه كلّها فروعٌ ترجع إلى أصل واحد».[1]

ورأى اللغويّون أنّ تعدّد لغات الكلمة الواحدة له أصل تفرعت منه اللغات، فقد جاء في «لَدُنْ» ثماني لغات: يقال: لَدَنْ، ولَدَا، ولَدُ بفتح الفاء وضمّ العين، ولُدُ بضمّهما، ولَدْنِ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون، ولَدْنَ بفتح النون، ولَدْ بفتح الفاء وسكون العين. فأمّا لَدُنْ بفتح الفاء وضم العين فهو الأصل لكثرته، وشهرته، وورود التنزيل به[2]. فاعتبار التأصيل وصفي إحصائي.

الأصل والفرع في علم أصوات العربية:

قسّم سيبويه أصوات اللغة العربيّة إلى أصول وفروع، فقال: «وأصل حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفًا: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف هُنّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين،

---

(1) بنى ابن فارس معجمه على فكرة الأصل والفرع، إذ كان يعرض المعنى الأصل للمّادة اللغويّة، ثمّ يذكر بعضًا من فروعها الدلاليّة. انظر ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، 1366هـ، 3/1.

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 127/2. والرضي الأستراباذيّ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1978م، 221/3. والخوارزميّ، القاسم بن الحسين، شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بـ «التخمير»، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990م، 280/2-281.

وهي كثيرة يؤخذ بها، وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تُمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم.

وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيّته، ولا تُسْتحسن في قراءة القرآن، ولا في الشِّعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشّين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء.

وهذه الحروف التي تمّمتُها اثنين وأربعين، جيّدُها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تُتَبيّنُ إلاّ بالمشافهة»[1].

ولعل سيبويه وأتباعه بنوا تأصيل الحروف الأصول على الشّكل الكتابيّ لوجود صورة كتابيّة للحروف الأصول، إضافة إلى أنّها الحروف المتفق عليها عند العرب كافة[2].

ورأى الدكتور كمال محمد بشر أنّ «مسألة التفضيل بين الأصوات مسألة مشكوك فيها، ولا يأخذ بها العلم الحديث، ولكنّها «نظريّة الأصول» عند علماء العربيّة هي التي وضعتهم هذا الوضع غير المسلّم به»[3].

---

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م، 4/431-432. وانظر المبرّد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1/192-194. وابن السّرّاج، محمد بن سهل، الموجز في النّحو، تحقيق مصطفى الشويميّ، مؤسسة أ.بدران، بيروت، 1965م، 165-166. وعبد الحميد حسن، القواعد النّحويّة مادتها وطريقتها، مطبعة العلوم، القاهرة، سنة 1946م، 131-135.

(2) طنطاوي دراز، في أصول اللغة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986م، 276.

(3) كمال محمد بشر، الأصوات العربيّة، مكتبة الشباب، مصر، 1987م، 76.

والدكتور كمال بشر من أصحاب المنهج الوصفي لهذا يوجه عنايته إلى وصف اللغة كما هي.

الأصل والفرع في علم الصرف:

توسّل الصرفيون بالأصل والفرع في دراسة الظواهر الصرفية كظاهرة الاشتقاق، إذ عرّف الرّمانيّ الاشتقاق بأنّه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل(1). وبيّن العكبريّ أنّ الأصل ههنا يُراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ إليه معنى زائدٌ على الأصل(2)، وقال ابن يعيش: «الأصل الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت»(3)، مما يفسّر قول الصرفيين: المشتق فرع على المشتق منه(4)، إلاّ أنهم اختلفوا في تحديد المشتق منه على مذاهب(5).

---

(1) الرّمانيّ، علي بن عيسى، الحدود، تحقيق إبراهيم السّامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م، في كتاب: رسالتان في اللغة، 69. وانظر العكبريّ، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، مسائل خلافيّة في النحو، تحقيق محمد خير الحلوانيّ، مجهول الناشر ومكان النشر وبلا تاريخ، 73.

(2) العكبريّ، مسائل خلافيّة في النّحو، 73-74. وانظر العكبريّ، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1986م، 144.

(3) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن عليّ، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربيّة، حلب، 1972م، 108.

(4) انظر العكبريّ، التبيين 143. وابن يعيش، شرح المفصّل 1/61-62.

(5) انظر ابن الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت 1987م، المسألة رقم 28، 1/235-245. والرضي الأستراباذيّ، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1982م، 3/88-91. والسّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، ط١، دار البحوث العلميّة، الكويت،1977م، 3/95، 6/230-231.

ورأى الصرفيون أنّ المعتل فرع الصحيح[1] فيُقاس عليه، ولهذا أجمعوا أنّ أصل (قام) (قَوَمَ)[2]، وأنْ لم يُتكلم بها، فربَّ أصل مرفوض وعارض لازم، وتوصل الصرفيّون والنحويّون إلى وزن صرفيّ مجرد عدّوه أصلاً للمباني الصّرفيّة المختلفة[3]؛ ولهذا ذهبوا إلى أنّ كلمة (ابتكر) و(اصطبر) على وزن صرفيّ واحد هو (افتعل)، ورأى الدكتور كمال محمد بشر أن سبب هذا القول إيمان النّحاة والصرفيّين بفكرة الأصل[4]، وهي فكرة قائمة على أصول سليمة إذ لو رفضنا أن يكون أصل (اصطبر)(اصتبر) لوجب علينا أن نفسّر لماذا تلفظ العرب تاءً في (احترم) ونحوه، وتلفظ طاء في (اصطبر) ونحوه[5]؛ ولهذا قال ابن فارس: «تولد الطاء لعلة»[6].

الأصل والفرع في علم العروض:

يظهر الأصل والفرع بوضوح في العروض العربي، إذيقوم الشّعر العربيّ على عشر تفعيلات أصول هي: فعولنْ، وفاعلنْ، ومستفعلنْ، وفاعلاتن، وفاع لاتن، ومُسْتَفْعِ لُنْ، ومفاعَلَتنْ، ومُتَفَاعلن، ومفعولاتُ، ومفاعيلن[7]، قال الزمخشريّ:

---

(1) ابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 543/2. وابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى بناي العليليّ، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1982م، 458/2.

(2) ابن السّراج، الموجز في النّحو، 150.

(3) للتوسّع في فكرة الأصل في الصرف وأسباب التحول عن الأصل ومظاهره ووسائل معرفته، انظر لطيفة إبراهيم النّجار، دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها، ط1، دار البشير، عمان، 1993م، 103-133.

(4) كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعرفة، مصر، 1970م، القسم الثاني، 112.

(5) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م، 15.

(6) ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويميّ، مؤسسة أ. بدران، بيروت، 1963م، 71.

(7) انظر الدّمامينيّ، محمد بن أبي بكر المخزومي، العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرّامزة، المطبعة العثمانيّة، القاهرة، 1885م، 10. وانظر رشيد عبد الرحمن العبيديّ، معجم مصطلحات العروض والقوافي، ط1، جامعة بغداد، بغداد، سنة 1986م، 30.

«فهذه هي الأصول التي بُنيت أوزان العرب عن آخرها عليها، ولا يشذّ منها شيء عنها، ولكلّ واحد من هذه الأصول فروع تتشعب منه» ثم ذكر الفروع الخاصة بكل تفعيلة[1].

ويتكون كلّ بحر من أصل نظري من التفعيلات في الدائرة العروضية يمكن أن يأتي عليها البيت الشعريّ كبحر الكامل، فأصله العروضي:

مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ   مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ

ويتحقق هذا الأصل في الشّعر، كقول الشاعر:[2]

وإذا صَحَوْتُ فما أُقَصِّرُ عَنْ نَدًى   وكَما عَلِمْتِ شَمائِلي وَتَكَرُّمي

ويمكن أن يبقى الأصل هو الوجه المتصوَّر نظريًا، ولا وجود له في الواقع العمليّ كأصل بحر الهزج، إذ يرى العروضيّون أنّ أصله[3]

مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ   مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

وهو في الواقع العملي بحرُ رباعي التفعيلات كقول الشّاعر:

هزجنا في بواديكمْ   فأجزلتمْ عطايانا

ويرى العروضيّون أنّ هذه الصورة هي مجزوء بحر الهزج لا أصله التامّ، فرُبَّ أصل مهمل وعارض مستعمل حملاً على صاحبيه في الدائرة وهما الرّجز والرّمَل[4].

---

(1) الزمخشريّ، جار الله محمود بن عمر، القسطاس المستقيم في علم العروض، تحقيق بهيجة باقر الحسني، مكتبة الأندلس، بغداد، سنة 1969م، 63-75.

(2) انظر الخطيب التبريزيّ، يحيى بن علي، الكافي في العروض والقوافي، تحقيق الحسّاني حسن عبدالله، عالم المعرفة، بيروت، 58.

(3) انظر ابن جنّيّ، عثمان بن جنّيّ، العروض، تحقيق أحمد فوزي الهيب، ط1، دار القلم، الكويت، سنة 1987م، 97.

(4) انظر ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرّم، لسان العرب، (هزج).

الأصل والفرع في علم البيان:

يقوم علم البيان في جوهره على المجاز، والمجاز فرع الحقيقة[1]؛ لأنّ ما عدل به عمّا يوجبه أصلُ اللغة وُصف بأنّه مجاز، وشرطه أن يقع نقله على وجه لا يُعرّى معه من ملاحظة الأصل[2]، فالمعنى الأوّل لوضع اللفظ يُسمّى حقيقة أو أصلاً في حين يُسمّى المعنى الجديد مجازاً أو فرعاً[3]، وقد يصبح المجاز حقيقة[4]، فرُبّ مجاز كثُر واستعمل حتّى نُسي أصله، وتُركت حقيقتُه[5].

ففي التشبيه يرى البلاغيون أنّ المشبّه به أصل المشبه[6] وإذا قلب التشبيه غلب الفرعُ الأصلَ[7].

وعرّف ابن الأثير الاستعارة، فقال: «جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما، يُكْسَبُ بيان أحدهما بالآخر، ولا بُدّ للاستعارة من ثلاثة أشياء: مستعار، ومستعار منه، ومستعار له، فاللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع للإبانة، والمستعار منه والمستعار له لفظان حُمِل أحدُهما على الآخر في معنى من المعاني؛ هو حقيقيّ

---

(1) عبد القاهر الجرجانيّ، أسرار البلاغة، تحقيق هـ-ريتر، ط2، مكتبة المثنى، بغداد، 1979م، 365. والسّيوطيّ، جلال الدين عبدالرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1986م، 356/1.

(2) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، 365. وابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، المكتبة العصريّة بيروت، 1986م،183/2.

(3) للعلماء مذاهب عدّة في الحقيقة والمجاز، انظر ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة، اختصره محمد بن الموصلي، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1982م، 271-338. والسيوطيّ، المزهر، 356/1.

(4) العلوي اليمني، يحيى بن حمزة، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف، مصر، 1914م، 99/1 .

(5) السهيليّ، عبد الرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1984م، 294.
وانظر السّيوطيّ، المزهر، 367/1-368.

(6) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، 217. وابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 536/2.

(7) ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمّد، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1956م، 97.

للمحمول عليه مجازي للمحمول. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿واشْتَعَلَ الرأسُ شيباً﴾[1] فهذا مستعار، ومستعار منه، ومستعار له، فالمستعار هو الاشتعال، وقد نقل من الأصل الذي هو النار إلى الفرع الذي هو الشّيب قصداً للإبانة. وأمّا المستعار منه فهو النار، والاشتعال لها حقيقة، وأمّا المستعار [له][2] فهو الشّيب، والاشتعال له مجاز»[3].

وفي الكناية عدول عن ظاهر معنى اللفظ إلى معنى آخر مقصود.

ونتفق مع الدكتور حمادي صمود بقوله: «إنّ الأصل يمثّل العلامة الثابتة، والمعنى القارّ الذي ترجع إليه كلّ الأشكال الفرعيّة في التعبير، وإذ ذاك لا يزيد التعبير المجازي- المجاز والتشبيه والاستعارة والكناية- على كونه إمكانية من جملة إمكانيات يمكن إخراج المعنى على مقتضاها، ويكاد دورها ينحصر في تجميله أو إضافة بعض الخصوصيّات له كالتأكيد والمبالغة وما إليها»[4]؛ لأنّ ردّ الفرع المجازي إلى أصله يحفظ للغة تماسكها ألفاظاً وتراكيب، فيبقى الأصل شجرة ثابتة تتشبّث بها الفروع مهما علت وطالت.

الأصل والفرع في علم المعاني:

علم المعاني من أقرب علوم اللغة العربيّة إلى النّحو نسباً؛ لأنّه تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره[5]. والعلم الذي يضبط تراكيب الكلام هو النّحو[6].

---

(1) سورة مريم، آية 4.
(2) ما بين معقفين زيادة يقتضيها النصّ.
(3) ابن الأثير، الجامع الكبير، 83-84.
(4) حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة، تونس، سنة 1981م، 442.
(5) السكاكيّ، يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلميّة، 1987م، 161.
(6) انظر السّكاكيّ، مفتاح العلوم، 75.

والأصل الكبير في علم المعاني مناسبة المقال للمقام، أو ما يُعبَّر عنه بمقتضى الحال، ويتحقّق هذا الأصل بعدّ القواعد النحويّة الوجوبيّة والجوازيّة أصولاً ثابتة من حيث النظم والتراكيب. أمّا من حيث المعنى فيبنى علم المعاني عليها، فأصل النهي طلب الكفّ على وجه يفيد الاستعلاء، لكنه يخرج لمعان فرعيّة أخرى كالدعاء، والنصح، والالتماس، وغيرها تبعًا لمقتضى حال الكلام.

الأصل والفرع في علم النحو:

تجري فكرة الأصل في النحو جريان الدم من الإنسان، إذ نظر النحاة في اللغة العربية، فبنوا القواعد على الأكثر، ثمّ جرّدوا أصولاً نظريّة شدّوا فيها من أزرِ القواعد، فجعلوا لكلّ باب نحويّ أصلاً عامّاً ينتظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدّة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلاً تتفرع عليه سائر أدوات الباب، وكانوا ربّما أتوا بملامح تاريخيّة يكون السابق فيها أصلاً للّلاحق أو غير المعلم أصلاً للمعْلم.

وجعل النحاة أدلتهم فيما جاؤوا به من أحكام أصولاً ارتضوها، فكانت لأحكامهم أساساً كالقياس ونحوه. وأضافوا لهذه الأدلة أصولاً كلية تسمّى بالقواعد الكليّة، كوجوب انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حقّ الأصل.

وكانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النّحو ودعامته. وقد أضحى الأصل في النحو القاعدة والعلّة والدليل والحكم.

ونرى بعد هذا التطواف القصير أنّ جمهرة اللغويّين والصرفيّين والعروضيّين والبلاغيّين اتخذوا فكرة الأصل والفرع منهجاً من مناهجهم في دراسة اللغة العربية بمختلف علومها، مما يدل أنّ هذا المنهج منهج شامل معتمد في علوم العربيّة كافة، لا في النّحو وحدَه.

ونرى أنّ الأصل يطلق ويراد به غير معنى، فقد يراد به الكثير الغالب، وقد يراد به الوجه المتصوّر نظريًا، ولا وجود له في الواقع العمليّ كبعض الأوزان الصرفية، وقد يُراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة، وقد يراد به الحقيقة، وغيرها من المعاني.

الفصل الأوّل
نشأة نظرية الأصل والفرع وتطورها

ليس من السّهل البحث في نشأة مصطلح ما، ومحاولة رصد تطوّره عبر تاريخه؛ لأنّ المصطلحات -غالبًا- لا تحمل شهادة ميلادها، ولهذا فالبحث في تاريخ المصطلحات بحث محفوف بمزالق الخلط والخطأ، ويزداد صعوبةً كلّما اقتربنا من تحديد نقطة البداية للمصطلح؛ لذلك تبقى آراؤنا -غالبًا- عالةً على قرائن ظنيّة الثبوت تدعمها بقدر ما تفسح المجال للآخرين للمناقشة والمخالفة.

ومصطلح الأصل والفرع كثير الدّوران في كتب النّحو إذ يبرز بوضوح في أقدم كتابٍ نحويّ وصل إلينا، وهو كتاب سيبويه، المتوفّى بحدود سنة 180 هـ، ومع هذا فقد وُلِدَ قبل ولادة كتاب سيبويه وُلِد فكرةً منهجيّة في دراسة النّحو، ثمّ أصبح ركيزة علميّة بارزة في علم أصول النّحو، لذلك نرى أن نقسم دراستنا لهذا المصطلح إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى : فكرة الأصل والفرع في النّحو.

المرحلة الثانية : فكرة الأصل والفرع في علم أصول النّحو.

أ- فكرة الأصل والفرع في النّحو:

ارتباط فكرة الأصل والفرع بنشأة النحو العربي

يعود أقدم ذكر لمصطلح الأصل والفرع -في حدود علمنا- إلى الرّوايات التي تتحدث عن نشأة النّحو العربيّ، فقد جاء في بعض الروايات[1] أنّ علي بن أبي

(1) أورد مسألة نشأة النحو عدد كبير من العلماء، منهم: المبرد، محمد بن يزيد، الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1956م، 5. والزّجّاجي، عبد الرّحمن بن إسحاق، أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السّلام هارون، ط2، دار الجيل، بيروت، 1978م، 338-339. وأبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، الأغاني، دار الكتب المصريّة، مصر، 12/297-298. والزُبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النّحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف،=

طالب -رضي اللهُ عنه- «أصّل النّحو» إذ «وضع أصوله» في صحيفة ألقاها إلى أبي الأسود الدؤليّ خوفًا على اللغة العربيّة من اللحن الذي أصبح مشكلة تستدعي الحلّ، ثمّ جاء النّحويون «فنقلوا الأصول وفرّعوها».

وجاء في بعض الرّوايات أنّ أبا الأسود الدؤلي أوّل من «أصّل» العربيّة، ووضع قياسها، واختلف إليه الناس يتعلمون منه العربيّة، «ففرّع» لهم ما كان «أصّله»،ووضع باب الفاعل والمفعول به، وحروف الرفع والنصب والجرّ والجزم[1].

وجعل الزّبيديّ لتلامذة أبي الأسود الدؤلي دوراً في وضع الأصول، فقال: «فكان أوّل من أصّل ذلك -أي علم النّحو-، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرّحمن بن هرمز، فوضعوا للنّحو أبواباً، وأصّلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرّفع والنصب والجرّ والجزم، ووضعوا باب

=القاهرة، 21. واليغموريّ، أبو المحاسن يوسف بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النّحاة والأدباء والشّعراء والعلماء، تحقيق رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، ألمانيا، 1964م، 7. وابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، دارالمعرفة، بيروت، 1978م، 59-61. والتوحيديّ، أبو حيّان علي بن محمد، البصائر والذّخائر، تحقيق إبراهيم الكيلانيّ، مكتبة أطلس، دمشق، 216/1. والقفطي، علي بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت،1986م، 39/1. والصنعاني، محمد بن علي بن يعيش، التهذيب الوسيط في النّحو، تحقيق فخر الدين قدارة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م، 21 والسّيوطي، جلال الدين عبدالرّحمن بن أبي بكر، الأخبار المرويّة في سبب وضع العربيّة، في كتاب، رسائل في الفقه واللغة، تحقيق عبدالله الجبوريّ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، 163، 165-166. والسيوطيّ، جلال الدين عبدالرّحمن، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، منشورات الشريف الرضي، إيران، 1411هـ، 181. والسيوطيّ، جلال الدين عبد الرّحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1987م، 12/1-13.

(1) انظر ما أورده: ابن سلام، محمد بن سلام، طبقات فحول الشّعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1980م، 12/1. وأبو الطيّب اللغويّ، عبد الواحد بن علي، مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1974م، 11. و الزّبيدي، طبقات النّحويين واللغويين، 12. والسّيوطي، الأخبار المرويّة في سبب وضع العربيّة، 163. والسيوطيّ، المزهر، 398/2.

الفاعل والمفعول والتعجّب، وكان لأبي الأسود الدؤليّ في ذلك فضل السبق، وشرفُ التقدّم، ثمّ وصل ما أصّلوه من ذلك التالون لهم، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسْب ما بسط من القول، ومدّ من القياس، وفتّق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيّن من العلل»[1].

وتدل هذه الرّوايات على عدّة أمور، منها:

أوّلاً : لم تتفق الرّوايات على الواضع الأوّل للنّحو العربي، وهي مسألة خارجة عن نطاق بحثنا أفاض الباحثون قديمًا وحديثًا في مناقشته[2]. لكنّ ما يهمّنا أن نؤكّد أنّ اللحن[3] وحده ليس سبب وضع النّحو، لأننا نميل إلى أنّ المسألة أكبر من لحن نحوي يغضب عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، أو أبا الأسود الدؤلي، أو غيرهما، إذ تتعلق المسألة بأهمّ أركان قيام الدولة الإسلاميّة، وهو القرآن الكريم، فحكم قراءة القرآن الكريم في صلاة الفرد باللغة العربيّة واجب شرعًا[4]، ومن الصعب أن يتعلم الأعجمي المسلم العربيّة بغير قواعد واضحة تهدف في الأساس الأوّل إلى تعليم لغة القرآن الكريم، ولعلّ هذا يفسّر لنا تدخّل الخليفة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-في الأمر -إنْ صحت الرّوايات التي تجعل له دوراً في نشأة النّحو-؛ لأنّه بحكم منصبه يدرك أهميّة تقعيد اللغة العربيّة، وربّما لا يعدو دوره أن يكون إرادة خليفة نفّذها أبو الأسود الدؤلي على وجه ما.

---

(1) الزّبيديّ، طبقات النّحويين واللغويين، 12-13.

(2) انظر من القدماء: ابن الأنباريّ، كمال الدين عبد الرّحمن بن محمد، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السّامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م، 18-23. والسّيوطيّ، الأخبار المرويّة في سبب وضع العربية، 163-167. ومن المحدثين: محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، 16-23. ومحمد خير الحلواني، المفصّل في تاريخ النّحو العربي قبل سيبويه، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1979م، 39-61.

(3) انظر في اللحن انتشاره، ونشأته، وأقسامه، وأنواعه وخطره: طلال علامة، نشأة النّحو العربيّ في مدرستي البصرة والكوفة، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992م، 45-110.

(4) انظر عبد الرّحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، 230/1. وأجاز الحنفيّة والمالكيّة الصلاة بغير العربيّة عند العجز عن تعلّم العربية. انظر عبد الرّحمن الجزيريّ، المرجع السابق، 230/1. ولا يتحقّق العجز إلا بعد محاولة التعلّم أو ما شابه.

ثانياً: لعل بعض الافتعال قد دخل هذه الرّوايات لأسباب مختلفة وأتفق مع أستاذي الدكتور جعفر عبابنة إذ رأى أنّنا لا نستطيع أن نلغي قرابة نصف قرن من الجهود النّحويّة لأبي الأسود الدؤلي[1] وتلامذته[2] مدّعين أنّ جهود أبي الأسود الدؤلي «حديث خرافة»[3]، «اخترعه بعض فقهاء المذهب البصري[4]، ثمّ تدخل التأريخ الصحيح مع طبقة أساتذة الخليل وسيبويه[5]، فيكون النّحو العربيّ، قد ولد بأسنان.

لا يمكن إلغاء جهود أبي الأسود الدؤليّ وتلامذته؛ لأنّهم وضعوا شيئاً ما من النّحو، كان على أقلّ تقدير مقدمة كافية لما أحدثه عبدالله بن أبي إسحاق وتلامذته.

ثالثًا: ارتباط مصطلح الأصل والفرع بنشأة النّحو العربي يدل على أنّه كان حاضراً في ذهن النّحوي الأوّل -أيًا كان- بصورة من الصّور، فمبدع فكرة الأصل هو الواضع الأوّل للنحو العربيّ.

رابعًا: ما أصّله واضع النّحو، وفرّعه النّحويون من بعده، هو المنهج الوحيد الذي ورد ذكره في روايات نشأة النّحو العربيّ مما يشير إلى أنّ النّحو العربيّ قد بني على فكرة الأصل والفرع.

---

(1) جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربيّ، ط1، دار الفكر، عمّان، 1984م، 18.

(2) نُسب وضع النحو لغير أبي الأسود من تلامذته، انظر السيرافيّ، الحسن بن عبدالله، أخبار النّحويين البصريين، تحقيق محمود إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، مصر، 1985م،38، 40. وابن النديم، الفهرست، 59، 60.

(3) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط10، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 285/2.

(4) دائرة المعارف الإسلاميّة، مجموعة مستشرقين، ترجمة أحمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، وعبدالحميد يونس، ط2، دار الشعب، القاهرة، 1969م، 422/1.

(5) بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربيّ، ترجمة عبد الحليم النّجار، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1977م، 128/2.

خامساً: أتفق مع الدكتور عفيف دمشقيّة بأنّ كلمة «أصل» و«فرع» لا تعني أصول النّحو كما هي معروفة اليوم، وأنّ أبا الأسود الدؤليّ أو غيره من تلامذته راح يتوسّع فيها شرحاً وبسطا وبيان علل[1]. ونأخذ برأي ابن خلدون بأن النّحاة استنبطوا من مجاري كلام العرب قوانين لتلك الملكة -أي النطق بالعربيّة سليقة- مطّردة شبه الكليّات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع[2].

ويغلب على ظننا أنّ أبا الأسود الدؤليّ وتلامذته توصلوا إلى الأمور التالية:

1- أصل مقيس عليه وهو كلام العرب.

2- قاعدة شبه كلية استنبطت من استقراء كلام العرب.

3- ما يشبه كلام العرب المستقرأ يأخذ حكمه بتطبيق القاعدة شبه الكليّة عليه.

فالأوّل أصل استنباط إجماليّ، والثاني أصل قاعدة، والثالث فرع مقيس على القاعدة بجامع الشّبه. وليس لنا على هذا الجهد الرائع لأبي الأسود الدؤليّ وتلامذته إلا أمران فقط:

أولهما: عدم تحديد كلام العرب الذي تؤخذ منه اللغة تحديدا دقيقا، وهو سبب المشكلة التي ستعرف باسم «السماع».

ثانيهما: عدم ذكر مصير غير المقيس من الشاذّ ولا سيّما أنّ مفهوم الكثرة غير محدد بدقة، ولعلّ انشغال النحاة بما يطرد من كلام العرب وينقاس يغفر لهم تهاونهم في حسم قضية الشاذّ.

---

(1) عفيف دمشقيّة، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربيّ، بيروت، 1981م، 89.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1993م، 470. ورأى عبد الفتّاح الحموز رأياً مشابهاً له. انظر عبد الفتاح الحموز، فن الإملاء في العربيّة، ط1، دار عمّار، الأردن، 1992م، 85.

الأصل والفرع عند ابن أبي إسحاق الحضرمي:

يتبوأ عبدالله بن أبي إسحاق المتوفى في حدود سنة 117هـ[1] مكانة بارزة في تاريخ النّحو العربيّ، فقيل عنه: «أول من بعج النّحو، ومدّ القياس، وشرح العلل»[2]، وكان يُقال: عبدالله أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرّع النّحو وقاسه[3]. ولعلّه أقدم نحويّ يرد اسمه في الكتب النحوية[4]؛ لذلك يدخل النّحو معه دائرة التاريخ الصحيح[5].

ويغلب على ظنّي أنّ القياس كان معروفًا قبل ابن أبي إسحاق[6] لأنّه من طبيعة العقل البشري، وما السليقة إلا تجريد تلقائي لمعايير يقاس عليها الكلام، فإذا انحرف عنها لحن.

ومدّ القياس ليس اكتشافاً بل المقصود به طرد القاعدة[7] وليس وضع القياس؛ لأنّ مدّ القياس مرحلة تالية لاكتشاف القياس، إذ يغلب على ظننا أنّ ابن

---

(1) انظر: ابن الأنباريّ، نزهة الألبّاء،28. والفيروز آباديّ، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصريّ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م، 104.

(2) ابن سلّام، طبقات فحول الشّعراء، 14/1. الزّبيديّ، طبقات النّحويين واللغويين، 31. والأزهريّ، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنّشر، القاهرة، 1967م، 8/1. والفيروز آباديّ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، 104.

(3) أبو الطيب اللغويّ، مراتب النّحويين، 31. واليغموريّ، نور القبس، 24. والسّيوطيّ، المزهر، 398/2.

(4) قطع بهذا الرأي إبراهيم مصطفى في مقالته: في أصول النّحو، «مجلة مجمع اللغة العربيّة»، القاهرة، 1955م،140.

(5) بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 128/2.

(6) فهم بعض الباحثين من عبارة «مدّ القياس» أنّ ابن أبي إسحاق أول من استعمل القياس، وهو قول فيه نظر كما سيأتي. انظر: محمد خير الحلواني، الخلاف النّحويّ بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1974م، 15. ومنى إلياس: القياس في النّحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م، 11-12.

(7) مصطفى السّقا، نشأة الخلاف في النّحو، «مجلة مجمع اللغة العربيّة»، القاهرة، مج10، 1958م، 96. وعلي أبو المكارم، تاريخ النّحو العربيّ حتّى أواخر القرن الثاني الهجريّ، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة 1971م، 93. وعفيف دمشقيّة، تجديد النّحو العربيّ، 125. وتمّام حسّان، الأصول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م، 256. وعبدالله الخثران، مراحل تطوّر الدّرس النّحويّ، دار المعرفة الجامعيّة، إسكندرية، 1993م، 76، 79.

أبي إسحاق قام بتطبيق القاعدة شبه الكليّة التي استنبطها الجيل الذي سبقه بالاستقراء الناقص لبعض النصوص اللغويّة، وجعل من قواعده معياراً للصواب النّحويّ، فانتقد الفرزدق عندما سمعه ينشد:[1]

وعَضُّ زَمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلا مُسْحَتَا أَوْ مُجَلَّفُ

وقال له: على أيّ شيء ترفع «أو مجلفُ»؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك[2].

ويُروى أنّه قال للفرزدق عندما سمع قوله:[3]

مُسْتَقْبِلِينَ شَمالَ الشأْمِ تَضْرِبُنا بِحاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ

عَلَى عَمائِمِنا يُلْقَى وأَرْجُلُنا على زَواحِفَ تُزْجَى مخُّها رِيرِ

أخطأت، أنّما هي «ريرٌ»، وكذلك قياس النّحو[4].

فابن أبي إسحاق أعمل القاعدة النّحويّة في شعر الفرزدق، وهو حجّة، ولم يتورّع عن أعمال القاعدة النّحويّة في شعر الجاهليين، إذ انتقد قول النابغة الذبيانيّ:[5]

فَبِتّ كأنّي سَاوَرَتْني ضَئيلةٌ من الرُّقْشِ في أَنْيابِها السُّمُّ ناقِعُ

---

(1) الفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت، 21/2. وانظر البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، الهيئة المصريّة العامّة للكتّاب، مصر، 1979م، 237/1.

(2) البغداديّ، خزانة الأدب، 237/1.

(3) الفرزدق، ديوانه، 213/1. وأبو حيّان، محمد بن يوسف الغرناطيّ، تذكرة النّحاة، تحقيق عفيف عبد الرّحمن، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1986م،156.

(4) المرزبانيّ، محمد بن عمران، معجم الشّعراء، تحقيق ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، 1991م، 28. وأبو حيّان، تذكرة النّحاة، 156.

(5) النابغة الذبيانيّ، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977م، 233. والبغداديّ، خزانة الأدب، 457/2.

وقال: موضعها «ناقعاً»[1].

وعلّة القياس عند ابن أبي إسحاق ثبوت الحكم من استقراء كلام العرب[2]، فيكون كلام العرب المطّرد شاهداً على الحكم النّحويّ، وتكون العلّة سمة من سمات المعياريّة[3] التي وجّه إليها ابن أبي إسحاق.

وإذا كان جيل أبي الأسود الدؤليّ قد توصّل إلى الأصل والفرع، فان ابن أبي إسحاق قد أضاف العلّة بعد أن رسّخ أصل القاعدة، مما جعل الدكتور عبدالله الخثران يعُدّه «مبدع فكرة الأصل»[4]، وهو رأي فيه نظر؛ لأنّ فكرة الأصل ولدت مع النّحو قبل ابن أبي إسحاق لكنّ ابن أبي إسحاق رسّخها بتوجيه النّحويين إلى ما يطّرد وينقاس[5]، وفتح باب العلّة، وقبل أن ينصرم القرن الهجريّ الثاني كان تلميذه يونس بن حبيب يقول عن علمه: «لو كان اليوم في الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضُحك منه»[6].

وبين أيدينا نصّ لعلّة لابن أبي إسحاق، أورده أبو عبيدة في كتابه: «مجاز القرآن» قال فيه[7]: [زعم يونس عن أبي إسحاق، قال: أصل الكلام بناؤه على فعْل، ثمّ يُبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنّث والمذكّر من الواحد و الاثنين والجميع، كقولك: فعلتُ وفعلنا وفعلْنَ وفعلا وفعلوا، ويزاد في أوّله ما ليس من بنائه، فيزيدون الميم في معطي بدلاً من الألف في أعطى، وإنّما أصلها عاطي،

---

(1) البغداديّ، خزانة الأدب، 457/2.

(2) حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعيّة، إسكندرية، 1991م، 116.

(3) أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة، دار المعرفة الجامعيّة، إسكندريّة،1990م، 58.

(4) عبدالله الخثران، مراحل تطوّر الدّرس النّحويّ، 79.

(5) انظر ابن سلاّم، طبقات فحول الشّعراء، 15/1. والزبيدي، طبقات النحويّين واللغويّين، 32.

(6) انظر، القفطيّ، إنباه الرواة، 105/2.

(7) أبو عبيدة، معمر بن المثنّى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط1، القاهرة، 1962م، 376-377/1.

ويزيدون في أوساط فعل افتعل وانفعل واستفعل، ونحو هذا، والأصل فعل، وإنّما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل، فمن ذلك في القرآن ﴿وأرْسَلْنا الرِيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[1]، وإنّما يريد الريح، فأعادوه إلى الأصل، ومنه قولهم: «طوّحتني الطوائحُ»[2]، وإنّما هي المطاوح لأنّها المطوّحة، ومن ذلك قول العجّاج:[3].

يَكْشِفُ عن جَمّاتِهِ دَلْوُ الدّالْ

وهي من أدلى دلوه. وكذلك قول رؤبة:[4]

يخرجْنَ مِنْ أجوازِ ليلٍ غاضْي

وهي من أغضى الليل: أي سكن].

جاء هذا النصّ اللاحق بين معقفين مما يعني أنّه غير موجود في كلّ النّسخ المخطوطة، أو أنّه من الحواشي التي أثبتها المحقّق في متن النّص[5]، ويشار أيضًا إلى سقط فيه، وهو كلمة (ابن)، ونضيف أننا لم نجد نحويًا عُرف باسم «أبي إسحاق» روى عنه يونس المتوفّى في حدود سنة 183هـ[6].

وفي النّص مصطلحات قليلة الدوران من مثل الواحد والاثنين والجميع ونحوها وهي ذائعة بأسماء أخرى مثل المفرد والمثنى والجمع، والمسند للضمائر، والمجرّد والمزيد والمعتل.

---

(1) سورة الحجر، آية 22.

(2) لعلّه يشير إلى قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيد ضارعٌ لخصومةٍ ومُختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

أراد المطاوح لأنه جمع مطيحة مثل ملقحة واحدة لواقح، انظر سيبويه، الكتاب، 288/1، 366. وابن يعيش، شرح المفصل، 80/1.

(3) العجّاج، ديوانه، تحقيق عبد الحفيظ السّطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1971م.86. وانظر ابن منظور، لسان العرب (دلا).

(4) انظر ابن منظور، لسان العرب، (عضا).

(5) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مقدمة المحقّق، 28.

(6) انظر ابن الأنباريّ، نزهة الألبّاء، 50.

وبعضد النّص السّابق -إن ثبتت نسبته لابن أبي إسحاق- اعتماد ابن أبي إسحاق فكرة الأصل[1] في قياسه وتعليله، واحتجاجه بالقرآن الكريم، وكلام العرب.

أثر منهج ابن أبي إسحاق في تلامذته:

أثّر منهج ابن أبي إسحاق القائم على القياس على المطرد في تلامذته، ولا سيّما عيسى بن عمر الذي كان يقيس على الأكثر، ويطرد القاعدة حتى إذا اصطدمت القاعدة بكلام العرب طعن فيه كشيخه ابن أبي إسحاق[2].

وتذكر المصادر أنّ له كتابين في النحو أحدهما يُسمّى «الجامع»، والثاني «الإكمال»[3]، ونظن ظنّاً وفاقاً للدكتور محمد خير الحلوانيّ أنّ «الجامع» يوحي بلمّ شتات القاعدات النّحويّة التي نثرها أسلاف عيسى بن عمر أمثال ابن أبي إسحاق الحضرميّ، وعنبسة، وميمون، ولا يبعد أن يكون اسم كتابه الآخر «الإكمال» ذا إيحاء مشابه[4]. ورُوي أنّه وضع كتابه[5] على الأكثر وبوّبه وهذّبه وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات[6].

وتأثّر بمنهج ابن أبي إسحاق أبو عمرو بن العلاء في القياس على الأكثر إذ رُوي أنّه قيل له: أخبرني عمّا وضعت مما سمّيته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات[7].

---

(1) محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النّحو العربيّ، 152. ومحمد عاشور السويح، القياس النّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ط1، الدار الجماهيريّة للنشر والتوزيع، ليبيا، 1986م، 110.
(2) ابن سلاّم الجمحيّ، طبقات فحول الشّعراء، 1/14-15.
(3) ابن الأنباريّ، نزهة الألبا،29 والفيروز أباديّ، البلغة، 180.
(4) محمد خير الحلواني، الخلاف النّحوي، 19.
(5) لا نعلم بدقة عن أيّ كتابيْ عيسى بن عمر تتحدث الرّواية.
(6) القفطي، إنباه الرواة، 1/376. وابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، 1977م، 3/487.
(7) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 3/468.

ورأى الدكتور كامل جميل ولويل أنّ «أسبق من وضع قواعد نحويّة هو أبو عمرو بن العلاء، فقد بحث ما يقرب من خمسين مسألة نحويّة، ووضع عشرين مصطلحا نحويًا تقريبا، فله بحث في الاستثناء، وكاد، والتحقير، والمعرفة والنكرة، والنسب، وحمل اللفظ على المعنى في العلّة، والترخيم، والصرف ومنعه، وغير ذلك، وله في المصطلحات النّحوية. كمْ الخبريّة، والعطف، والصفة، والحال، والمشتق، والإضمار، والاختصاص، والتمييز وغيرها».(1)

في قول الدكتور كامل ولويل نظر؛ لأنّ جهود أبي عمرو بن العلاء مهما كانت لا تصل به إلى سبق النحاة في وضع قواعد نحويّة لأنّ في هذا الحكم شيئا من الإجحاف بحقّ جيل أبي الأسود الدؤليّ وشيخ أبي عمرو بن العلاء عبدالله بن أبي إسحاق. ويبقى أنّ الحكم بالسبق لا نطمئن إليه لعدم وجود دليل تاريخيّ قاطع نعتمد عليه.

ويبدو في جهود عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء أمران:

أولهما: رسوخ مبدأ «القياس على الأكثر» في وضع القواعد، وحصر ما يخالف القياس في دائرة الشذوذ.

ثانيهما: الإقرار بأنّ كلام العرب حجّة، وإنْ خالف القياس. فاللغة ليست هي قواعد النحو، ولا يمثل النحو اللغة إلاّ تمثيلاً نسبيًا ومع هذا تبقى رغبة النحاة في إلزام الناس حدود نحوهم الذي وضعوه مسوّغة، لأنهم أرادوا توحيد المسلمين لغويًا باستنباط نحو واحد عبرت عنه نصوص سمّوها بنصوص الاحتجاج.

كانت جهود عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء تمهيدا لظهور الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وتلميذه سيبويه.

أمّا الخليل بن أحمد فهو نحوي متميز وصفه ابن الأنباري بأنّه الغاية في

---

(1) كامل جميل ولويل، عودة للنّحو العربيّ الأصيل، عمان، 1994م، 28.

تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو، وتعليله[1] إذ تكاملت أصول النحو بين يديه منهجا وتطبيقا[2]، وهذا ما جعل الدكتورة منى إلياس تقول: «من أهم ما انتهى إليه الخليل فكرة الأصول والفروع»[3]، وهو قول مدفوع بما بيّناه من ارتباط نشوء النّحو بفكرة الأصول والفروع.

أمّا سيبويه فهو تلميذ الخليل الأميز، جمع في كتابه «الكتاب» جهود النّحويين الذين سبقوه، ولا سيّما شيخه الخليل الذي تكرّر اسمه في الكتاب اثنتين وعشرين وخمسمائة مرّة[4]. وأكمل هذه الجهود حتى غدا كتابه معيار كلام العرب، ونبراس النّحويّين بعدَه[5].

مناقشة دور الفرّاء في وضع علم أصول النّحو:

يرى الدكتور أحمد مكي الأنصاريّ أنّ الفرّاء هو واضع علم أصول النّحو، إذ قال[6]: «إنّ البحث ينطق بأنّ الفرّاء المتوفّى سنة 207 هـ سبق إلى وضع الأصول والقوانين في عهد لم يُعْنَ فيه سيبويه، ولا أستاذه الخليل بمثل هذا التقنين، وما يُذاع عن البصريين من أنّهم أهل تقنين إنّما هو نتيجة لجهودهم في العصور المتأخرة عن سيبويه جيلاً بعد جيل دون أن نبحث عن أوّل من ضبط العربيّة، ووضع لها

(1) ابن الأنباريّ، نزهة الألبّاء، 45. والمزّيّ، جمال الدين يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، تحقيق بشار عوّاد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م، 8/330- 331.

(2) احتفى بالخليل بن أحمد الفراهيديّ الدكتور مهدي المخزوميّ، والدكتور جعفر عبابنة فأخرجا كتابين عنه:

- مهدي المخزوميّ، الخليل بن أحمد، أعماله ومنهجه، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد،1960م.
- جعفر عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربيّ.

(3) منى إلياس، القياس في النّحو،31.

(4) علي النجديّ ناصف، سيبويه إمام النّحاة، مطبعة لجنة البيان العربيّ، القاهرة، 1953م،98.

(5) انظر في أصول النّحو عند سيبويه: خديجة الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت، 1974م.

(6) أحمد مكي الأنصاريّ، أبو زكريا الفرّاء ومنهجه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيّة، القاهرة، 1964م، 335-336.

الأصول والقوانين، وكلّ همّنا حين البحث يتجه إلى أوّل من وضع النّحو، وفرقٌ بين وضع النّحو من حيث هو مسائلُ جزئية، وبين ضبط هذا النّحو في قواعد وقوانين... ولا نرى في كتاب سيبويه إلاّ القليل النادر من الأصول... صحيح أنّ الفرّاء قد انتفع بكتاب سيبويه، لكنّ هذا لا يعني مطلقاً أنّ سيبويه هو واضع علم الأصول في النّحو. ولقد وفق محققو «سرّ صناعة الإعراب»[1]: «أيّما توفيق حين استبعدوا سيبويه من وضع الأصول»[2] كما وفق بعض المحدثين حيث يقول عن كتاب سيبويه: «فهو في جملة الأمر يقدّم مادّة النّحو الأولى موفورة العناصر كاملة المشخصات لا يكاد يعوزها إلاّ استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول على ما تقتضيه الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى، وكتاب في القانون، وذلك يجمع جزئيات يدرسها ويصنّفها، ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنّفها ويشقّقها لتنطبق على الجزئيات»[3].

واعتمد الدكتور أحمد مكي الأنصاريّ في تدعيم رأيه على ما جاء في بعض كتب التراجم والأخبار حول سبب تأليف الفرّاء لكتاب «الحدود» إذ قال الخطيب البغداديّ: «أمر أميرُ المؤمنين المأمون الفرّاء أن يؤلّف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع من العرب، وأمر أن يفرد في حجرة من حجر الدار، ووكلّ به جواري وخدماً يقمن بما يحتاج إليه حتى لا يعلق قلبه، ولا تتشوف نفسه إلى شيء حتّى إنّهم كانوا يؤذنونه بأوقات الصلاة، وصيّر له الورّاقين، وألزمه الأمناء والمنفقين،

---

(1) يقصد محققي الطبعة الأولى من «سرّ صناعة الإعراب» لابن جنّي، وهم، مصطفى السّقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وقد صدرت هذه الطبعة سنة 1954م، في مصر، وأعاد تحقيق الكتاب الدكتور حسن هنداوي، ط1، دار القلم دمشق، 1985م.

(2) لم يصرّح محقّقو «سرّ صناعة الإعراب» باستبعاد كتاب سيبويه بل أشاروا إليه ضمناً عندما عدّوا ابن السّرّاج لا الفرّاء، واضع علم أصول النّحو. انظر ابن جنّيّ، سرّ صناعة الإعراب، ط1، القاهرة، 1954م، مقدمة التحقيق،6.

(3) النّص منقول من كتاب، سيبويه إمام النحاة، 158.

فكان علي والوراقون يكتبون حتّى صنف «الحدود» في سنتين، وأمر المأمون بكتبه في الخزائن، فبعد أن فرغ من ذلك خرج إلى الناس، وابتدأ يملي كتاب المعاني»[1].

وفي هذا الذي ساقه الدكتور الأنصاري نظر من جهات:

الأولى: كتاب «الحدود» من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا إلى الآن في حدود علمي، فيبقى لأجل ذلك حكمنا عليه اجتهاداً مبنياً على ما ذكره القدماء بحقّ هذا الكتاب.

الثانية: وصف علم أصول النحو على ما قرّره العلماء[2] هو العلم الذي يبحث في أدلة النحو الإجماليّة من سماع وقياس وغيرهما. أمّا قواعد النّحو فهي أصول بمعنى آخر مباين للأصول التي هي علم أدلة النحو.

الثالثة: كلمة «أصول» لها معان متعددة مختلفة في النحو العربي[3]، ونميل إلى أنّ المقصود بها في الرواية السابقة القاعدة النحوية المناسبة المنطبقة على الجزئيات[4] التي ينبني عليها الباب النحوي، وقد تسمى التعاريف[5].

الرابعة: احتفظ لنا ابن النديم بأسماء حدود الفرّاء، وهي ستة وأربعون حدّاً[6]، في حين جاء في تاريخ بغداد أنها ستون حدّاً، وذلك في قصيدة لمحمد بن الجهم السّمريّ يمدح الفرّاء قال فيها:[7]

---

(1) الخطيب البغداديّ، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الفكر طبعة مصورة عن طبعة مكتبة الخانجي سنة 1937م، 149/14. وابن الأنباريّ، نزهة الألبّاء، 81. وابن خلكان، وفيات الأعيان، 6/177-178.

(2) السّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، ط1، جروس برس، 1988م، 21. ويحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزّاق عبد الرحمن السّعدي، ط1، دار الأنبار، بغداد، 1990م،35.

(3) انظر الفصل الثاني، مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي.

(4) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليّات، قابله ووضع فهارسه، عدنان درويش ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1991م،112.

(5) أحمد أمين، ضحى الإسلام،308/2.

(6) ابن النديم، الفهرست، 100. والقفطي، إنباه الرّواة، 22/4-23.

(7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 154/14.

يا طالبَ النحوِ التمسْ علمَ ما ... ألّفَه الفرّاءُ في نحوِهِ
أفادَ من يأتيه ما لمْ يكُنْ ... يعلَمُ من قبلُ ولمْ يحوِهِ
ستّين حدّاً قاسَها عالماً ... أملّها بالحفظِ من شدوِهِ
على كلام العَرَبِ المنْتقَى ... من كلّ منسُوب إلى بدوِهِ
سِوى لغاتٍ ومَعانٍ لقدْ ... أرْشدَه اللهُ ولمْ يغوِهِ
وَجمعُ ما احتيجَ إلى جمعِهِ ... والوقفُ في القرآنِ أو بدوِهِ
ومصدرُ الفعلِ وتصريفُه ... في كلّ فنٍّ جاءَ منْ نشْوِهِ
إلى حروف طَرَفٍ أثبتتْ ... في أوّلِ البابِ وفي حشْوِهِ

ولا يعنينا تحقيق عدد الحدود، إنّما الذي يعنينا أنّ هذه الحدود - فيما يبدو- هي التعاريف التي تُجْعَلُ مداخل للأبواب النحويّة[1] لسببين:

أولهما: دلالة أسماء هذه الحدود مثل: حدّ الإعراب في أصول العربية، حد المعرفة والنكرة، حد من ورب، حد العدد، حد التصغير، حد النسبة، ...إلخ[2]. ولا نفهم من حدّ التصغير مثلاً إلاّ أنّه القاعدة العامة التي تعرف التصغير ثم شرحها.

ثانيهما: أنّ الحدّ والمعرف أو التعريف شيء واحد. قال الفاكهيّ في كتابه «الحدود في النحو»: «اعلم أنّ الحدّ والمعرّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميّز الشيء عن جميع ما عداه»[3].

الخامسة: هناك عدة كتب تحمل اسم «الحدود» غير «حدود الفرّاء» منها

(1) أحمد أمين، ضحى الإسلام، 308/2.
(2) ابن النديم، الفهرست، 100. والقفطيّ، إنباه الرواة، 22/4-23.
(3) نقلاً عن كتاب، نشأة النحو العربيّ في مدرستي البصرة والكوفة الدكتور طلال علامة 24، لأنني لم أجد الكتاب مع أنّه مطبوع، والنص منه، ص1، حسب المرجع المشار إليه.

كتاب الحدود للرّماني[1]، وكتاب الحدود للفاكهي، وهما من كتب التعريفات بلا خلاف.

السادسة : الرواية التي اعتمد عليها الدكتور الأنصاري لإثبات أنّ كتاب «الحدود» في علم أصول النحو، تنفيها رواية أخرى رواها ابن النديم إذ قال: «وكان السبب في إملاء الفرّاء «الحدود» أنّ جماعة من أصحاب الكسائي صاروا إليه، وسألوه أن يملي عليهم أبواب النحو، ففعل ذلك، فلما كان المجلس الثالث، قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا علّم النحو الصبيان، والوجه أن نقعد عنه، فقعدوا، فغضب وقال: سألوني القعود فلما قعدت تأخروا، والله لأملّنّ النحو ما اجتمع اثنان، فأملّ ذلك ست عشرة سنة، ولم يُرَ في يده كتاب إلاّ مرة واحدة، أمل كتاباً من نسخته»[2].

وواضحٌ أنّ هذه الرواية على علاّتها دالّة على أن كتاب «الحدود» كتاب نحوٍ بأبوابه كلّها تقريباً، وليس كتاباً في علم أصول النحو، ويظلّ ظهور الكتاب هو الوجه المعتمد في الحكم عليه حكماً قاطعاً.

السابعة : وقفت في كتاب «تاريخ العلماء النحويين» على إضافة لافتة للنظر أضافها التنوخيّ المعريّ في قوله عن كتب الفرّاء: «وكتبه في العربية يقال لها «الحدود»: حد كان كتاباً، حد الاستثناء كتاب، وكذلك كان يصنع في أبواب العربية»[3] أي أن الحدود مجموعة أبواب أطلق على كل باب منها اسم كتاب، وهي عادة درج عليها بعض المتقدمين حين كانوا يسمون الباب كتاباً. وهذا يعني أن كتاب الحدود كتاب في النحو لا في أصوله على وجه الظن والتخمين، وفرق ما

---

(1) حققه الدكتور إبراهيم السامرائي، ونشره في كتاب: رسالتان في اللغة، دار الفكر، عمان،1984م.

(2) ابن النديم، الفهرست،99. والقفطيّ، إنباه الرواة، 12/4.

(3) التنوخي، المفضل بن محمد بن مسعر المعري، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1989م، 239.

بين النحو وأصوله -كما قال الأستاذ علي النجدي ناصف- كفرق ما بين كتاب في الفتوى، وكتاب في القانون، ذلك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنفها ويشققها لتنطبق على الجزئيات[1]. فالأول أساس المنهج الاستقرائي والثاني أساس المنهج الاستنباطي.

واللافت في رواية التنوخي المعري أنه أضاف حدّ الاستثناء وحد كان، وهما حدان لم يردا ضمن الحدود الستة والأربعين التي أوردها ابن النديم ونقلها عنه القفطي[2].

ويتبنى على ظني أنّ كتاب الحدود ليس كتاباً في علم أصول النحو؛ لما قدمنا من ملاحظ وتعاليق أنّ الفراء ليس أول من وضع أصول النحو.

الأصل والفرع عند ابن السرّاج:

رأى محققو كتاب «سرّ صناعة الإعراب» في تقديمهم للكتاب أنّ حركة التأليف في النحو توّجت في القرن الرابع الهجري باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر بن السراج المتوفّى سنة 316هـ في كتابيه: «أصول النحو الكبير والصغير»[3]، ورأى الدكتور زهير غازي أنّ أهمية كتاب «الأصول في النحو» تأتي من كونه أوّل كتاب بحث في أصول النحو، وإن لم يقصر البحث على ذلك[4]؛ لأنّه تحدث عن العلة وعلة العلة في صفحة من كتابه[5]. ووافقه الدكتور حلمي خليل في رأيه[6].

---

(1) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، 158.

(2) وازن بما ورد عند ابن النديم، الفهرست، 100. والقفطيّ، إنباه الرواة، 4/22-23.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعرب، ط1 سنة 1954م، مقدمة المحققين، 6.

(4) زهير غازي، دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية، في كتاب: موسوعة البصرة الثقافية، ط1، المركز الثقافي، جامعة البصرة، البصرة،1989م، 257.

(5) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،1985م، 1/35.

(6) حلمي خليل، من تاريخ النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1991م، 27.

ويحتاج هذا الرأي إلى شيء من التأني، وقبل إبداء النظر نورد بعض ما ساقه ابن السراج في كتابه إذ قال: «أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعته جمعاً يحضره، وفصلته تفصيلا يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول، وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه»[1].

فهدفه تقديم النحو للمتعلمين بأسلوب واضح سهل مختصر؛ مما يعني أنّه يريد أن يعالج مشكلة غموض أسلوب كتب النحو قبله وصعوبته، والتطويل الزائد فيه أحياناً بعقله بأخصر ما أمكن من القول.

ولتأكيد هذا الهدف قال: «وإنّما تضمّنا في هذا الكتاب الأصول، والوصول إلى الإعراب، فأمّا ما عدا ذلك من النظر بين المخالفين، فانّ الكلام يطول فيه، ولا يصلح في هذا الكتاب، على أنّا ربّما ذكرنا من ذلك الشيء القليل»[2]

وفي موضع آخر قال ابن السراج: «قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً، فيه دربة للمتعلم، ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب؛ لأنه كتاب أصول، ونحن نفرد كتاباً لتفريع الأصول، ومزج بعضها ببعض ونسميه كتاب «الفروع» ليكون فروع هذه الأصول، إن أخر الله في الأجل وأعان»[3]

نميل إلى أن ابن السراج أقام كتابه على مفهومين: مفهوم الأصول،ومفهوم الفروع.

وقد اختلف الباحثون المحدثون في تحديد المقصود بمفهوم الأصول، فالدكتور أحمد سليمان ياقوت رأى أن الأصول هي الأبواب النحوية اللازمة للمتعلم[4]. وهذا

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 56/1.
(2) ابن السراج، المصدر السابق، 381/1.
(3) ابن السراج، المصدر السابق، 328/1.
(4) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1990م، 66.

الرأي يحتاج إلى تحديد؛ لأن الباب النحوي ليس له مقدار محدد، فيمكن أن يكون مختصراً مؤصلاً أو طويلاً مفرعاً، وجميع المسائل النحوية على اختلافها سهولة وصعوبة وطولاً وقصراً تعود لأبواب النحو بلا استثناء، وما أحسب أنّ كتاباً في النحو يبلغ ثلاثة مجلدات كله لازم للمتعلم.

ورأى الدكتور تمّام حسان أن ابن السراج يقصد بالأصول أصول القواعد في الأساس، وإن كان يتبع كل أصل من هذه الأصول طائفة من المسائل تحت عنوان: «مسائل من هذا الباب»[1]. وهو رأي مقبول لأنّ الأصول قد تستعمل بمعنى القواعد[2].

وساق الدكتور إبراهيم عبدالله رفيدة رأياً آخر يقول فيه: «إن النحويين إلى هذا العالم الجليل -يقصد ابن السراج- يقصدون من «أصول النحو» قواعده الأساسية، وقوانينه العامة، وضوابطه الخاصة بكل تركيب أو كلمة في تعبير عربي مفيد، مع ما يلزمها من حجة وتعليل، وأن عمله في الأصول كان مرحلة بارزة في إيضاح هذه القوانين والأحكام وضبطها ولمّ شملها وإحكام رصفها»[3].

وأحسب أن هذا الرأي من أدق الآراء في بيان صفة الكتاب؛ لأنّ ابن السراج لم يكتف بذكر القواعد الأصول بل كان يتبعها شواهد وأدلة من السماع أو النقل أو القياس، كما كان يذكر في بعض المواضع سبب التأصيل، كقوله: «واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذّ منه فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم»[4]. وفي موضع آخر: «فإنما القياس على الأكثر»[5].

(1) تمام حسان، الأصول، 143-144.

(2) التهانوي، محمد أعلى بن علي، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشّاف اصطلاحات الفنون، منشورات شركة خياط للكتب والنشر، بيروت، 1966م، 85/1.

(3) إبراهيم عبدالله رفيده، النحو وكتب التفسير، المنشأة الشعبية، طرابلس، ليبيا، 1981م، 75/1.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 56/1.

(5) ابن السراج، المصدر السابق، 325s/3.

واعتماد ابن السراج في بناء أصوله على الكثير المطرد يشير إلى أمرين:

أولهما: أن ابن السراج قام بعملية استقراء -ناقص على الأرجح- فبنى أصوله على الأكثر، وإن كنا نجهل حدود هذه الكثرة.

ثانيهما: أن أصول ابن السراج لا تمثل إلا ما اطرد من أنماط اللغة التركيبية، وصيغها البنائية، وأمّا اللغة فأكبر من أصوله، وهذا يؤكد ما سبق عن جهود عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء.

أما مفهوم الفروع عند ابن السراج فيغلب على الظن أنه الحمل على الأصول بوجه ما غير الشذوذ، وتركيب المسائل على أصلين أو أكثر استناداً إلى قوله: «ونحن نفرد كتاباً لتفريع الأصول، ومزج بعضها ببعض ونسميه كتاب الفروع»[1].

يبدو أنّ كتاب الأصول كتابٌ في النحو حاول فيه ابن السراج تقديم النحو محدّدَ القواعد مرتّبَ المسائل واضحَ الأحكام بأسلوب سهل مختصر، وليس كتاباً في علم أصول النحو.

فأما حديث ابن السراج عن العلّة وعلّة العلّة[2] فيدل على أنّ النحو قد وصل درجة طيبة من النضج، بدأ النحاة معها يتحدثون عن العلة وعلة العلة، وهذا الحديث من مناهج استنباط النحو وتركيب أصول قواعده، وليس من النحو نفسه مما يعني أن النحو سيحتاج إلى من يستصفي له مناهج استنباطه بعد أن حاول ابن السراج أن يستصفي قواعد أبوابه.

الأصل والفرع عند الزّجّاجيّ:

تدور جهود أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي المتوفّى سنة 339 هـ في الأصل والفرع على احتفائه بالعلّة، وعنايته بها. فقد حاول أن يحلّ مشكلة

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 328/1.

(2) انظر ابن السراج، المصدر السابق، 35/1.

العلة التي أثارها شيخه ابن السراج، فألف كتابه المشهور: «الإيضاح في علل النّحو» قال في أوله: «وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأنّ الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو، مستوعباً فيه جميعها، وإنّما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلوّ أكثرها منها»(1).

تشير هذه التقدمة إلى عدة أمور، منها:

أوّلاً : أنّ كلمة «الأصول» تعني قواعد النحو وأحكامه؛ لأنّ الكتب المصنفة فيه كثيرة، ولعله استعار الكلمة بهذا المعنى من شيخه ابن السراج.

ثانياً : بدء انفصال الشراكة بين النحو والمناهج التي يستنبط النحويون بها قواعد النحو وأحكامه بالتأليف في العلة، لأنّ العلة من علم أصول النحو، وهي سبب القياس.

ثالثاً : قد يكون الزجاجي غير مُحقّ في عدّ نفسه أوّل من أفرد في علل النحو كتاباً؛ لأن المصادر تشير إلى أسماء بعض النحاة الذين سبقوا الزجاجي إلى التأليف في العلة، منهم:

1- محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة 206 هـ، وله كتاب: «العلل في النحو»(2).

2- أبو عثمان بكر بن محمد المازني المتوفى في حدود سنة 249 هـ، وله كتاب: «علل النحو»(3).

---

(1) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979م، 38.

(2) ابن النديم، الفهرست، 78. وياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله الروميّ، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993م، 2647/6.

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 758/2، 763.

3- هارون بن الحائك المتوفى في حدود سنة 291هـ [1]، وله كتاب «العلل في النّحو»[2].

4- الحسن بن عبدالله الأصفهاني المتوفى سنة 310 هـ[3]، وهو المعروف بلُغْدَة، وقيل: لُكْذَة، وله كتابان في العلل: «علل النحو»، و«نقض علل النّحو»[4].

توحي أسماء هذه الكتب التي سبقت كتاب الزجاجي بأن لها صلة بعلم أصول النحو، ولكنها مفقودة، ولعلّ الأيام تكشفها ليوقف على مضمونها.

رابعاً: تصريح الزجاجي بأن الكتب النحوية تذكر بعقب الأصول الشيء اليسير من علل النحو يشير إلى أنّ علم أصول النحو سوف يستنبط من كتب النحويين، ومناهجها؛ لأن التعليل موجود في الكتب النحوية كلها تقريباً.

وقسّم الزجّاجي العلل إلى ثلاثة أنواع، هي:[5]

1- العلّة التعليمية، وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب، فقولنا: ركب فهو راكب، تقيس عليه: ضرب فهو ضارب.

2- العلة القياسية كتعليل نصب اسم إنّ بأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه.

3-العلة الجدلية النظرية، وهي علة العلة القياسية كالبحث في تعليل وجه المشابهة بين «إنّ» والفعل المتعدي.

---

(1) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1993م، 4/49.

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 6/2762. والقفطي، إنباه الرواة، 3/361.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، القاهرة، 1982م، 5/268.

(4) ابن النديم، الفهرست، 120-121. والقفطي، إنباه الرواة، 3/43. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1/509.

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 64-65.

نبّه الزجاجي بهذا التقسيم إلى أن العلة القياسية والعلة الجدلية النظرية لا تنتميان إلى علم النحو بقدر مما تنتميان إلى علم آخر؛ لأن نصب «اسم إن» أمر حاصل سواء أكانت علة النصب الحمل على الفعل المتعدي أم غيره، فالنتيجة العملية واحدة، وكذا العلة الجدلية؛ لأن مثل هذا النوع من التحليل أمر منهجي يرتبط بكيفية تثبيت الحكم النحوي لا بالحكم النحوي نفسه، وكيفية تثبيت الحكم النحوي يعود إلى اجتهاد النحوي؛ لأن النحويين يتميزون بأساليب التعليل.

ويغلب على الظن أن الزجاجي هدف إلى إيضاح علة أصل يستغلق فهمه أحياناً، وهو «أصل الاستحقاق»، وما يرتبط به من مقولات النحويين، فأوضح أن اختلاف الحد لا يعود إلى اختلاف المحدود لأنّ كل نحوي قصد إلى طريق ما فحدّها منه، قال: «إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضادّ وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده؛ ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حساب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضادّ المحدود... كأن لكل فريق منهم -أي النحاة- غرضاً في تحديد المحدود وقصده»[1].

وأوضح أنّ الأسماء مستحقة للإعراب في الأصل وما بُني منها فلعلة لحقته لا تخرجه عن أصل استحقاقه، والأفعال كلها مستحقة للبناء وما أعرب منها فلعلة لحقته، والحروف مستحقة للبناء إجماعا[2] فالأصل لا يتخلف إلا لعلة، وذلك موجود في سائر العلوم، حتى في علوم الديانات كما يقال بالإطلاق الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنها فرضها[3].

---

(1) الزّجّاجي، الإيضاح في علل النحو، 46-47.

(2) الزّجاجي، المصدر السابق، 51-52، 77-82.

(3) الزّجاجي، المصدر السابق، 72-73.

ويبدو واضحًا عند الزجاجي تأثر العلة النحوية بالعلة الفقهية، ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ النحاة تَهَدَوا بأصول الفقه، وبحث الأصوليين للعلة[1].

وعلة استحقاق الأسماء الإعراب أنّ المعاني تعتور الأسماء فيدخل الإعراب ليفصل بين المعاني المشكلة، ويُدلّ به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني، ولما شابهت بعض الأسماء الحروف بُنيت[2].

وعلة استحقاق الأفعال البناء أنها عوامل فيَ الأسماء إجماعاً فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها لأنه لا بد للمعرَب من معرِب[3] ولما ضارع الفعل المضارع الاسم أخذ حكمه فأعرب[4].

وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل، فحروف المعاني من الإعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر[5].

وبين الزجاجي أن الأفعال تستحق العمل في الأصل، ولا يمنع استحقاقها العمل أن تعمل بعض الحروف[6].

ولما كانت حركات الإعراب وحروفه أمارات على الإعراب جعل الزجاجي حركات الإعراب أصولاً، وحروفه فروعاً، وبين علل الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات[7].

---

(1) للتوسع في تأثير الفقه وأصوله في النحو وأصوله. انظر:
أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1992م، 155 - 183. ومحمود سليمان ياقوت، النحو العربي، تاريخه، أعلامه، نصوصه، مصادره، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1994م، 200-201.

(2) الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو، 77.

(3) الزجاجي، المصدر السابق، 77-78.

(4) الزجّاجي، المصدر السابق،77.

(5) الزّجاجي، المصدر السابق،78.

(6) الزّجاجي، المصدر السابق، 78.

(7) الزّجّاجي، المصدر السابق، 130-134.

وأتبع الزجاجي أبواب إيضاحه مسائل مختلفة أظهر فيها علة بعض الفروع كتوضيحه علة عمل اسم الفاعل عمل الفعل[1]، وعلة عمل ما الحجازية عمل ليس[2].

ويبدو أن الزجاجي أراد أن يوضح بعضاً من جوانب النظرية النحوية فأوضح علل البناء والإعراب، وبحث ما يتعلق بهما من العمل النحوي وعلامات الإعراب.

والعلل النحوية ليست محل اتفاق بين النحويين[3] بل هي حلبة صراعهم، ومضمار سباقهم، ومن هنا نشأت الحاجة إلى علم يضبط أساليب النظر المنهجي في أحكام النحو.

الأصل والفرع عند أبي عليّ الفارسي

احتفى أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ المتوفّى سنة 377 هـ[4] بالأصل والفرع لأنّهما من أركان القياس الذي برع فيه، وكان يقول: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس»[5]، وأصل القياس عند أبي علي الفارسي السماع، فالسماع أول والقياس ثان له، وكان يقول: «ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطّراح القياس، والمصير إلى ما أتى به السمع، ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم، فلو أعللت «استحوذ» ولم تراع فيه السماع، وقلت: إنّ بابه كله جاء معلاً نحو: «استعاد»

---

(1) الزّجّاجي، الايضاح في علل النحو، 135.

(2) الزّجّاجي، المصدر السابق، 135.

(3) أورد الزّجاجي في كتاب الإيضاح اختلاف النحويين في علة أصل المشتقات، 56-63، وعلة دخول الإعراب الكلام، 69-71، وعلة استحقاق الاسم الإعراب والفعل البناء، 77-82.

(4) ابن الأنباري، نزهة الألبّاء، 223.

(5) المصدر السابق، 233.

و(استفاد)، فكذلك أعل هذا المثال قياساً على هذا الكثير الشائع، لكنت ناطقاً بغير لغتهم، ومدخلاً فيها ما ليس منها، فالقياس أبداً أن يترك للسماع، وإنّما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع، فأمّا أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بين»[1].

وكان أبو عليّ الفارسيّ يقسم السماع إلى مطرد وشاذ، فأما المطرد فتستخرج منه علل صناعة النحو، إذ قال: «وهذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد اطّرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق أهل اللغة العربية، وتسوّي في الفصاحة من أدركها، ويأمن بتمسكه بها الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فاذا أدّى إلى خلاف ذلك وجب أن ينبذ ويطرح من حيث كان ضداً عمّا له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم»[2].

وأمّا الشاذ فجعله ثلاثة أضربٍ متابعة لشيخه أبي بكر بن السّراج[3]:

- شاذ عن الاستعمال مطّرد في القياس، كماضي يدع المستغنى عنه بـ «ترك».

- شاذ في الاستعمال والقياس، كإدخال لام التعريف على الفعل كقول الشاعر:[4]

تقولُ الخنى وأبغضُ العُجمِ ناطقاً ... إلى ربّنا صَوْتُ الحمارِ اليجدَّعِ

---

(1) الفارسيّ: أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سنة 1987م، 226.

(2) الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، 227.

(3) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العسكريات، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، عمّان، 1981م، 63-64، 71، 76-77.

(4) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 144/3. والسيوطي، همع الهوامع، 85/1.

فأدخل لام التعريف على الفعل «يجدع».

واستعان أبو علي الفارسي بفكرة الأصل في تفسير قول الشاعر[1]:

ألمْ يأتيْـــكَ والأنْبـــاءُ تُنمي بما لاقتْ لبــونُ بني زِيــــادِ

فرأى أن الشاعر رد الفعل المضارع المجزوم «يأتي» إلى أصله، والأصل أن الياء حرف كالجيم، فجعلها مستحقة لحركة الإعراب استحقاق الجيم، فقدر تحركها بها، ثم حذف الحركة للجزم كما يحذفها من الحروف الصحيحة[2] وهو كقول الشاعـر:[3]

هجوتَ زَبّان ثمَ جئتُ معتذراً من هَجو زبّان لمْ تهجوْ ولمْ تدعِ

فقدر الضمة في الواو وحذفها، كما قدرها الأول في الياء[4]؛ لأنّ الأصل في الجزم السكون، فقاس الفرع المعتل على الأصل الصحيح تسويغاً للضرورة الشعرية التي عدها رداً إلى الأصل المرفوض في الكلام وحال السعة والاختيار[5].

ورأى الدكتور كاظم بحر مرجان أن فكرة الأصل عند أبي علي الفارسي وغيره من النحاة معناها الحكم الذي يقتضيه الشيء بذاته كاقتضاء الأسماء الإعراب[6]. وهو رأي صحيح إلا أنه يحتاج إلى تحديد؛ لأن للأصل معاني أخرى ترد عند النحاة[7] منهم أبو علي الفارسي الذي لمح أصلاً تاريخياً في استعمال اسم

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،190م. 333/1. وابن الأنباري، الإنصاف، 30/1.

(2) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العضديات، تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1986م، 33-34.

(3) ابن الأنباري، نزهة الألبّاء، 31. والبغدادي، خزانة الأدب، 359/8.

(4) الفارسي، المسائل العضديات، 34.

(5) الفارسي، المصدر السابق، 34.

(6) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق كاظم بحر مرجان، جامعة الموصل، 1981م، مقدمة المحقق، 90-91.

(7) انظر: الفصل الثاني.

الفعل «هلمّ» إذا قال: «هلمّ» أصله «هالُمّ» فـ «ها» للتنبيه، و«لمّ» اقصد من لمت بالشيء ألمّه، ودخلت «ها» التي للتنبيه في فعل الأمر الذي هو «لُمّ»؛ لأن الأمر موضع نحتاج فيه إلى استعطاف المأمور وتنبيهه فلحقه حرف التنبيه الذي هو «ها» كما لحقه «يا» في قوله تعالى: ﴿ألا يا اسجدوا﴾ [1] وحذفت الألف لكثرة الاستعمال»[2].

وبسبب بروز فكرة الأصل بوضوح في مؤلفات أبي علي الفارسي وتتلمذ ابن جني على يديه أربعين عاماً[3]، جعل له الدكتور عبد الفتاح شلبي دوراً في ظهور علم أصول النحو[4]، غلب على فهم الدكتور جميل علوش له أن الدكتور عبد الفتاح شلبي يرى أن أبا علي الفارسي هو واضع علم أصول النحو[5] مع أن الدكتور عبد الفتاح قال: «وفي كتاب الخصائص ما يدل دلالة واضحة على تأثر ابن جني بأبي علي الفارسي في أصول اللغة والنحو، وجاء ذلك التأثر مظهراً لتلقّي ابن جني عن شيخه»[6] وهو قول دقيق فيه إنصاف لأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي؛ لأن أبا علي الفارسي لم يفصل النحو عن علم أصوله بل كان يتحدث عن السماع والقياس والأصل والفرع في تضاعيف كتبه حديثاً ممتزجاً بالنحو؛ ولم يفرد كتاباً في علم أصول النحو، إلا أنه -بلا شك- ترك أثراً طيباً في تلميذه ابن جني الذي سيحاول أن ينهض بمشروع وضع علم أصول النحو.

---

(1) سورة النمل، آية 25.

وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر.

انظر عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1984م، 346/4.

(2) الفارسي، المسائل العضديات، 278-279.

(3) ابن الأنباري، نزهة الألبّاء، 245. وياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، 1589/4.

(4) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1377هـ، 638.

(5) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م، 154، 162.

(6) عبد الفتاح شلبي أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره، 638.

وبلغت في عصر أبي علي الفارسي التطور الكبير الذي حققه النحو في مناهجه وطرق دراسته إذ تعاصر في القرن الرابع الهجري أربعة من حذاق النحويين الذي تتلمذوا على يد ابن السّراج[1] وهم أبو القاسم الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وأبو الحسن الرّمانيّ.

أمّا أبو القاسم الزّجاجي فقد مر أنه ولج إلى النحو بإيضاحه بعض علل النحو، ولا سيما علل أصل الاستحقاق.

وأما أبو سعيد السيرافي، فقد كان يرى أن للعربيّة منطقها الخاصّ الذي يختلف عن المنطق اليوناني، فعندما ناظر متّى بن يونس القنّائيّ الفيلسوف في المنطق: هل يصلح ميزاناً للنحو أم لا؟ رفض صلاحيّة المنطق اليوناني لدراسة النحو قائلاً لمناظره: «إنما تدعو إلى تعلم اللغة اليونانية»[2]. ووضع المنطق من النحو موضعه الذي يعتقده فقال: «النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية»[3].

وأمّا أبو علي الفارسي، فقد تهدى بفكرة الأصل في دراسة السماع والقياس.

وأما أبو الحسن الرّماني، فرماه أبو علي الفارسي بمزج النحو بالمنطق[4] ومعروف أن معاصرة العلماء تؤدي أحياناً إلى تنافسهم، كما قد تؤدي إلى ظهور الحسد بينهم، فقد ذكرت المصادر أبا عليّ الفارسيّ قال عن الزجاجي: «لو سمع أبو القاسم الزّجّاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه»[5]، وقال عن

---

(1) ابن الأنباري، نزهة الألبّاء، 186.

(2) التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق حسن السندوبي، ط1 لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 111/1. والتوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، المكتبة التجارية، 68-86.

(3) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 115/1.

(4) ابن الأنباري، نزهة الألباء، 234

(5) ابن الأنباري، المصدر السابق، 227.

الرّماني: «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء»[1] وكان يحسد السيرافيّ على ما فاز به من الثناء بعد فوزه على مناظره[2].

وكلام أبي علي الفارسي والتوحيدي يؤخذ بحذر شديد لأنّ النحو العربي قد اغتنى بمناهج متعددة للدرس النحوي تحتاج إلى توضيح وتنظيم لكي تصبح أصولاً للنظر النحوي تستمد منها الفروع حجتها تسويغاً و تعليلاً.

ب- فكرة الأصل والفرع في علم أصول النحو:

بعد أن اغتنى النحو العربي بأساليب منهجية متعددة في القرن الرابع الهجري، ظهر بوضوح أن استعمال فكرة الأصل في تقعيد النحو وتبويبه وربط علاقاته بعضها ببعض بني على أصول منهجية راعى النحويون استعمالها إلى حد ما، كأنها عرف متعارف عليه بينهم إلا أنه لم ينهض أحد لعمل هذه الأصول، حتى حاول ابن جنّيّ عمل أصول للنحو، وأضاف لفكرة الأصل في النحو معنى جديداً في علم أصول النحو.

ابن جنّيّ وعلم أصول النحو:

استفاد ابن جني المتوفّى سنة 392 هـ[3] من الجهود النحوية التي سبقته في الدرس النحوي، ولا سيما جهود شيخه أبي علي الفارسي في دراساته النحوية المختلفة.

ويعدّ أبو الفتح عثمان بن جني أول من رسم طريق علم أصول النحو على هدي أصول علمي الكلام والفقه، وبيان ذلك ما ساقه في كتاب الخصائص حيث

---

(1) ابن الأنباري، المصدر السابق، 234.

(2) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 129/1.

(3) ابن الأنباري، نزهة الألبا.، 246.

قال: «ولم نرَ أحداً من علماء البلدين -البصرة والكوفة- تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[1]. وهذا القول له دلالاته.

أولاً: يشير إلى أن ابن جنيّ أراد رسم، المنهج النحوي، يدل على ذلك قوله: «ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجر، والجزم؛ لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي»[2].

ثانياً: دراسة فن الأصول حلقة عليا بعد دراسة النحو نفسه[3]؛ يقوم على تجريد أصول للنحو من النحو نفسه وهذا لا يتم إلا بعد أن يصل النحو درجة طيبة من النضج والاكتمال.

ثالثاً: اتخاذ ابن جني وعلماء أصول النحو بعده علم أصول الفقه نموذجاً لبناء علم أصول النحو على غراره، لا يدلّ على عجز النحويين عن إيجاد هيكل مرجعيّ خاصّ بهم بل يدل على أمرين آخرين:

أولهما: ما ذكر من المناسبة بين أصول النحو وأصول الفقه؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول[4]، فكان علم أصول النحو صورة رائعة لتفاعل العلوم الإسلامية، ولا سيما علم الفقه مع العلوم اللغوية، ولا سيما علم النحو[5].

ثانيهما: وهو أمر يتفرع على الأمر الأولّ إذ إنّ حالة تعدد أساليب النظر في النحو التي برزت بوضوح في القرن الرابع الهجري مرّ فيها الفقه الإسلامي قبل أن

---

(1) ابن جني، الخصائص، 2/1.

(2) ابن جني، المصدر السابق، 33/1.

(3) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، مطبعة الفلاح، الكويت، 1978م، 153. وعبد العزيز مطر، علم اللغة وفقه اللغة، تحديد وتوثيق، دار قطري بن الفجاءة، قطر، 1985م، 130-131.

(4) ابن الأنباري، نزهة الألباء، 76. السيوطي، الاقتراح، 18.

(5) انظر الأسنوي، جمال الدين بن عبد الرحيم، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، ط1، دار عمار،1985م، دراسة المحقق، 41-103.

يقيده الإمام الشافعي -رحمه الله- بمباحث كتاب الرّسالة[1]، ولم تكن أصول الشافعيّ -رحمه الله- اختراعاً بل كانت استنباطاً من فقه من سبقه من الفقهاء يهدف إلى ضبط مناهج الفقه الإسلاميّ، وكذلك أراد أن يعمل ابن جني؛ لأن النحاة كلهم كانوا يقيسون ويعللون ويستحسنون ويعارضون ويرجحون وغير ذلك، فتحققت المناسبة بين الفقه الإسلامي والنحو العربيّ.

ولم يغفل ابن جنيّ عن الإشارة إلى جهد من سبقوه في هذا الباب فأشار إلى أبي بكر بن السراج وأبي الحسن الأخفش غير أنّه رفع من شأن كتابه، فقال: «ولم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأمّا كتاب أصولِ أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفاً أو حرفين في أوله[2]، وقد تعلّق عليه به، وسنقول في معناه. على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعلله. وسترى ذلك مشروحاً في الفصول بإذن الله تعالى»[3].

ولا أستطيع أن أقطع بأمر ما حول الكتاب؛ لكن يمكن الإشارة إلى أن أبا الحسن الأخفش من أبرز شخصيات كتاب الخصائص إذ تكرر اسمه فيه سبعاً وسبعين مرة[4] وهو تكرار يشير إلى مدى استفادة ابن جنيّ من أبي الحسن الأخفش، وخاصة من كتابه المفقود «المقاييس في النحو»[5].

---

(1) انظر علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، 6-7.
(2) لعله يقصد حديث ابن السراج عن العلة في أصوله، 1/3.
(3) ابن جني، الخصائص، 1/2-3.
(4) انظر ابن جني، الخصائص، فهارس الكتاب، 3/363.
(5) انظر حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 5/388.

وأرجح مع مجموعة من الباحثين أن ابن جنيّ هو واضع علم أصول النحو(1) على نحو من التقنين والضبط والتحديد لا على أنه مخترعه.

وأوليــة ابن جنيّ في وضع علم أصــول النحــو لا تعني أنه وضع هذا العلم كاملاً، فهذا أمر من العسير أن يحصل، ولكنه ولج باب علم أصول النحو من غير أن يكون كـتابه خاصـاً به ومقتضـيـاته إذ تحدث ابن جني في خصـائصه عـن الاشتقــاق(2)، والأصوات(3) والصرف(4)، وما سمي بعلم المعاني(5).

أمـا أصــول النحــو فــهي عند ابن جني أربعــة: السـمـاع(6)، والقـيـاس(7)، والإجمـاع(8) والاستحسان(9) استنباطاً من خصائصه؛ لأنه لم يصرح بأن هذه الأصول الأربعة أصول النحو، إنما تكلم فيها، ثم عُدَّت فيما بعد من أصول النحو.

وأخذ الدكتور جميل علوش على ابن جني أنه لم يتحدث عن استصحاب الحال، وهو من أصول النحو(10)، في حين رأي الدكتور أحمد سليمان ياقوت أنّ ابن

---

(1) انظر أحمد أمين، مدرسة القياس في اللغة، «مجلة مجمع اللغة العربية»، القاهرة، 1953م، 354. ومحمد أسعد طلس، أبو الفتح ابن جني وأثره في اللغة العربية، «مجلة المجمع العلمي العربي»، دمشق، مج 31، 456. وأمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، 1961م، 22. وفاضل السّامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، 1969م، 141. وفاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير، 1970م، 55. مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية، ع1، 1979م، 11. وإبراهيم رفيده، النحو وكتب التفسير، 81/1، 86. وأحمد سليمان ياقوت، دراسات نحويّة في خصائص ابن جني، 239.

(2) انظر ابن جني، الخصائص، 5/1-18، 135/2-141.

(3) انظر ابن جني، المصدر السابق، 323/2-327، 122/3-126، 128/3-144.

(4) انظر ابن جني، المصدر السابق، 46/2-57، 58/2-71، 141/2-147.

(5) انظر ابن جني، المصدر السابق، 301/1، 384/2-392.

(6) انظر ابن جني، المصدر السابق، 101/1-109.

(7) انظر ابن جني، المصدر السابق، 116/1-118.

(8) انظر ابن جني، المصدر السابق، 190/1-194.

(9) انظر ابن جني، المصدر السابق، 144/1-145.

(10) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، 167.

جني كان يعرف استصحاب الحال، واستعمله في خصائصه باسم آخر هو «الحكم للطارئ» في باب سمّاه: «باب في أن الحكم للطارئ»[1]. قال فيه: «فإذا تنازع المحل الواحد حكمان كالأسود يطرأ عليه البياض، والساكن تطرأ عليه الحركة فالحكم للثاني منهما»[2]. أي أنّ الدكتور أحمد ياقوت فهم أنّ الاستصحاب هو الحكم للثاني الطارئ، ومن المقرّر عند العلماء أنّ الاستصحاب إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل[3]، فنستصحب الحكم الأول ولا نحكم للطارئ الثاني لعدم قيام دليل على النقل عن الأصل، وهو مفهوم مغاير لما فهمه الدكتور أحمد ياقوت.

ويغلب على ظني أن ابن جني أغفل الحديث عن استصحاب الحال؛ لأنه حنفي المذهب، فإن لم يكنه فقد كان له هوى في هذا المذهب وانعطاف نحوه[4]؛ ولذلك فإنه يترسم أصول الفقه الحنفي. ويرى الحنفية في حجيّة استصحاب الحال قولين:

الأول : أنّه ليس بحجة مطلقاً، وإليه ذهب أكثر الحنفية والمتكلمين[5].

الثاني : أنّه حجة دافعة لا حجة مثبتة، على معنى أنه يصلح حجه لدفع ما يخالف الأمر الذي ثبت بالاستصحاب، ولا يصلح حجة على إثبات أمر جديد لم يقم دليل على ثبوته، وإليه ذهب المتأخرون من الحنفية[6].

وأضاف الدكتور مصطفى جمال الدين أن الاستصحاب لم يكن أصلاً من

(1) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، 153.

(2) ابن جني، الخصائص، 3/64.

(3) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 97.

(4) انظر ابن جني، الخصائص، مقدمة التحقيق، 1/42-43. ومصطفى جمال الدين، «رأي في أصول النحو»، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية، ع1، 1979م،36.

(5) منصور محمد الشيخ، القواعد الأصولية لغير السادة الحنفية، الجامعة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 214.

(6) منصور محمد الشيخ، المرجع السابق، 214. وبدران أبو العينين، أصول الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 221.

أصول الفقه إلا في القرن الرابع عندما وضعه متأخرو الشافعي[1] ولذلك فمن الطبيعي ألا يتحدث عنه ابن جني لأنه حنفي المذهب، إضافة لكونه من رجال القرن الرابع الهجري الذي وضع فيه مصطلح استصحاب الحال.

ابن الأنباري وعلم أصول النحو:

مضى بعد ابن جني قرنان من الزمان تقريباً دون أن يفرد أحد من النحاة كتاباً في علم أصول النحو، إلى أن جاء أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري المتوفى سنة 577 هـ، وألف في هذا العلم رسالتين صغيرتين نشرتا معاً بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، وهما: «الإغراب في جدل الإعراب»، «ولمع الأدلة في أصول النحو»[2].

وقد رأى ابن الأنباري أنه ألحق بعلوم الأدب الثمانية علمين وضعهما وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو على حدّ أصول الفقه[3]. واستدل الأستاذ سعيد الأفغاني بقول ابن الأنباري لتأييد قوله: «إنّ ابن الأنباري أول من وضع علم أصول النحو على نسق فن الأصول للفقه، وهذه أوليّة لا ينازع فيها ابن الأنباريّ منازع[4]. ووافقه الدكتور جميل علّوش[5].

ولا أستطيع القطع بأوليّة ابن الأنباري في وضع علم أصول النحو؛ لأن مسألة الأولية هذه -مع صعوبة بحثها- لا جدوى عملية من بحثها، ولا سيما أننا نوافق أستاذنا الدكتور محمد حسن عواد بأن تاريخ أصول النحو البعيد هو تاريخ القياس

---

(1) مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 40-41.

(2) انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت،1971م.

(3) ابن الأنباري، نزهة الألباء، 76.

(4) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، مقدمة المحقق، 20-21.

(5) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو،154.

النحوي[1]. فإذا علمنا أن بعض الروايات تجعل أبا الأسود الدؤلي أول من وضع القياس[2]. وترجع أنه أول من وضع النحو[3]، تحصل بين أيدينا أن تاريخ أصول النحو هو تاريخ النحو؛ ولذلك توجه عنايتنا إلى ما أضافه ابن الأنباري في علم أصول النحو.

تميز ابن الأنباري بأنه أخلص رسالتيه لأصول النحو ولا سيما رسالة «لمع الأدلة في أصول النحو»، وأظهر تهدّي النحويين بعلم أصول الفقه، فقال: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»[4] ولأجل هذه المناسبة بين العلمين أخذ ابن الأنباري هيكل علم أصول الفقه وألبسه النحو، فتبلور -كما يقول أستاذنا الدكتور محمد حسن عواد- أصول النحو على أصول الفقه تبلوراً حقيقياً واضح المعالم بيّن القسمات[5] إذ يجري على سنن كتب أصول الفقه، ويستخدم جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم، وببراعة تطبيقية تلفت النظر[6].

وأصول النحو عند ابن الأنباري: نقل وقياس واستصحاب حال[7]، وقد تكلم عن الاستحسان دون أن يعده دليلاً رئيساً لوجود خلاف في حجيته[8]. ولا أدري سر إغفاله للإجماع، ولعله راجع إلى أن النحو يقوم على القياس، ولا سيما القياس على الأكثر؛ لأن استقراء اللغة كان استقراءً ناقصاً[9].

---

(1) الأسنوي، الكوكب الدري، دراسة المحقق، 51.
(2) انظر ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 12/1. وأبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، 11، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، 12.
(3) انظر ابن النديم، الفهرست، 61.
(4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 80.
(5) الأسنوي، الكوكب الدري، دراسة المحقق، 68.
(6) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، 167.
(7) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 81.
(8) ابن الأنباري، المصدر السابق، 133-134.
(9) انظر مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 23-31.

السّيوطيّ وعلم أصول النّحو:

ألف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي كتابين لهما علاقة بعلم أصول النحو، هما: «الاقتراح في علم أصول النحو»، و«الأشباه والنظائر في النحو».

أما كتاب الاقتراح فقد أخلصه السيوطي لعلم أصول النحو، ولم يغفل في مقدمته الإشارة لكتاب «الخصائص» لابن جنيّ، وكتب ابن الأنباري: «لمع الأدلة» و«الإغراب» و«الإنصاف»، غير أنه رفع من شأن كتابه، فقال: «واعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني، فإنه وضعه في هذا المعنى وسماه أصول النحو، لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، وليس مرتباً، وفيه الغث والسمين والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى»[1].

ثم تطلّبَ كتابي ابن الأنباري حتى وقف عليهما فوجد أن في كتابه «الاقتراح» من القواعد المهمة، والفوائد ما لم يسبق إليه أحد[2]، ونقل شيئاً من كتاب الإنصاف في مباحث الخلاف[3]. وقد هدف من عرض هذه الكتب المميزة إلى تأكيد تميز كتابه إذا ما قورن بهذه الكتب.

ومع أن السيوطي غلب عليه الجمع لا التأليف، والاتباع لا الابتداع إلا أنه تميز بجمعه لكل أصول علم النحو الأساسية والفرعية، فأصول علم النحو الأساسية عنده: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[4].

وتميز السيوطي بالتوسع في شرح أبواب علم أصول النحو، وتوضيح مقاصدها، وتحديد مصطلحاتها بأسلوب سهل واضح.

---

(1) السيوطي، الاقتراح،18.

(2) السيوطي، المصدر السابق، 19.

(3) اسم الكتاب في النسخة التي حققها الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، الإنصاف في مسائل الخلاف.

(4) انظر السيوطي، الاقتراح،21.

ولعل أميز ما في كتاب الاقتراح متابعة السيوطي لعلماء أصول الفقه خطوة خطوة، ولا سيما تاج الدين السبكي المتوفى سنة 771هـ[1]، إذ قسم السيوطي كتابه إلى الأقسام التالية:

1- الكلام في المقدمات.

2- الكتاب الأول في السماع.

3- الكتاب الثاني في الإجماع.

4- الكتاب الثالث في القياس.

5- الكتاب الرابع في الاستصحاب.

6- الكتاب الخامس في أدلة شتى.

7- الكتاب السادس في التعارض والترجيح.

8- الكتاب السابع في أحوال مستنبط هذا العلم.

وقد وجدت أن هذا التقسيم يقترب كثيراً من تقسيم تاج الدين السبكي الشافعي لكتابه «جمع الجوامع»[2]، إذ قسم السبكي كتابه على النحو التالي:

1- الكلام في المقدمات.

2- الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال.

3- الكتاب الثاني في السنّة.

4- الكتاب الثالث في الإجماع.

(1) انظر ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط2، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1966م، 41/3.

(2) السبكيّ، تاج الدين عبد الوهاب، جمع الجوامع، في كتاب: مجموع المتون في مختلف الفنون، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، 1981م.

5- الكتاب الرابع في القياس.

6- الكتاب الخامس في الاستدلال.

7- الكتاب السادس في التعادل والترجيح.

8- الكتاب السابع في الاجتهاد.

يتبين من الموازنة بين التقسيمين أن السيوطي تابع في أصول النحو أصول الفقه، فاستبدل السماع بالكتاب الكريم والسنّة وأفرد الاستصحاب وحده في كتاب.

ولما تم للسيوطي هذا النجاح الرائع في نسخ هيكل أصول الفقه وجد أن كتابه فاق كتب الأقدمين وضوحاً وشمولاً فرأى أنه لم يسبق إلى ترتيبه، فجمعُه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع[1]. ووافقه في رأيه الدكتور طاهر حمودة، فقال: «إن السيوطي هو الوحيد الذي ترك لنا كتاباً في أصول النحو بالمعنى العلمي الدقيق»[2] لشموله ووضوحه وترتيبه بحسب ما يقتضي علم أصول الفقه بدقة، وبدئه بمقدمات لغوية لم يتناولها ابن الأنباري، وبحثه التفصيلي في أدلة النحو[3]. وهو قول فيه نظر من جهة أن أولية الشيء لا يشترط فيها الشمول والوضوح بل يشترط فيها السبق التاريخي، وهذا ما لم يتيسر للسيوطي المتوفّى سنة 911 هـ.

ويبدو أن كتاب الاقتراح قد لاقى استحساناً من العلماء فكتب عليه شرحان هما:

---

(1) السيوطي، الاقتراح، 17.

(2) طاهر حمودة، جلال الدين السيوطي ودوره في الدراسات اللغوية، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1981م، 351.

(3) طاهر حمودة، جلال الدين السيوطيّ، 347-351.

-«داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح» لابن علان، وهو مخطوط في المكتبة الأزهرية في القاهرة، رقم 95 نحو [1].

-«فيض نشر الانشراح في شرح الاقتراح» لابن الطيب الفاسي[2]، وقد حقق في رسالة ماجستير في كلية الآداب في جامعة عين شمس[3].

تم شرحه حديثاً الدكتور محمود فجال، فأعاد تحقيق متنه ثم شرحه، وأصدره باسم «الإصباح في شرح الاقتراح»[4].

أما كتاب «الأشباه والنظائر في النحو» فمحاولة متميزة حقاً عند السيوطي، إذ قصد بهذا الكتاب أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر[5]، فهو يشبه كتاب تاج الدين السبكي «الأشباه والنظائر»[6] إلا أن صدره يشبه كتاب «قواعد الزركشي»[7] من حيث إن قواعده مرتبة على حروف المعجم[8].

وقد اشتمل كتاب «الأشباه والنظائر في النحو» للسيوطي على سبعة فنون، وهي:[9]

الأول: فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع، وهو مرتب على حروف المعجم، وهو معظم الكتاب ومهمه.

---

(1) انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ليبيا 1973م،414.

(2) انظر علي أبو المكارم، المرجع السابق، 416.

(3) أخبرني هذه المعلومة أستاذي المشرف الدكتور محمد حسن عواد.

(4) محمود فجّال، الإصباح في شرح الاقتراح، المتن للسيوطي والشرح للدكتور محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق،1989م.

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،6/1.

(6) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 9/1.

(7) انظر السيوطي، المصدر السابق، 9/1.

(8) السيوطي، المصدر السابق، 9/1.

(9) السيوطي، المصدر السابق، 10/1-12.

الثاني : فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه.

الثالث : فن بناء المسائل بعضها على بعض.

الرابع : فن الجمع والفرق.

الخامس : فن الألغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات.

السادس : فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات. والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات.

السابع : فن الأفراد والغرائب.

ولعل ميزة الكتاب أنه يضع أصلاً عاماً، ثم يأتي بفروع هذا الأصل النحوية، فهو كتاب في أصول النحو وتطبيقها كقوله: «ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها. وفيه فروع [1]:

- الصلة لا تتقدم على الموصول.
- الفاعل لا يتقدم على فعله.
- الصفة لا تتقدم على الموصوف.
- المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف.
- حروف الجر بمنزلة الجزء من المجرور.

ويغلب على ظني أن «كتاب الأشباه والنظائر» يمثل منهجاً متميزاً من مناهج الدرس النحوي، يقوم على تقديم الأصل العام، ثم شرح الفروع النحوية التي ترد إليه، وبهذا يقدم النحو في مجموعة من الأصول الكلية التي يندرج تحتها النحو

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 332/2.

العربي، وهذا المنهج يكاد يلغي الأبواب النحوية، ويعلم كيفية التفكير النحوي، ويختصر مادة النحو العربي، فلا يعيد التعليل الواحد في عدة مواضع؛ لأن الأصل العام يكون علة للحكم النحوي، إلا أنه لا يصلح -في نظرنا- للمبتدئين لأنه يستدعي مقدمات عامة في النحو.

ووضع القاعدة الكلية «الأصل العام» التي يندرج تحتها عدد من الظواهر النحوية ذات الحكم المتشابه يسمى في علم أصول الفقه بمنهج الفقهاء[1]، ولا غرابة في استعمال السيوطي لهذا المنهج لأنه من فقهاء عصره.

وأصول النحو في كتاب «الأشباه والنظائر» تختلف عن أصول النحو في كتاب «الاقتراح»؛ لأنها في «الاقتراح» أدلته الإجمالية[2]، في حين أصول النحو في «الأشباه والنظائر» قواعده الكلية التي ترد إليها الفروع والجزئيات[3]، وسأبرز هذين المفهومين في موضعهما من البحث إن شاء الله تعالى.

يحيى الشاوي وعلم أصول النحو:

وآخر ما وصل إلينا من كتب الأصول -حسب علمي- كتاب: «ارتقاء السيادة في علم أصول النَّحو» للشيخ يحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري المتوفى سنة 1096 هـ، الذي ألف كتابه ليكون مرجعاً للنحوي في التعويل[4]، ورتبه على أبواب أصول الفقه[5]. ويسترعي الانتباه في هذا الكتاب أمران:

الأول: ما نبه عليه الدكتور محمد عيد من أن المؤلف سار في كتابه وراء السيوطي في اقتراحه خطوة خطوة مع اختلاف الأسلوب وطريقة العرض فقط، لكنه

---

(1) انظر مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 17.

(2) السيوطي، الاقتراح، 21.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 12/1.

(4) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 30.

(5) يحيى الشاوي، المصدر السابق، 31.

لم يقدم شيئاً جديداً يستحق التنويه به[1]، وهو قول سليم فكأن الكتاب اختصار للاقتراح، بل لعله كذلك؛ لأن الشيخ يحيى الشاوي زار مصر سنة 1074 هـ، وأقرأ العلوم بالجامع الأزهر،ثم طوف في البلاد، وعاد بعد ذلك إلى مصر مجللاً مهاباً موقراً، فتولى التدريس في المدرسة الأشرفية وغيرها[2] فربما اطلع على كتاب الاقتراح في مصر، مع أنه لم يذكر الاقتراح ضمن مصادره[3].

الثاني: الشبه بين كتاب «جمع الجوامع» لتاج الدين السبكي وكتاب ارتقاءالسيادة كبير جداً، يكاد يصل درجة استبدال اسم النحو بالفقه، وعلى سبيل المثال، أصول الفقه عند السبكي «دلائله الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، وبطرق استفادتها ومستفيدها»[4]، وأصول النحو عند الشيخ الشاوي «دلائله الإجمالية،وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، وبطرق استفادتها ومستفيدها»[5].

ومع أنّ كتاب الشيخ الشاوي صغير إلا أنّه واضح العبارة سهل الأسلوب.

تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو:

مرّ أن كتب علم أصول النحو كانت تستهدي بعلم أصول الفقه إلا أن الدكتور محمد عابد الجابري رأى أن الشافعي استلهم أصول فقهه من عمل الخليل بن أحمد في وضع قانون الشعر العربي، أو عمل سيبويه في إرساء أصول العربية، مستدلاً على تأثر الشافعي في «الرسالة» بمنهج اللغويين والنحاة شكلاً ومضموناً، بأن الشافعي لم يسمِّ «الرسالة» بهذا الاسم، بل كان يدعوها «الكتاب»، فسيبويه قبّن

---

(1) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج في اللغة، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1988م، 98

(2) المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادق، بيروت، 4/486.

(3) انظر يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 30.

(4) السبكيّ، جمع الجوامع، 40.

(5) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 35.

البيان العربي على مستوى المبنى «النحو»، والخليل على مستوى المعنى «المعاجم»، والشافعي على مستوى علاقة المبنى بالمعنى لوضع حد لفوضى التضخم في الرأي والفقه[1].

وهو رأي فيه نظر؛ لأن إشارة الشافعي إلى رسالته في الرسالة باسم «كتابنا» أو «الكتاب»، أو «في الكتاب»، لا تعني أن الشافعي سمى الرسالة باسم «الكتاب»، لأنها عادة سار عليها المؤلفون قديماً وحديثاً.

وهناك فرق كبير في المنهج بين كتاب سيبويه، ورسالة الشافعي، فالأول يبحث في النحو، وأحكامه الجزئية التفصيلية والثاني يبحث في الفقه وأحكامه الإجمالية، وفرق ما بين الاثنين كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون[2].

على أن الدكتور الجابري يعود إلى ما فرّ من الاعتراف به في كتاب آخر له، يقول فيه: «ولقد تبنّى علماء العربية من لغويين ونحويين، وكذلك فعل البلاغيون، وإن بصورة ضمنية، تبنوا جميعاً الهيكل الصوري لعلم أصول الفقه فجعلوا النص (السماع أو النقل) والإجماع، والقياس الأصول الثلاثة الأساسية، كما جعلوا، شأنهم في ذلك شأن الأصوليين والفقهاء، من الاستحسان والاستصحاب.. إلخ أصولاً مكملة»[3].

على أن تبنّي النحاة لهيكل أصول الفقه لا يجعلنا نغفل عن الإقرار بوجود تأثير متبادل بين العلوم الإسلامية، ولا سيما الفقه وأصوله والعلوم اللغوية ولا سيما النحو وأصوله[4].

---

(1) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، 102-103.

(2) انظر علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، 158.

(3) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ط2 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م، 126.

(4) انظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1964م، 104-108. والأستري، الكوكب الدري، دراسة المحقق، 41-103.

الفصل الثاني
مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي

لم يَثْبُت مصطلح الأصل على مفهوم واحد، بل تطور مفهومه بتطور النحْو العربي متأثراً بما طرأ على النحو العربي من تطور في أساليب دراسته، شأنه شأن غيره من المصطلحات التي تطور معناها وتغير دون أن يتغير لفظها، لأنه من الشائع أن يمتّ المعنى اللاحق للمعنى السابق بصلة ما.

ومرّ أنّ مصطلح الأصل مرّ في مرحلتين، كان في الأولى مصطلحاً بارزاً من مصطلحات النحو، وأضحى في الثانية مفهوماً أساسياً في علم أصول النحو، دون أن يتغير لفظه بل بقي ثابتاً، استوعب ما طرأ عليه من دلالات في النحو وأصوله.

والبحث في المراد من مصطلح الأصل بحثٌ شاقٌ مضنٍ لصعوبة القطع بمعنى واحد لمصطلح الأصل في سياق نحويّ ما، ولا سيما أنّ النحاة سكتوا أو كادوا عن تحديد المقصود بمصطلح الأصل، حتى بدا مصطلحاً عرفيًا تعارفه النحاة، فاستغنوا عن التصريح بالمقصود منه، مع أنّ مصطلح الأصل جوهر واحد يظهر بأعراض مختلفة متعددة.

ويزداد البحث في المراد من مصطلح الأصل صعوبة عندما نراه يحتمل معنيين أو أكثر تبعاً لوجهة النظر إليه فهماً وتحليلاً؛ ولهذا سنضطر للاجتهاد في تحديد المراد من مصطلح الأصل حسب ما يقتضيه سياق وروده اجتهاداً مبنيًا على قرائن ظنية يمكن أن يتسرب إليها احتمال المخالفة.

ولأنّ النحو سابق على علم أصوله، فسندرس الدلالات المختلفة للأصل في النحو أولاً.

المعنى اللغوي لكلمة «أصل» وكلمة «فرع»:

تذكر المعجمات[1] أنّ الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول، واستعملت كلمة «أصل» في معانٍ عدّة، يُقال: أصل الشيء يأصلُ أصالةً كان ذا أصل، وأصل الرأي استحكم وجاد، وأصل الشيء قوي واشتدّ، والشيء يأصلُ: يثبت ويرسخ قال أمية بن أبي عائذ الهذلي:[2]

وما الشغـــلُ إلاّ أنني متهيّبٌ لعرضك ما لم تجعل الشّيء يأصُلُ

ويقال: أصَل الرَّجل: دخل في وقت الأصيل، وأصل الشيء جعل له أصلاً يبنى عليه، يقال: أصل الأصول.

والأصل اسم يطلق على أساس الشيء كالجدار أصل للسقف، ويطلق على الحية.

واستعملت كلمة «أصل» بمعنى قرار الشيء، كقوله تعالى: ﴿إنّها شجرة تخرج من أصل الجحيم﴾[3]، وبمعنى الجذر كأصل الشجرة، وبمعنى المنشأ والبداية، يقال: أصل الإنسان التراب أي منشؤه، وقد تأتي كلمة «الأصل» بمعنى الحقيقة، يقال: أصل الحكاية. كما تستعمل بمعنى النسب الكريم فيقال: فلان له أصل، وتستعمل كلمة «أصل» ظرفاً في قولنا: ما فعلته أصلاً.

ويسترعى انتباهنا في المعنى اللغوي لكلمة «أصل» الملحوظات التالية:

---

(1) انظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (أصل). الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين عالم الكتب، بيروت، (أصل)، والزبيدي، تاج العروس، (أصل). والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 85/1، والمناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر، دمشق، 1990، 69، ومجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970م المجلد الأول، (أصل).

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب، (أصل)، والزّبيدي، تاج العروس، (أصل).

(3) سورة الصافات، آية 64.

أولاً: المعنى الكلي العامّ لكلمة «أصل» أسفل كلّ شيء من حيث إنه يبنى عليه غيره، والبناء قد يكون حسيّاً كبناء السقف على الجدار، أو عقلياً كبناء الحكم على الدليل، ولعل المعنى الأوّل هو الأقدام تاريخياً، لكنّ البناء على الأصل ليس شرطاً واجباً.

ثانياً: يبدو لنا من وجهة البحث التاريخي أنّ كلمة «أصل» تعود إلى جذر ثنائي لحقه التضعيف، لأنها تلتقي في المعنى مع كلمة «أسّ» التي تعني الأصل، والشيء الثابت، والأساس.[1]

كما تلتقي مع كلمة («أصّ» بالمثلثة) التي تعني الأصل، وقيل: الأصل الكريم، وتجمع على أصاص، أنشد ابن دريد:[2]

قلالُ مجْدٍ فرعتْ آصَاصَا وَعزّةً قسعاءَ لنْ تناصى

والأصيص: البناء المحكم، والتأصيص التشديد والإحكام، وتأصّصوا: اجتمعوا[3].

والمعروف أنّ السين والصاد حرفان متبادلان صوتياً، مما يعني أنّ كلمة «أصل» تطور تاريخي لأحد هذين اللفظين تم بزيادة اللام، ولا نستطيع أنّ نحدّد أي الأصلين أصل تاريخي لكلمة «أصل»؛ لعدم وجود دليل نطمئن إليه، ومع هذا فإننا نميل إلى أنّ كلمة «أصل» تطورت تاريخيا عن جذر ثنائي لحقه التضعيف، إلا أن أصحاب المعجمات سجلوا أحياناً في معجماتهم طورين من بعض الكلمات يدوران في الاستعمال أو أكثر، وجعلوا كلّ طور أصلاً معجمياً قائماً برأسه.

---

(1) انظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (أسّ). الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (أسّ). وابن منظور، لسان العرب، (أسّ). والزبيديّ، تاج العروس، (أسّ). ومجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، (أسّ).

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب، (أصّ). والزبيديّ، تاج العروس، (أصّ).

(3) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (أصّ).

ثالثاً: عدّ أبو الحسن الرماني كلمة «أصل» من المترادفات وذكر أنها تترادف في المعنى مع كلمة: العنصر، والمحتد، والمغرس والنصاب، والأرومة، والنجر، والنجار، والسنخ، والضِّنْضِئ والجذم، والعيص، والتوس، والجرثومة [1]. واللافت أن النحاة لم يستخدموا هذه المترادفات لكلمة «أصل» في درسهم النحويّ، ولعل السبب راجع إلى عموم الدلالة في كلمة «أصل».

وتذكر المعجمات[2] أنّ الفرع أعلى كلّ شيء، وجمعه فروع، وهو مأخوذ من فرع الشجرة أي غصنها، يُقال: فرع الشيء يفرعه فرعاً وفراعة إذا علاه، وفرع القوم فاقهم، وفرع الجبل: صعد وانحدر، وهو من الأضداد، وفرّع من هذا الأصل مسائل: جعلها فروعه واستخرجها منه فتفرعت، وهو مجاز.

ويطلق الفرع على القوس غير المشقوق، وعلى رأس المال، وشريف القوم، كما أنّ المال الطائل المعدّ يسمى فرعاً، والفرع: القسم، ويسمى مجرى الماء إلى الشعب وهو الوادي- فرعاً، ويطلق الفرع على الشعر التامّ مجازاً قال امرؤ القيس:[3]

وفرعٍ يزينُ المَتْنَ أسوَدَ فاحمٍ أثيثٍ كقنو النخلة المتعثكلِ

والفارع: المرتفع العالي، والمفرع: الطويل، ويقال: مفرع الكتف: عريضها.

وقال الراغب الأصفهانيّ: إنّ المعتبر في الفرع شيئان، أحدهما: الطول، ومنه سمّي شعر الرأس فرعاً لعلوه، ورجل أفرع: طويل. والثاني: العرض، ومنه فروع النهر، وفروع الشجرة.[4]

---

(1) الرّماني، عليّ بن عيسى، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق فتح الله صالح علي المصري، ط3، دار الوفاء، مصر، 1992م، 66-67.

(2) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (فرع). والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 4/ 45. وابن منظور، لسان العرب، (فرع) والزبيديّ، تاج العروس، (فرع).

(3) الأنباريّ، محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1980م، 62.

(4) الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق صفوان عدنان داووديّ، ط1، دار القلم، دمشق،1992، 632.

فالفرع في أصل استعماله حسيّ ماديّ يؤخذ من الطول والعرض لما يمكن أن يبنى عليه.

وإذا كان الأصل أسفل كلّ شيء، والفرع أعلاه، فالعلاقة بينهما الإتمام بجعل الشيء تامّ الأجزاء والتفاصيل إلاّ أنّ الفرع بوصفه الجزء العلوي من الشيء والمتممّ له لا يستقل بنفسه عن الأصل غالباً.

ويرتبط الأصل مع الفرع بعلاقة الاحتياج أو الافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجرة إلى جذرها، كما تلمح في الأصل دلالة على الثبوت والرسوخ في حين يتجدد الفرع ويتعدد ويتغير.

معاني الأصل والفرع في النحو:

يطلق الأصل في النحو ويراد منه ما يستحقه الشيء بذاته تارة، والقاعدة أخرى، والمجرد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تاريخيا خامسة، وغيرها من المعاني، والفرع بخلافه.

أصل الكثرة:

اللغة ظاهرةٌ اجتماعيةٌ عرفية تسبق غالبا وضع القواعد والضوابط، وتساير الزمن تطورا وتوسعا يتمسك أبنائها بها. واللغة العربية كانت لغة قوم يعيشون في منطقة جغرافية واسعةٍ على شكل تجمعاتٍ متفرقة في الجزيرة العربية، وبتأثير تفرق التجمعات السكانية العربية ومرور الزمن، واعتماد العرب على سليقتهم في اللغة بدأت تظهر بعض الاختلافات اللغوية بين القبائل العربية.

وبعد أن جاء الإسلام، وبدأت همة اللغويين الأوائل كجيل أبي الأسود الدؤليّ، وعبدالله بن أبي إسحاق تتجه إلى جمع اللغة العربية، وتقعيدها، ظهر واضحاً أن العربية لسانٌ واحد، ولغات أي: لهجات عدة.

ونحسب أنّ اللغويين الأوائل أدركوا هذه الظاهرة لكنهم مضوا في خطتهم الرامية إلى جمع اللغة العربية وتقعيدها، عندما رأوا أنّ القرآن الكريم يمثل اللسان العربي الذي يفهمه كل العرب على اختلاف لغاتهم.

إذن، فمبدأ «اختلاف اللغات وكلها حجة»[1] الذي أقره ابن جنيّ كان اعترافاً منه على الأقل، بأن النحو العربي انتخب من هذه اللغات المختلفة وفق معيار، نرجح أنّه الكثرة، ونرى أنّ هذه الكثرة لها صورتان:

الأولى: الكثرة المطلقة:

تُبين النتيجة الأولية للاستقراء الجزئيّ للغة العرب أنّ هناك ظواهر لغوية مطّردة اطراداً مستمراً لايكاد يقطعه أيُّ شذوذ كاطراد رفع الفاعل، والمبتدأ، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وهذا الاطراد[2] المستمر يسوغ تجريد قاعدة معيارية، يعدّ خروج النادر عليها -إن وجد- شذوذاً، وعدم التزامها بعد إقرارها خطأً. وهو ما نهج عليه النحويون، فقد روي أن عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء كانا يبنيان القواعد على الأكثر[3].

وقال ابن السراج: «واعلم أنّه ربما شذّ الشيء عن بابه، فينبغي أن يعلم أنّ القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذ»[4]. وأكد هذا المبدأ في موضع آخر من أصوله، فقال: «وإنما القياس على الأكثر»[5].

---

(1) ابن جني، الخصائص، 12/2.

(2) نستخدم مصطلح «الاطّراد» مرادفاً للكثرة المطلقة؛ لأنّ الاطّراد يعني الكثرة.

انظر الأزهري، زين الدين خالد عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، ط2، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 73/1.

(3) نظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، 487،468/3.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 56/1.

(5) ابن السراج، المصدر السابق، 325/3.

ويغلب على ظننا أنّه يمكن الاطمئنان إلى أنّ كثيراً من الأحكام النحوية غير الخلافية إنما بنيت على هذا الأساس العلمي السليم، يؤيدنا في ذلك أننا لا نجد بين النحويين اختلافاً في رفع الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، واسم كان، وخبر إنّ، ونصب المفاعيل، وجرّ المضاف إليه، وغيرها من الأحكام، بل إنّ بعض المسائل الخلافية تدل على اتفاق في وصف الحكم النحوي وإن اختلفت في تعليله وتفسيره، فاختلاف البصريين والكوفيين في المنادى العلم المفرد: هل هو مرفوع أم مبني في محل نصب؟ لا يغير حقيقة وجود علامة الرفع في آخره[1]. كذلك الاختلاف في اسم لا النافية للجنس المفرد: هل هو مبنيّ أم منصوب؟ لا يغيّر حقيقة وجود علامة النصب في آخره[2].

ويعضد وجود النصوص التي تطرد فيها هذه الأحكام النحوية وخاصة القرآن الكريم، ثم الشعر المحتج به ما ذهبنا إليه.

فأخذ النحويين بأصل الكثرة المطلقة أمر واقع، والاطراد المستمر في الظاهرة النحوية لا يحتاج تحديدا إحصائيا، وهو يسلم إلى أصل القاعدة الذي تصبح فيه القاعدة معياراً يجب التزامه.

الثانية: الكثرة النسبية

نقصد بالكثرة النسبية أن يدلّ الأصل على كثرة في الاستعمال غير مطردة، ولكنها، الأكثر موازنة بالاستعمالات الأخرى للأصل نفسه، فهي ليست كالكثرة المطلقة التي لا يكاد الاعتراض عليها يطالها إلا بحرف أو حرفين، ولهذا فهي كثرة نسبية.

ونميل إلى أن النحويين اعتمدوا أصل الكثرة النسبية في أعمالهم النحوية، إذ

---

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 45. 1/323-335.

(2) انظر ابن الأنباري، المصدر السابق، المسألة رقم 53، 1/366-370.

أصل السيوطي في «أشباهه» أن كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية[1] وأورد على هذا الأصل أمثلة منها:[2]

- التوسع في الظروف في التقديم والفصل لكثرتها في الاستعمال.

- حذف ياء المتكلم عند الإضافة لكثرة الاستعمال.

- حذف حرف القسم الجارّ في قول العرب: «الله لأفعلنّ».

قال سيبويه: جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً».[3]

- حذف لام الأمر عند الكوفيين لكثرة الاستعمال، فأصل فعل الأمر عندهم باللام الجازمة، لكنها حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وعليه بنوا قولهم: يجزم فعل الأمر بلام مقدرة [4].

وعندما يطلق النحويون مصطلح الأصل مرادا به الكثرة النسبية فانهم غالباً يلحقون غير الأكثر بأصل آخر، كقولهم: الأصل في كلمة «غير» أن تكون صفة [5]، كما تقول: «جاءني رجلٌ غير زيد»، واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب[6]. وتخرج «غير» في بعض استعمالاتها إلى الاستثناء كما في «عاد الرجالُ غيرَ زيدٍ» فيلحقها النحاة بـ «إلا».

ويرى النحاة أن الأصل في «حتّى» أن تكون جارة لكثرة استعمالها كذلك[7]

(1) السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 34.4/2.

(2) انظر السيوطي، المصدر السابق، 304/2-308.

(3) انظر سيبويه، الكتاب، 499/3.

(4) انظر ابن الأنباريّ، الإنصاف، المسألة رقم 72، 524/2-549.

(5) ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972م، 22 والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن محمد، المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، إسكندرية، 1981م،68.

(6) الكفوي، الكليات، 125.

(7) الكفويّ، المصدر نفسه، 126.

مع أنها تدخل على الاسم والفعل على السواء، ولعلّ هذا الأصل يفسر اختلاف النحاة فيها عندما تفارق أصلها، وتدخل على الفعل المضارع إذ يرى البصريون وجمهور النحاة أنّ الفعل بعدها منصوب بأن المضمرة والمصدر المؤول في محل جر في حين يلحقها الكوفيون بأحرف النصب إذا كان الفعل المضارع بعدها منصوبا[1].

ويصبح أصل الكثرة النسبية فرعاً لأصلٍ آخر عندما يفارق أصله، وتحقيقاً لهذه الفرعية يقيده النحاة بشروطٍ خاصة؛ إذ يشترطون في إعراب «حتى» حرف عطف أن يكون معطوفها بعض المعطوف عليه، وغاية له في زيادة أو نقصان[2] كقول الشاعر:[3]

قهرناكمُ حتى الكمـــاةَ فإنّكم   لتخشوننا حتّى بنِينا الأصاغِرا

ويمكن تفسير التعارض الشكلي بين بعض الأصول بحمل الأصول على الأكثر، كقول النحاة: إنّ الأصل عدم الحذف[4] ثمّ يعرضون لحالات يحذف فيها المبتدأ أو الخبر وجوباً وأحيانا جوازا، كما يجيزون حذف المستثنى منه والمفاعيل وغيرهما، وهذه الحالات ليست خارجة عن الأصل بقدر ما هي فروع لأصل آخر هو «الإفادة» أو «أمن اللبس»، فأصول صناعة النحو لا تؤخذ على إطلاقها بل تؤخذ بحرية تنتهي عندما تصطدم بأصل آخر؛ ولهذا قال صاحب المستوفَى: «إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة[5].

وهناك أصول قد تبنى على الكثرة، لكن لها دلالة أخرى كقول النحاة: الأصل

---

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 83، 2/597-602. والمرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م،554.

(2) انظر المراديّ، الجنى الداني، 546-549.

(3) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1975م، 615، والسيوطي، همع الهوامع، 2/136.

(4) السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 5/212.

(5) السيوطي، الاقتراح، 81.

في المفعول به التأخير[1]، ثم يجيزون تقدمه على الفعل أو الفاعل أو كليهما، فهذا الأصل أصل قاعدة معياريّ؛ لأنّه لم يخرج عن الأصل إلى أصل آخر كما في خروج «غير» من الوصف إلى الاستثناء، فشرط أصل الكثرة النسبية أن يخرج إلى أصل آخر.

ومن أصل الكثرة حديث النحاة عن الحذف لكثرة الاستعمال كحذف الفعل في الاختصاص والتحذير والاغراء، وحذف لام الأمر من فعل الأمر عند الكوفيين.

أصل الاستحقاق:

أصل الاستحقاق ما تستحقه الكلمة بنفسها كاستحقاق الاسم الإعراب لأنّه اسم[2] ولعلّ هذا المفهوم للأصل أشيع أنواع الأصول النحوية؛ لهذا يحصنه النحاة من التعليل والتفسير بعبارات مثل: الأصل لا يعلل[3] «الأصل لا سؤال فيه»[4]، و«الأصل لا وجه لتعليله»[5]، و«من تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل»[6]...إلخ، لأن أصل الاستحقاق يمس النظرية النحوية من جذورها، وهو ثلاثة أنواع، هي:

أ- أصل العمل:

يرى النحاة أن الأصل في العمل الفعل، وكل ما سواه من العوامل محمول

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 134/3 والسيوطي، همع الهوامع، 9/3.
(2) انظر علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م،28. العليمي، يس بن زين الدين، حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، ط2، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1325هـ، 45/1، ومنى إلياس، القياس في النحو، 32. والفارسي، التكملة، دراسة المحقق كاظم بحر مرجان، 90-91.
(3) ابن معطي، زين الدين يحيى بن عبد المعطي، الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، 1977م، 167.
(4) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، تحقيق حامد محمد العبدليّ، دار الأنبار، بغداد، 1991م، 98/1.
(5) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، 273/1.
(6) ابن الأنباري، الإنصاف، 30/1، 481.

عليه، ومشبّه به. فالفعل يرفع الفاعل بحق الأصل، أما إذا عمل الاسم أو الحرف فلعلة، لحقته وهي مشابهة الفعل بوجه ما؛ لهذا يتحدثون عن الموجب لعمل اسم الفاعل، وعمل «إنّ» وأخواتها ونحوهما، بل يوجبون تعليل عمل الاسم والحرف، قال ابن عصفور: «فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله»[1].

ويبني النحاة على أصالة عمل الفعل وجوب انحطاط الاسم والحرف إذا عملا عن الفعل تحقيقاً لفرعيتهما. قال ابن يعيش: «أصل العمل إنما هو للأفعال، وإذا عُلِم ذلك، فليُعلم أنّ الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل، والذي يؤيد ذلك أنك تقول: زيْد ضاربٌ عَمْراً، وزيدٌ ضاربٌ لعمرو، فتكون مخيراً بين أن تعديه بنفسه، وبين أنْ تعديه بحرف الجرّ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: ضربتُ لزيد»[2].

ويفسر النحاة فرعية «إنّ» في العمل بأنّ المبتدأ والخبر جُعلا معها كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر تنبيهاً على الفرعية؛ لأنّ الأصل تقديم المرفوع[3].

ويبني النحاة على أصالة عمل الفعل أصلاً آخر هو وجوب تقديم العامل على المعمول مالم يمنع مانع؛ لأن الفعل -وهو الأصل في العمل- مقدم على معموله وهو الفاعل، وهذا يفسر قولهم: أصل الجمل الجملُ الفعلية[4].

فأصل عمل الفعل ركن مكين في النظرية النحوية؛ لهذا قُدِّر ناصبا للمفعول

---

(1) ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، ط1، وزارة الأوقاف، بغداد،1982، 1/550.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 6/78.

(3) المرادي، حسن بن قاسم، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مخطوط مصور على ورق في مكتبة الجامعة الأردنية، القسم الأول، الصورة 204.

(4) الكفويّ، الكليّات، 127.

المنصوب على الاختصاص والإغراء والتحذير، إذ أصل النحاة أنّه إذا قدّر قدّر ما هو الأصل[1].

وأظنّ ظناً أن أصل العمل من الأسباب التي قادت النحاة إلى نظرية العامل حتى تطلّبوا لكلّ أثر إعرابي مؤثراً فتضخم النحو العربي بالحديث عن العوامل والمعمولات حتى ضاق نحوي أندلسي بحديثهم ذرعاً، وتمسك بظاهر النصوص عملاً بظاهريته، وهو ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة 592هـ[2] إذ قال: «والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، ولم يقبل منه قوله، فلمَ ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع؛ وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم «إنّ» وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل»[3].

فابن مضاء يرفض حمل الاسم على الفعل في العمل: لأنّ العلة وهي العمل موجودة في الفعل والاسم والحرف، فلا وجه للتشبيه والتفريع، وظاهر قوله صحيح إلا أن في باطنه نظراً، فقد رأى النحاة أن الأثر الإعرابي كعلامة الرفع والنصب يدخل على الاسم والفعل المضارع، وأن الأثر الإعرابي على الكلمة نفسها يتغير حسب موقعه في الجملة، فبحثوا عن مُحدث هذا التغير لأنهم يؤمنون أن لا أثر بلا مؤثر، ووجدوا أن الحروف لا تؤثر دائماً، وأن الأكثر في الأسماء ألا تؤثر، وأن الأفعال لا تكاد تنفك عن التأثر فجعلوها الأصل في العمل، فالفعل هو المستحق للعمل بذاته.

---

(1) ابن جمعة الموصليّ، عبدالعزيز، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشرملي، ط1، مكتبة الخريجي الرياض، 1985، 2 /1035.

(2) انظر اليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبدالمجيد دياب، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض1986م، 33.

(3) ابن مضاء القرطبي، أحمد بن محمد بن عبدالرحمن اللخمي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 134.

ونحسب أن فكرة العمل والعامل جاءت النحو وافدة من أبحاث مفكري الإسلام في التوحيد، لأنّ من طرق إثبات وجود الله سبحانه وتعالى ووحدانيته النظر إلى الكون المخلوق على أنه معمول لعامل واحد فقط.

ومن هنا فنظرية العامل تعكس موقفاً فكرياً من الحياة في نظر المسلمين، وتقدم تفسيراً معقولاً لظاهرة التصرف الإعرابي يبقى معقولاً مقبولاً مادام لا يوجد بديلٌ مقنع، ويسترعي الانتباه أن أصل العمل لم يسند إلا إلى شيء واحد هو الفعل؟!.

ب- أصل الإعراب:

يرى البصريون أن المعرب بحق الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه، وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضاً[1]، ونقل المراديّ رأياً غريباً وهو أنّ بعض المتأخرين قالوا: إن الفعل أحق من الاسم في الإعراب[2]، وجمهور النحاة أن أصل الإعراب هو الاسم.

ولأن الاسم هو المستحق للإعراب بذاته قال الزجاجي: «فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، لا سؤال فيه، وكل اسم رأيته مبنياً فهو خارج عن أصله، لعلة لحقته فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله لعلة لحقته فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها»[3].

وبعد أن أعطى جمهور النحاة أصل الإعراب للاسم عللوا فرعية الفعل المضارع المعرب، فقالوا:[4] مضارعة الأفعال الأسماء من ثلاثة أوجه:

---

(1) العكبريّ، التبيين، 153.

(2) المرادي، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مخطوط، القسم الأول، الصورة، 16.)

(3) الزجّاجيّ، عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1990م، 260-261.

(4) عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1984م، 1/119-120.

- فيها شياع وعموم ثمّ تخصّص للحال أو الاستقبال.

- تدخل عليها لام الابتداء، نحو «إنّ زيداً ليخرجُ».

- تقع موقع الاسم، نحو «مررت برجلٍ يكتب أو كاتبٍ».

ويعلل النحاة بناء بعض الأسماء بمشابهة المبنيات إذ قرروا أن ما شابه شيئاً أعطي حكمه.

وبنى النحاة على استحقاق الاسم الإعراب أنّ الأصل في الأسماء الصرف؛ ولهذا فسروا علل المنع من الصرف بالفرعية، فيكفي أن يجتمع في الاسم علتان فرعيتان حتى يمنع من الصرف، كعلتي العلمية والتأنيث، لأن التعريف فرع التنكير، والتأنيث فرع التذكير.

وينبني على استحقاق الاسم الإعراب أنّ الإعراب بالحركات الثلاث الضمة والفتحة والكسرة هو الأصل لأنها أمارات على التغيير، والإعراب بالحروف وحركات النيابة فرع[1].

جـ- أصل البناء:

كما أعطى النحاة الأسماء حق الإعراب أعطوا الأفعال حق البناء فقالوا: إنّ الأصل في الأفعال البناء إلا بعض الكوفيين الذين قالوا: «إنّ الأصل في الأفعال البناء والإعراب»[2].

وقد شارك الأفعالَ في هذا الأصل الحروفُ لذلك قيّده النحاة بعلة قياسية فقالوا: الأصل في الأفعال البناء على السكون، قال عبد القاهر الجرجانيّ: «وأصل البناء السكون؛ لأنّه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب»[3].

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/178-179.

(2) العكبريّ، التبيين، 153.

(3) عبدالقاهر الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، 1/125-126.

وكل فعل مبني فهو على أصله ولهذا لا سؤال فيه[1].

وقد ظنّ ابن خروف أن «الكثرة» دليل الأصالة في إعراب الاسم، وبناء الفعل فقال: «أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبنيّ، والكثرة دليل الأصالة»[2] فرد عليه المراديّ بقوله: «وهو ضعيف، لأنّه قد تكثر الفروع وتقل الأصول»[3] مما يؤيد رأينا أن هذا الأصل أصل استحقاق وإن انطبق عليه حدّ الكثرة.

وانبنى على عدم اتفاق النحاة على أصل واحد لبناء الفعل وإعرابه اختلاف البصريين والكوفيين في فعل الأمر، فعند البصريين يبنى لعدم مشابهته الاسم فيبقى على أصل بنائه استصحاباً، وعند الكوفيين يُعرب؛ لأنّه مقتطع من فعل مضارع مجزوم والأصل في المضارع الإعراب عندهم[4].

إذن، فنحن أمام ثلاث ظواهر واسعة الانتشار في النحو العربي، ظاهرة العمل، وظاهرة الإعراب، وظاهرة البناء، وقد أعطى جمهور النحاة لكل ظاهرة من هذه الظواهر مستحقاً، فالفعل يستحقّ العمل أصالة مع الاتفاق على أن بعض الأسماء تعمل والحروف المختصة تعمل غالباً، والاسم يستحق الإعراب أصالة مع الاتفاق على أنّ الفعل المضارع معرب غالبًا، وأعطى النحاة الفعل حق البناء مع اتفاقهم على بناء بعض الأسماء. فردّوا كل ظاهرة متجانسة إلى أصل واحد فقط يستدعي التفسير.

أصل التجرّد من العلامة:

من قضايا الأصل والفرع اللافتة في النحو العربي قضية العلامة، إذ يكاد النحاة يتفقون على أنّ الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى

(1) الزجّاجيّ، الجمل في النحو، 261.

(2) المراديّ، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مخطوط، القسم الأول، الصورة 16.

(3) المراديّ، المصدر السابق، الصورة 16.

(4) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم72، 5490524/2، والعكبريّ، التبيين، 176-180.

العلامات[1]؛ لأن العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة[2]، ولأنّ العلامة تخصيص والعام أصل للخاص[3]، ولأنّ العلامة تجعل اللفظ مركباً والبسيط أصل للمركب[4] ولأنّ العلامة طارئة والطارئ فرع الأصل الأول[5].

لهذه الأسباب تقرر في البحث النحوي أنّ غير المعلم أصل للمُعْلَم، وبحث النحويون في ضوء هذا الأصل عدداً من قضايا الأصل والفرع، منها:

- قضية التذكير والتأنيث:

يكاد النحاة يجمعون أنّ المذكر أصل والمؤنث فرع عليه[6]؛ لأنّ المذكر في أصله مجرد من العلامة، يقول ابن الخشاب: «والتذكير لا يحتاج إلى علامة إذ كان هو الأصل، والأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق، وإنما ذلك أمر بابه الفروع»[7].

وسوغ ابن يعيش أصالة المذكر بأنّه لم يحتجْ إلى علامة لأنه يفهم عند إطلاقه[8].

وأسند السيوطي لابن جنّيّ أنّه قال: «الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، بدليل أنك تقول في المذكر: قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة»[9].

---

(1) انظر السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 2/282، إذ عدّ هذه القاعدة أصلاً كلياً من أصول النحو.

(2) السيوطيّ، المصدر السابق، 5/261.

(3) السيوطي، المصدر السابق، 5/268.

(4) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 202.

(5) السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 4/179.

(6) انظر الفارسيّ، التكملة، 86. وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 63. وابن يعيش، شرح المفصل، 1/59. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 4/1733.

(7) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 63.

(8) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 5/88.

(9) السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 2/282.

واعترض الدكتور أحمد سليمان ياقوت على عدّ النحاة المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً، فقال:[1] «هو إهمال للعديد من الأسماء المؤنثة تأنيثا حقيقيا، وإلا فكيف يكون الأصل هو المذكر في نحو (فاطمة)، و(زينب)، و(خديجة)... والحقيقة أنّه لا يوجد سبب مستمد من الاستعمال اللغويّ يعضد هذا التأصيل، ويخيل إلي أنهم ربما كانوا متأثرين بالناحية الدينية في تأصيلهم هذا، فالشرع جعل الرجال قوامين على النساء، ﴿الرجال قوامون على النساء﴾»[2].

واستدلّ الدكتور أحمد ياقوت بمسألة الميراث، ثم قال: «والتذكير والتأنيث في اللغة العربية، وفي غيرها من اللغات لا يحد بحدّ، وليس له تعريف جامع مانع إلا في المملكة الحيوانية ليس غير، ومن هنا قالوا بالتأنيث الحقيقي والتأنيث المجازي»[3]. وقال في كتاب آخر: «كلاهما أصل لعدم وجود قاعدة لهما مطردة في اللغات، ولوجود كلمات تذكر وتؤنث في العربية»[4]. ووافقته الدكتورة رشيدة عبدالحميد اللقاني[5].

ولا أرى رأي الدكتور أحمد ياقوت، لأنه لا يشترط في كل مؤنث أن يكون له مذكر مستعمل، وتأصيل المذكر وتفريع المؤنث عليه يعتمد العلامة أولاً لا الوضع التاريخي أو الفكر الدينيّ -وإنْ كنت لا أنكر تأثيرهما- أو المقابلة بين اللغات. والأسماء المؤنثة التي تخلو من علامة تأنيث خطية قال النحاة إنّها مقدرة واستدلوا بظهور علامة التأنيث في التصغير بدليل أننا نقول في تصغير (هند) (هُنَيدة) فنأتي بالعلامة.

---

(1) أحمد سليمان ياقوت: دراسات نحوية في خصائص ابن جنّيّ، 47-48.

(2) سورة النساء: آية 34.

(3) أحمد سليمان ياقوت: دراسات نحوية في خصائص ابن جنّيّ، 48-50.

وانظر أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابليّ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م، 98.

(4) أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، 98.

(5) رشيدة عبدالحميد اللقاني، التأنيث في العربية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1990م، 39-40.

ونقل السيوطي عن ابن النحاس أنّه قال: «كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عير وأتان، وجدي وعناق، وحمل ورَخِل، وحصان وحَجَر، إلى غير ذلك لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كـ (امرؤ) و(امرأة) و(مرء) و(مرأة) في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد، وحرصاً على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناقة، وبلد ومدينة»[1].

إذن، فقد تكون الأسماء التي تذكر وتؤنث بقايا مرحلة تاريخية سابقة، والأصل في التفريق بين المذكر والمؤنث العلامة.

- **قضية التنكير والتعريف:**

يرى جمهور النحاة أن التنكير أصل والتعريف فرع عليه[2]. قال ابن يعيش: «والتعريف فرع على التنكير؛ لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل»[3].

واسند السيوطي لابن جنّيّ أنّ الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، تقول: رأيت رجلاً، فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت الرجلَ، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير[4]. ويبين المنهج التاريخي أن التنوين علامة التنكير.

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1/75-76.

(2) انظر المبرد، المقتضب، 4/746، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/59. والمراديّ، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مخطوط القسم الأول، الصورة 48. وابن جمعة الموصليّ، شرح ألفية ابن معطي، 1/628. والسيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 3/71.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 1/59.

(4) السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 2/282.

- قضية المفرد والمثنى والجمع:

لا خلاف بين النحاة في أنّ المفرد أصل للمثنى والجمع[1]، لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل على حين يفتقر المثنى والجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد، ففي المثنى نلصق بالمفرد الألف أو الياء ونتبعهما بالنون إن عدمت الإضافة، وفي جمع المذكر السالم نلصق الواو أو الياء بالمفرد ونتبعهما بالنون إن عدمت الإضافة، وفي الجمع المزيد بألف وتاء نزيد ألفاً وتاءً، وفي جموع التكسير نجري تغييراً في بنية الكلمة المفردة يدل على الجمع.

- قضية الإيجاب والنفي:

يرى النحاة أنّ الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها. تقول: قام زيدٌ، ثمّ تقول في النفي: ما قام زيد، وفي الاستفهام: أقام زيد؟ وفي النهي: لا تقمْ، فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسندٍ إليه وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير، وكلما كان فرعًا احتاج إلى ما يدل به عليه، كما احتاج التعريف إلى علامة من أل ونحوها؛ فرع التنكير[2].

ولعل هذا يفسر المحافظة على المصطلح النحوي مع أنّ المعنى قد سلب، فزيدٌ في قولنا: ما قام زيدٌ، فاعلٌ، لأن النفي فرع، وحكم الأصل في هذه الجملة أنها مكونة من مسند ومسند إليه أي من فعل وفاعل، فيستصحب هذا الحكم، وإن زال المعنى حيث لم يقع الفعل من الفاعل، لأنّ الأصل في هذا النفي الإيجاب.

وأخذ النحاة بالعلامة في التأصيل والتفريع، كان يعتمد على مبدأ «التقابل الثنائي» كما يقول الدكتور نهاد الموسى[3]، إذ رأى النحاة أن العلامة أمارة دالة

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، 237/1.

(2) السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 211/1.

(3) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير، عمّان، 1987م، 46.

على الفرق غالباً بين المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع، والنكرة والمعرفة، والإيجاب والنفي، وإنْ كانت هناك أمارات أخرى أحياناً. كالقول بأنّ النكرة أسبق تاريخياً من المعرفة، أو أن المفرد أسبق تاريخياً من الجمع، أو أنّ المذكر أسبق تاريخيًا من المؤنث؛ لأنّ العلامة هي الأثر الملحوظ والدليل الملفوظ.

قال السيوطيّ: «الأشياء الأوّل مفردة لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى ما يميزها من الأول كاحتياج المؤنث والتعريف والنفي وشبهه لعلامات؛ لأنها فروع»[1]، فالفرع هو المعلّم والأصل هو غير المعْلم.

وقد بنى النحاة على القول بأن المعلم فرع غير المعلم مقولاتٍ منها:

- أن علامة غير المعلم أصل وعلامة المعلم فرع، فعلامات الإعراب الأصلية أربع: الضمة والفتحة والكسرة والسكون. وسائر علامات الإعراب الأخرى فروع عليها لأنها تدخل على الفروع فاستحقّ الفرعُ الفرعَ والأصلُ الأصلَ[2].

- وأن من أسباب المنع من الصرف العلامة كعلامة التأنيث[3].

وربط الباحثون المحدثون بين أصل التجرد من العلامة ومناهج النظر اللغوي الحديث، فرأى الدكتور نهاد الموسى أنّ المعلم وغير المعلم من الأصول التي تنتظمها البنيوية[4] مستدلاً بقول الدكتور زكريا إبراهيم عن البنيوية أنّها «تضم تحتها كلّ العلوم المهتمة بدراسة الرموز أو العلامات أو على الأصح أنسقة العلامات»[5].

---

(1) السيوطيّ، همع الهوامع، 61/6.

(2) انظر ابن برهان العكبريّ، شرح اللمع، 2/339-340. وابن يعيش، شرح المفصل، 51/1 وأحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، 128. ومحمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، 15-16.

(3) محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، 64.

(4) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، 41.

(5) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، مصر، 1976م، 44. وانظر، نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، 46.

ورأى الدكتور أحمد سليمان ياقوت[1]، والدكتور محمود سليمان ياقوت، والدكتور عبده الراجحي، أن المعلم وغير المعلم من الجوانب التحويلية في النحو العربي، إذ قال الدكتور محمود ياقوت: «قرر التحويليون أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل، وهي أكثر دوراناً في الاستعمال، وأكثر تجرداً، ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة»[2]. وقال الدكتور عبده الراجحيُ: «المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة، وتحويلها إلى بنية السطح»[3] وعرض من أمثلتها المعلم وغير المعلم[4].

إن الخلاف في إلحاق المعلم وغير المعلم بالبنيوية أو التحويلية غير مفيد لأن المدرسة التحويلية تطورت عن المدرسة البنيوية، وسواء أنُظِر إلى هذا التطور على أنه استقلال فقيل المدرسة التحويلية، أو امتداد فقيل إنها إحدى الاتجاهات البنيوية، فالأمر سيان. ولا سيما أنّ الهدف من الاستعانة بمناهج النظر اللغوي الحديث إبراز المشابه في الأصول بين النحو العربي ومناهج النظر اللغوي الحديث، مع أن وسائل الدراسة مختلفة بينهما.

أصل القاعدة:

يقصد بأصل القاعدة تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريقات كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وتقدم الفاعل على المفعول، وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله، وهلمّ جراً[5].

(1) انظر أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابليّ، 13، 110.
(2) محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، 15-16.
(3) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1988م، 143.
(4) انظر عبده الراجحي، المرجع السابق، 146.
(5) تمام حسان، الأصول، 140.

أتفق مع الدكتور تمام حسّان بأن من المظانّ التي يعثر فيها على أصول القواعد تعريفات النحاة لأبواب النحو[1]، كقولهم: الأصل في المبتدأ أن يكون اسماً صريحًا معرفًا مرفوعًا مقدمًا على خبره. فهذا الأصل يحتوي على العناصر التي تؤدي بمجموعها إلى الحكم على المبتدأ بأنه مبتدأ.

وأصل القاعدة أصل معياري عام يتخذه النحاة مقياساً للصواب النحوي إلا أنّه أصل مرن يتلاءم مع الظاهرة النحوية إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصة ترد حال الخروج إليه، كجواز تقدم المفعول به على الفعل والفاعل إن أمن اللبس.

أما إن خيف على أصل القاعدة من اللبس أو النقض أو التعارض مع أصل آخر التزم، كعدم جواز تقدم الفاعل على فعله لالتباسه بالمبتدأ وتعارضه معه.

ويجب حذف أصل القاعدة أحياناً بقيود خاصة، كقيود حذف الخبر وجوباً.

إن القيود التي تتبع أصل القاعدة تسهم في إبقاء الاستعمالات المختلفة لهذا الأصل دائرة في فلكه، فلا تتيه بعيداً عنه فيضطرب النظام النحوي، لهذا قد تكثر القيود والتفريعات في أبواب النحو كثرة تسبب شيئاً من الصعوبة، فبعد تأصيل تعريف المبتدأ يورد النحاة كالسيوطي اثنين وثلاثين قيداً، كل قيد يجيز الابتداء بالنكرة[2]، ويتبعون كل قيد تفسيراً وتعليلا لسبب الخروج عن أصلهم الذي أصلوه، ومعيارهم الذي اتخذوه مستعينين بالتأويل.

وكل صور الخروج عن أصل القاعدة يجب أن تردّ إليه؛ لأنّه المقياس المعياري الذي يجب أن تنطبق عليه الاستعمالات اللغوية النحوية بوجه ما لئلا ترمى بالخطأ لأن النحاة قد أصلوا أن مخالفة الأصول لا تجوز[3].

---

(1) تمام حسّان، المرجع السّابق،141.
(2) انظرالسيوطيّ، همع الهوامع، 2/27-31. والاشباه والنظائر في النحو، 3/.
(3) ابن الأنباريّ، الإنصاف، 185/1.

وأصل القاعدة معيار اقتصادي[1] يظهر التكامل والانسجام بين أصول قواعد النحو العربيّ، ولا سيما أن النحاة يحصنونه بحماية من العلل تدعمه وتثبته، فأصل الفاعل التأخر عن فعله، لأنه كالجزء منه، وجزء الشيء لا يتقدم عليه فالفاعل تكملة وصلة[2].

ومع أن النحاة حصنوا أصل القاعدة بالعلل إلاّ أنّه يغلب على ظننا أنّه يمكن توجيه شيء من النقد لقلة قليلة من أصول القواعد عملاً يسنتهم فيما بينهم، كقول الرضي الأستراباذيّ: «قال ابن الدهان، وما أحسن ما قال: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب»[3] فابن الدهان قد انتقد وضع القيود على تأصيل النحاة الابتداء بالمعرفة، فجاء بضابط ينتظم حالات الابتداء المختلفة، وهو الإفادة، فما كان من الرضي الاّ أن وافقه مستحسناً قوله.

ونجد النحاة يقولون: «الأصل في المنادى النصب»[4] ويعدون المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة المتمتعين بعلامة رفع فرعين على أصلهم، ويتحقق إلحاق الفرعين بالأصل بعَدِّهما مبنيين في محل نصب. ولئلا ينخرم الأصل بالفرعين التمس النحاة له عللاً تدعمه وتثبته.

قال سيبويه: «المنادى منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره»[5]، ولعل هذا يفسر قول النحاة، «أصل النداء المفعول به»[6].

---

(1) تمام حسان، الأصول، 137.

(2) السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، 232/2.

(3) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 231/1.

(4) سيبويه، الكتاب، 182/2. وابن السراج، الأصول في النحو، 333/1. وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 252/1.

(5) سيبويه، الكتاب، 182/2.

(6) عبدالقاهر الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، 753/2.

وعلّل الخليل بن أحمد نصب المنادى بقوله: «إنّهم -أي العرب- نصبوا المضاف نحو: يا عبدالله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يارجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا: قبلُ وبعدُ، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا عمروُ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ»[1].

فالخليل قاس نصب المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة على نصب الظرف المضاف بعلة الطول، وقاس بناء المنادى المفرد على الظرف المقطوع عن الإضافة بعلة حذف التنوين.

وعلل ابن الحاجب بناء المنادى العلم المفرد على الضم بطروء سبب أوجب البناء، وهو مناسبة ما لا تمكن له في الإعراب وهو شبهه بالمضمر، لأن قولك: يا زيدُ، أصله في المعنى: أدعوك وأناديك؛ لأنه مخاطب، ووضع المخاطب يكون بضمير الخطاب، فلما عدلوا عن ذلك المعنى إلى الظاهر، كان وضعاً له موضع المضمر، فأشبه المضمر، فبني.[2]

واستدلّ ابن عصفور بأصل الوضع التاريخي في تعليل تأصيل نصب المنادى فقال:«والدليل على أنّ الوضع في الأصل إنما هو للضمير مجيئه على ذلك في ضرورة الشعر»[3] قال الشاعر:[4]

يا أقرعُ بْن حابسٍ يا أنتـا   أنتَ الذي طلّقت عام جُعتا

واستدلّ على أصالة نصب المنادى بجواز نصب تابع المنادى العلم المفرد، وعدّه الخليل من الردّ إلى الأصل[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 182/2-183.

(2) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 252/1.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي،86/2.

(4) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 127/1 والبغدادي: خزانة الأدب، 139/1-140.

(5) انظر سيبويه، الكتاب، 183/2، 184.

إذن، فقد تمسّك جمهور النحاة بأصلهم الذي أصلوه، وردّوا المنادى العلم المفرد إليه بما أوردوه من العلل، لكنّ الكوفيين إلا الفراء ذهبوا إلى أنّ المنادى العلم المفرد مرفوع بغير تنوين، لأنه لا معرب له يصحبه من رفع أو ناصب أو خافض[1] فأثبتوا للظاهرة النحوية الواحدة أصلين، قال الكنغراوي: «المنادى يرفع وينصب بلا عامل»[2].

وأحسب أنّ جمهور النحويين أبوا أن يثبتوا للظاهرة الواحدة الا أصلاً واحداً، مهما تجشموا من عناء التعليل والتأويل، على حين يتسمح الكوفيون في بعض الظواهر فيثبتون لها أصلين، كما في إثباتهم -إلا الفراء- أصلين للمنادى.

وما أحسن قول الكوفيين إلا الفراء: «المنادى يرفع وينصب بلا عامل»[3] لأن تعليلات البصريين وجمهور النحاة يمكن أن يطالها الاعتراض.

اما أن المنادى منصوب بعامل يجب إضماره فقول يتواءم مع قولهم: النصب لا يكون إلا بعامل لفظي[4] والمنادى المضاف منصوب فلا بد له من ناصب فقدر النحاة له ناصباً، ثم طردوا هذا التقدير في المنادى العلم المفرد الذي يخلو من علامة النصب لئلا ينخرم أصلهم.

والذي أميل اليه أن العامل لا يصلح لتفسير كل الظواهر النحوية: لأن اللغة لا تخضع لمنطق العامل والمعمول دائماً، فالأفضل التخفيف من سيطرة العامل على الفكر النحوي حيثما ظهر ضعفه كما في النداء، فالمنادى العلم المفرد مرفوع، وما أحسن ما قال الكوفيون. «بلا عامل»[5].

---

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 45، 323/1-335 والعكبري، التبيين، 438-439.

(2) الكنغراوي، صدر الدين الأستانبولي، الموفي في النحو الكوفي: تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 64.

(3) الكنغراوي، المصدر السابق، 64.

(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، 76.

(5) الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، 64.

أما علة الطول ففيها ضعف، فليس المنادى المضاف المنصوب في قولنا: «يا ربّنا» بأطول من المنادى المفرد المضموم الآخر في قولنا: «يا شرحبيلُ»، وتصبح هذه العلة أكثر ضعفاً عندما يكون المنادى نكرة غير مقصودة كتمثيل الخليل: «يا رجلاً صالحاً»[1] فلم يجاوز المنادى الأحرف الثلاثة على حين يمكن أن يأتي المنادى العلم المفرد ثلاثيًا ورباعيًا وخماسيًا وسداسيًا.

والاستدلال بوقوع الضمير موقع المنادى فيه نظر من جهتين:

أولهما: أن موقع المنادى لو كان الضمير المبني لوجب بناء المنادى في كل أحواله، وما اقتصر البناء على المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة.

وثانيهما: أن جميع الضمائر مبنية، فالاسم المعرب والضمير المبني طبيعتان مختلفتان. وورد عن العرب قولهم: يا إيّاك، فالمنادى ضمير نصب.

أما الشاهد الشعري فلا يقوم دليلاً على صحة أصل النحاة؛ لأنّ البيت والبيتين لا تبنى عليهما القواعد كما يقول أبو حيان[2]. وهو منهج معياري لأنّه يمكن أن يكون الشاهد دليلاً تاريخاً.

أما جواز نصب تابع المنادى العلم المفرد فقد يكون مرجعه أنّ المنادى موضع خطاب، وتابعه خُصّ بالخطاب فنصب على إضمار فعل الاختصاص.

أما وقد اطرد رفع المنادى العلم المفرد فحقه الرفع كما قال الكوفيون، فلا «يجعل ما وضعه النحويون للتقريب والتعليم مما لا أصل له ولا ثبات، حجة على لسان الفصحاء، هذا لا يكون، ولا يحتج به إلا جاهل»[3].

---

(1) انظر سيبويه، الكتاب، 182/2.

(2) انظر السيوطي، همع الهوامع، 120/2.

(3) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شبلي، دار المعرفة، بيروت، 166/2. ونتحفظ على استعمال كلمة «جاهل» لكن الأمانة العلمية تقتضانا عدم التصرف بالنص.

ويغلب على ظني أنْ لا وجه لتعليل ظهور الضمة والفتحة على المنادى، أما عدم التنوين في المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة فنتفق مع المستشرق الألماني (براجشتراسر) بأنهما يشبهان المعرف من جهة أنّ المنادى فيهما محدد بعينه، فيعدم التنوين كما يعدمه المعرف بالألف واللام، ومما يؤكد ذلك أنهم كانوا إذا نادوا واحداً غير معين محدّد ألحقوا به التنوين للإشارة إلى التنكير نحو: يا غلامًا أي: يا واحداً من الغلمان[1].

ومن الظواهر التي أساء إليها الاحتكام إلى أصل واحد ظاهرة «لا النافية للجنس»، فبعد أن رأى النحاة اسم لا النافية للجنس يأتي تارة معرباً منصوباً إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، وأخرى متمتعًا بحركة نصب إلا أنّه مفارق للتنوين إن كان مفرداً فرّ البصريون وجمهور النحاة من إعطاء اسم لا النافية للجنس أصلين وأصلوا أنّ اسمها منصوب فإن جاء مفرداً فهو مبني في محل نصب في حين تسمّح الكوفيون وعدوه منصوبًا دائمًا وعللوا حذف التنوين بعلة كثرة الاستعمال[2].

إذن، فقد جرّ الاحتكام إلى أصل واحد للظاهرة الواحدة النحويين إلى شيء من التأويل والتعقيد لا نرى له مسوغًا، والقضية الأساسية هي سيطرة فكرة الأصل الواحد على أذهان جمهور النحاة، لأنهم يردّون الظاهرة الواحدة إلى أصل واحد فقط مهما تجشموا من عناء التأويل والتعليل، وهذا المنهج -وإن كان ينسجم مع موقفهم الفكري من الكون والحياة- لا يصلح دائمًا لوضع قواعد نحوية تهدف إلى تعليم اللغة.

أصل الباب:

بعد أن درس النحويون أنماط التركيب النحوي في العربية، وجدوا أنّ هناك مجموعاتٍ من الأدوات تعمل كل واحدة منها عملاً خاصاً فجعلوا كل مجموعة باباً

(1) براجشتراسر، في التطور النحوي للغة العربية، عني بنشره رمضان عبدالتواب، 81.
(2) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 53، 1/366-370. والعكبريّ، التبيين،362-367.

مستقلا «ككان» وأخواتها، «وإن» وأخواتها، وواو العطف واخواتها وغيرها، ثم نظروا في كل مجموعة على حدة فرأوا بين أفرادها تمايزاً واختلافًا، وإنْ تشابهت جميعاً في العمل، ذلك أن بعض الأدوات تميزت بسعة التصرف وكثرة الاستعمال إضافة إلى أنّ النحويين دأبوا على ردّ المتشابهات إلى أصل واحد؛ لذلك جعلوا لكل مجموعة أصلا واحداً، وعبّروا عن هذا الأصل بعبارات مثل: «أصل الباب»[1] و«أمّ الباب»[2] و«الأصل في الباب»[3].

قال المبرّد: «وكل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى وسنذكر «إنْ» كيف صارت أحق بالجزاء»[4] فكل باب نحوي له في الأصل أداة واحدة في تصور النحاة، ثم تدخل عليه أدوات أخرى تشاركه في المعنى فتستحق أن تعمل عمله. وهذا التصور لا يعني أن أصل الباب هو الأقدم تاريخيًا؛ لأنّهم لم يؤرخوا لتاريخ أدوات الباب النحوي، وإنما يعني أن منهجهم في الدرس النحوي يقوم على ردّ كل مجموعة متشابهة إلى أصل واحد.

ففي باب الجزاء -الشرط الجازم- يرى النحويون أنّ «إنْ» أصل باب الجزاء، وهي «أمّ الباب»، وسائر أخواتها فروع عليها، لأنك تجازي بها في كل ضرب من ضروب الجزاء، ويجوز حذف فعل الشرط وجوابه بعدها، والشرط بها يعمّ، كما تختص بجواز ايلائها الاسم على إضمار فعل يفسره، وهي حرف، وأصل المعاني للحروف[5].

وفي باب كان يرى النحويون أن «كان» أصل الأفعال الداخلة على المبتدأ

---

(1) انظر عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1119/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 118/8، 32، والسيوطيُ، همع الهوامع، 232/4.

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 32/8، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 248/3، 253.

(3) انظر السهيلي، نتائج الفكر في النحو،256.

(4) المبردّ، المقتضب، 46/2.

(5)انظر المبرد، المقتضب، 49/2-50،. وعبدالقاهر الجرجاني، المقتصد، 2، 1119-1123، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 248.3-249.

والخبر، وهي أمّ الباب، لأنّها تدلّ على مطلق الزمان الماضي، و«يكون» تدل على مطلق الزمان المستقبل، وإذا جاءت تامة دلت على الكون، وكل شيء داخل تحت الكون، وهي أكثر النواسخ استعمالاً في كلام العرب، لذلك توسّعت أقسامها وتعدّدت، وجاز أن تقع سائر أخواتها أخباراً لها(1).

وفي باب النداء رأى النحاة أن «يا» أصل حروف النداء، وأم الباب للأسباب التالية(2):

- أنها أكثر أحرفه استعمالا.
- لا يقدر عند الحذف سواها.
- لا ينادى اسم الله عز وجل إلا بها.
- يعمّ النداء بها القريب والبعيد.
- تقع في باب الاستغاثة والتعجب والندبة وغيرها.
- تدخل على أيّ.
- أنّ القرآن الكريم مع كثرة النداء فيه، لم يأت فيه غيرها.

وفي باب نصب الفعل المضارع يرى النحاة أن «أنْ» أصل النواصب وأمّ الباب، لكثرة استعمالها وتصريفها، ولأنها المقدرة عند الحذف، ولا خلاف في أنها تعمل بنفسها(3).

وفي باب الاستفهام يرى النحاة أنّ الهمزة أصل أدوات الاستفهام، وأمّ الباب، لأنها حرف عامّ التصرف كثير الاستعمال(4). ولعلها الأصل التاريخي.

---

(1) انظر ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 864/2، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 117/3.
(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 118/8، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 3/222-223.
(3) انظر ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط14، دار العلوم الحديثة، بيروت، 346/2.
(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، 3/253-255.

وفي باب النفي يرى النحاة أن «ما» هي الأصل في النفي، وهي أم الباب، وسائر الأدوات مجموعة عليها، وفرع لها، لأن النفي بها آكد[1].

وفي باب القسم يرى النحاة أن الباء أصل حروف القسم، لأنها حرف الجر الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف به، وذلك الفعل «أحلف» أو «أقسم» وهي الأصل في التعدية، ومعناها الإلصاق الذي يناسب معنى الحلف، وتدخل على المضمر والمظهر على السواء، لذلك كانت الأصل، وإن كانت واو القسم أكثر منها استعمالا[2].

وفي باب العطف يجعل النحاة الواو أصل الباب، لأن الواو حرف يفيد مطلق الجمع من غير ترتيب في الأحرف، وغيرها من حروف العطف يفيد الجمع مع زيادة معنى، فكان مدلول الواو بمنزلة البسيط ومدلول غيرها بمنزلة المركب، والبسيط أصل للمركب.[3]

وفي باب «إنّ» يرى النحاة أنّ «إنّ» أصل أخواتها في الدخول على المبتدأ والخبر لكثرة استعمالها فيه، ولتضمنها معنى واحداً هو التأكيد، حتى سموا الباب باسمها[4].

ورأى النحاة أنّ «إذا» الأصل في أدوات الشرط غير الجازم لذلك اختصت بجواز إيلائها الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الفعل المذكور[5].

ورأى النحاة أن «الذي» أصل الموصولات لكثرة استعمالها[6].

---

(1) السيوطي، المصدر السابق 121/3.

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 32/8-34، وابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 420/1-422، والسيوطي، شرح الفية ابن معطي، 776/1.

(3) انظر ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 776/1.

(4) انظر السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 256.

(5) العليمي، حاشية يس على التصريح، 193/1.

(6) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 481/1.

وفي باب الضمائر رأى النحاة أن الضمير المفرد المذكر المنفصل هو الأصل، والفرع ما دلّ على أنثى أو اثنتين أو جماعة ذكور أو إناث[1].

تدل ظاهرة أصل الباب على أن النحاة اتخذوا من فكرة الأصل ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي، وتدور أسباب تأصيل أصل الباب في النحو وتختلف، إلا أنها تكاد ترسو في النهاية على مرتكزات ثلاثة:

الأول: إذا كان في أدوات الباب حرف فيمكن أن يكون الأصل لأن النحاة أصلوا: أن الأصل في نقل المعاني حروف المعاني، كالنقل من الخبر إلى الاستخبار، أو من الإيجاب إلى النفي وشبهه أو من العموم إلى الخصوص كما في إلا التي تعدّ أصل أدوات الاستثناء[2].

الثاني: إذا كانت أدوات الباب متجانسة حروفاً أو أفعالا فالأكثر استعمالا وتصرفًا هو الأصل.

الثالث: إذا دلّت أدوات الباب على عدد فالمفرد المذكر هو الأصل مثل «الذي»، وإذا دلت على معنى واحد تنزّلت منزلة البسيط فكانت الأصل مثل واو العطف.

وأحسب أن كثرة الاستعمال وسعة التصرف عماد تأصيل أصل الباب، فكلمة «إذا» ليست حرف شرط بل ظرفًا، وإن كانت تقرب في المعنى من حرف الشرط «إن»، ومع هذا فهي الأصل وأخواتها فروع لها منهنّ الحروف نحو: (لو) التي تعد الأصل من الناحية التاريخية.

وتمييزاً لأصل الباب عن فروعه كان النحاة يتوسعون في أحكامه فيخصونه بالتقدير عند الحذف، إن كان مما يحذف، مثل حرف النداء «يا» وحرف نصب المضارع «أن»، وغيرهما؛ لأنهم قرروا ألا يقدر عند الحذف إلا الأصل.

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 230/1.

(2) انظر الخوارزمي، التخمير، 455/1، وابن الخباز، الغرة المخفية، 124/1.

ويطلق النحاة على أصل الباب المجمع عليه أمّ الباب مثل كان، وواو العطف، وياء النداء، وأن الناصبة للفعل المضارع(1)، والأم في اللغة أساس الشيء وأصله(2).

وتوصل النحاة إلى ربط أصل الباب بسائر أدواته بالقياس فقاسوا الأداة على أصل بابها قياسًا شكليًا؛ لينسجم تأصيلهم لأصل الباب مع عمل سائر أدوات الباب العمل نفسه، كقياس العطف بالفاء على العطف بالواو بعلة الجمع بين ما قبلها وما بعدها فيكون الحكم هو الإتباع، وتحقيقاً لفرعية الفاء يقولون، إنّ معنى العطف بها الجمع مع التعقيب على حين تنفرد الواو بمعنى مطلق الجمع.

وقد تجاوز النحاة دراسة الأدوات النحوية التي تشترك بعمل واحد إلى دراسة تصرفات كل أداة على حدة مهما تعددت الأبواب التي تدخل فيها، ولهذا شاع في كتب النحو أن أصل الواو العطف(3)، وكل أنواعها الأخرى فروع لها، وأصل الباء الإلصاق(4) والمعاني الأخرى فروع لها، وأصل معاني «في» الظرفية(5).

إذن، فقد ردّ النحاة كلّ مجموعة من الأدوات المتشابهة عملا إلى أصل واحد، والمتشابهة معنى إلى معنى واحد عملا بفكرة الأصل الواحد التي ترسموها في دراساتهم النحوية.

الأصل التاريخي:

تحمل كلمة الأصل في بعض المواضيع دلالة تاريخية حيث نرى النحاة يشيرون إلى طورين أو أكثر للظاهرة اللغوية النحوية الواحدة، يعدون الطور الأول أصلا للطور الثاني الناتج عنه تاريخيا، وهو ما نقصده بالأصل التاريخي.

---

(1) انظر في الأمهات من الأدوات، جودة أبو المجد بدوي، «الأمهات من الأدوات في النحو العربي،» مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ع2، مج10، 1990، 42-78.

(2) الكفوي، الكليات، 176.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 81/7.

(4) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو العربي، 264.

(5) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، 121/1، وعبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الايضاح، 824/2.

ويبرز الأصل التاريخي بوضوح في دراسة النحويين لحروف المعاني، إذ رأى الكوفيون أن أصل «لكنّ» «لكنْ إنّ» فحذفت الهمزة ونون لكن تخفيفاً بدليل قول الشاعر:[1]

يَلُومونَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلي ولكنّنيْ منْ حبِّــها لعَميــــدُ

واللام لا تدخل إلا على إنّ، وذهب الكوفيــون إلاَّ الفــراء إلى أنّ أصل «لكنّ»، «لا» و«إنّ» والكاف، ثم طرحت الهمزة، وسوغ الكوفيون بهذين الأصلين التاريخيين دخولَ اللام على خبر «لكنّ» في الشاهد السابق لأن «إنّ» بقيت بعد التركيب على ما كانت عليه قبل التركيب[2].

ورأى الخليل أنّ أصل «لن» «لا أنْ»، حذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقى ساكنان فحذفت الألف[3]، ولعل لكلامه نصيباً من الصحة.

ورأى ابن كيسان أن أصل «أم» «أو» أبدلت واوها ميمًا، فتحولت إلى معنى يزيد على معنى «أوْ»، وردّ عليه أبو حيان بأنها دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتفقت أحكامها، وهما مختلفان من أوجه[4].

واختُلف في «كَلاّ»، فقال الأكثر: إنها بسيطة، وقال ثعلب: هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية وشددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل[5]. ولم يبحث المسألة تاريخياً.

---

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، 209/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 62/8، والمالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط2، دار القلم، دمشق، 1985م، 349. والبغدادي، خزانة الأدب،16/1، 361/10.

(2) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 25، 1/208-218. والعكبري، التبيين، 353-358، وابن يعيش، شرح المفصل، 79/8، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، الكتاب، 5/3 والمراديّ، الجنى الداني، 270-271.

(3) سيبويه، الكتاب، 5/3، والمرادي، الجنى الداني، 270-271.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 238/5-239.

(5) المرادي، الجنى الداني، 578، والسيوطي، همع الهوامع، 384/4.

واختلف الكوفيون والبصريون في أصل سين التسويف، فذهب الكوفيون إلى أنّ السين مقتطعة من «سوف»، وأنّ «سوف» أصل والسين فرع، مستدلين بأنّ الحذف لكثرة الاستعمال جائز، وقد كثر استعمال «سوف» فدخلها الحذف بدليل لغة: «سَو أفعل» بحذف الفاء، ولغة: «سَفْ أفعل» بحذف الواو، فتطرق الحذف للفاء والواو لكثرة الاستعمال فبقيت السين، وهي تشارك «سوف» في الدلالة على الاستقبال.

وذهب البصريون إلى أنّ «السين» و«سوف» أصلان؛ لأنّ الأصل في كل حرف يدلّ على معنى ألا يدخله الحذف، والحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس، أما اللغات الواردة في «سوف» فقد تفرد بها الكوفيون وإن صحت فهي من الشاذ الذي لا يعبأ به، وبين السين وسوف فرق في المعنى فالأولى للتصميم والثانية للتراخي[1].

ولا يبعد أن يكون قول الكوفيين صحيحا لولا أنّ في ثبوت لغات «سوف» نظراً.

واختلف في أصل «مهما» الشرطية، فقيل: بسيطة وزنها فعلى وألفها تأنيث، وقيل مركبة من «ما» الجزائية، وما الزائدة، وقيل: مركبة من «مهْ» بمعنى كفّ وما الشرطية، أو «مهْ» أضيفت لها «ما» الشرطية، والمختار الأول لأنّه لم يقم على التركيب دليل فالتركيب دعوى أصل ينطق به في موضع من المواد[2]، ومقرّر عند النحاة أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع[3].

(1) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 2,92/646-647. والمرادي، الجنى الداني، 59-60، والزبيدي اليماني، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م، 156، والسيوطي، همع الهوامع، 377/4.

(2) انظر سيبويه، الكتاب، 59/1-60، والمرادي، الجنى الداني، 612، والسيوطي، همع الهوامع، 426/4.

(3) المرادي، الجنى الداني، 271.

وشَجَر خلافٌ بين النحويين في أصل «منذ»، فقيل: بسيطة، وقيل: مركبة وعليه الكوفيون الذين اختلفوا، فقال الفراء: أصلها «منْ ذو» من الجارة وذو الطائية بمعنى الذي، وقال غيره: أصلها «منْ إذْ» حذفت منها الهمزة فالتقى ساكنان: النون والذال، فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات؛ لأنها ضمنت معنى شيئين «من» و«إلى» إذ قولك: ما رأيته منذ يومان، معناه: من أول هذا الوقت، فقامت مقامهما، فقويت ثمّ ضمت الميم إتباعًا لحركة الذال.

وقيل: إن «مذ» فرع «منذ»، وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأنّ الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة.

ولم يثبت أي دليل نقلي يؤيد أيًا من الأصول المذكورة، فهي دعوى بلا دليل قاطع.

وقيل: إنّ هلا[1]، ولولا[2]، ولعل[3]، وهيا[4]، وغيرها أدوات مركبة.

نخلص من عرض هذه الملامح التاريخية في دراسة النحاة لحروف المعاني إلى أمرين:

الأول: الأصل التاريخي لحروف المعاني يشوب دراسته خلاف كبير بين النحاة، إذ يكاد النحاة ينقسمون إلى فريقين: فريق يقول بإمكانية تركيب حروف المعاني، فيأتي لبعض حروف المعاني بأصول تاريخية. وفريق ثان ينكر تركيب حروف المعاني لأنّ الأصل في الحروف الجمود لا الاشتقاق والتصرّف.

---

(1) انظر، المرادي، الجنى الداني، 509-510.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب،4 /222.

(3) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 26، 218/1-227، والعكبري، التبيين،359-361، والمالقي، رصف المباني، 99، والمرادي، الجنى الداني، 579.

(4) المرادي، الجنى الداني،507.

الثاني: النحاة يعتمدون على اجتهادات عقلية أحيانًا في الوصول إلى الأصل البسيط للحروف المركبة، وقلما يعتمدون على أدلة نقلية تقوم شواهد على صحة ما يقولون لأنهم يفرضون أوضاعًا لغوية لم تثبت نقلاً.

وأحسب أنّ شيئنا من الملامح التاريخية في دراسة حروف المعاني من قبيل تسويغ الأحكام النحوية لا البحث التاريخي؛ لأنّ النحاة قعّدوا العربية بصفتها لغة ثابتة دون الالتفات إلى أنهم قعدوا بعض الأوضاع الطارئة وأهملوا بعض الأصول التاريخية بل ربما قعدوا من الظواهر اللغوية النحوية الواحدة طورين.

أمّا فكرة التطور فليست لدراسة التطور نفسه بل -والقول للدكتور نهاد الموسى- من أجل خدمة المنهج التعليلي الذي أخذوا أنفسهم به[1]، كما في تعليل نقصان «كان» بأنها في الأصل التاريخي دالة على الحدث والزمان، ثم خلعت دلالتها على الحدث، وبقيت دلالتها على الزمان[2].

ومن المسائل التي تحمل على الأصل التاريخي مسألة نداء لفظ الجلالة والتعويض عن حرف النداء بالميم، إذ رأى البصريون وجمهور النحاة أن الميم في قولنا «اللهمَّ» عوض حرف نداء محذوف، ومن الأصول المقررة أن العوض والمعوض لا يجتمعان.

ورأى الكوفيون أنّ «اللهمّ» أصلها جملة، هي: «يا الله أمنا بخير» إلا أنّه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، وقال بعض الكوفيين: إنّ الأصول «يا الله أمّ» أي: أقصد، فحذفت الهمزة من فعل الأمر، واتصلت الميم المشددة باسم الله عز وجل، فامتزجتا وصارتا كلمة واحدة[3].

---

(1) نهاد الموسى، في «التطور النحوي»، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، مج3، ع2، سنة 1972، 15-16، وانظر نهاد الموسى، في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية، عمان، 1976م، 202.

(2) العكبري، التبيين، 84.

(3) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 47، 1/341-347.

فنظرة البصريين معيارية، لأنّه لا حذف إلا بدليل، فلما اطّرد حذف حرف النداء، وإبقاء الميم، عدوا الميم عوض حرف النداء. في حين نرى أنّ نظرتي الكوفيين تاريخيتان إلا أنّ الهدف تفسير ظاهرة اتصال الميم بلفظ الجلالة خدمة للمنهج التعليليّ الذي أخذوا أنفسهم به؛ لأنّ المسألة من وجهة النظر التاريخي ترجح أنّ الميم أصلية، فلفظ الجلالة في اللغة العبرية «إلوهيم» بإثبات الميم[1].

يضاف إلى هذا دليل نقليّ، وهو قول الشاعر:[2]

إنّي إذا ما حدَث ألمّا   أقول: يا اللهُمّ ياللهمّا

وقول الآخر:[3]

وما عليكِ أنْ تقولي كلّما   صلّيتِ أوْ سبحتِ يا اللهمّ ما

وقول الآخر:[4]

غَفَرْت أو عذّبتَ يا اللهُمّا

فهذه شواهد اجتمع فيها حرف النداء مع الميم، ووجهها أن تحمل على أنّ الميم أصليّة من بقايا دخول الميم على اسم الجلالة، وإنْ كانت شاذّة لأننا نتفق مع الدكتور حسن عون بأنّ ما سماه النحاة شاذاً أو خارجًا على القواعد النحوية، أو سماعيا يعتبر أثرا قديمًا قد بقي في اللغة بمثابة الرواسب التي تبقى في بعض

---

(1) انظر نهاد الموسى، في التطور النحوي،14.

(2) انظر السكّري، الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة العروبة، القاهرة 1965م، 1346/3، والبغدادي، خزانة الأدب، 295/2.

(3) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1957م، 233، وله: الإنصاف، 342/1، وابن منظور، لسان العرب، (أله)، والبغدادي، خزانة الأدب، 296/2.

(4) انظر ابن الأنباري، الإنصاف، 343/1.

فروع النهر بعد أن تجفّ، وتتحول جميعاً إلى مجري واحد[1] ويمكن الاستعانة به في دراسة التطور التاريخي لبعض الظواهر النحوية مثل الإعراب بالحروف[2].

نخلص إلى أنّ الأصل التاريخي لا يعول عليه النحاة كثيراً في الدرس النحوي؛ لأنهم أرادوا تقعيد اللغة بوصفها وضعًا ثابتًا واحداً يجب أن يكون معياراً للصواب النحوي، ومن هنا ضيق النحاة على أنفسهم مجال البحث التاريخي، ولا سيما أنّ نقطة الانطلاق في الدرس النحوي عصر الاحتجاج، وهي نقطة الانتهاء؛ لأنه المعيار الذي انعقد عليه اتفاق علمائنا في النحو والصرف واللغة، ومن الناحية المعيارية يعد المنهج التاريخي محدود الفائدة، لأننا ما نزال نحتذي المعيار الثابت الذي وضعه لنا النحاة بعد أن أفنوا أعمارهم في دراسة هذه اللغة الشريفة.

وأتفق مع أستاذي الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة بأن المنهج التاريخي «لم يكن هدفًا للغويين القدماء، بل كان هدفهم التوقف في استنباط القواعد والمعايير عند ما يمثل لغة القرآن الكريم بوصفها لغة الحضارة الجديدة، وبوصفها اللغة التي ارتبط حفظها بوعد الله سبحانه وتعالى بحفظ القرآن الكريم»[3].

أصل الوضع:

يقصد بأصل الوضع الأصل المجرد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح تعديلاً لرأي الدكتور تمّام حسّان الذي رأى أن أصل الوضع أصل مجرّد لوضع الحرف أو الكلمة أو الجملة[4]؛ لأنّ الحرف أحد أقسام الكلمة فيدخل تحتها، والكلمة قد يكون لها معنى مفيد كزيد أو لا يكون كمقلوبها «ديز» فالأولى لها

(1) حسن عون، اللغة والنحو، ط1، الإسكندرية، سنة 1971م، 100.
(2) حسن عون، المرجع السابق، 81-85 وانظر، فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ط1، دار الكتاب، بيروت، 1969م، 192-193.
(3) إسماعيل أحمد عمايرة، التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم، 7-8.
(4) تمام حسان، الأصول، 123.

أصل وضع في حين لم توضع الكلمة الثانية للإفادة[1]، والجملة تركيب إلا أنّ التركيب أعم من الجملة، فالمنادى تركيب موضوع بلا عامل فهو تركيب صحيح، لكن إن قلنا إنّ أصل الوضع الجملة لا التركيب الصحيح اضطررنا إلى تقدير عامل في المنادى لنجعل منه جملة في أصل الوضع.

فأصل الوضع قسمان؛ أصل وضع اللفظ المفيد ويشمل أصل وضع الحرف والاسم والفعل. وأصل وضع التركيب الصحيح ويشمل الجملة وما يتعلق بها.

أصل وضع اللفظ المفيد:

كان مدخل النحاة إلى دراسة أصل وضع اللفظ المفيد فكرة استقلال المعنى، إذ رأى النحاة أنّ اللفظ، إمّا أن يفيد معنى بذاته فيكون اسماً أو فعلاً، أو أن يفيد معنى في غيره كحرف المعاني؛ لهذا عرّفوا الكلمة بأنها لفظ بالقوة أو بالفعل مستقل دالّ بجملته على معنى بالوضع[2]. وهذا التعريف يتفرع منه ثلاثة تعريفات هي:

الفعل: وهو اللفظ الذي يدلُ على معنى مستقل بذاته مقترن بزمان محصّل بأصل الوضع[3].

الاسم: وهو اللفظ الذي يدل على معنى مستقل بذاته غير مقترن بزمان محصّل بأصل الوضع[4].

الحرف: ما دلَّ على معنى في غيره مجرّد من الزمان في أصل الوضع.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث، بيروت، 11.

(2) الكفويّ، الكليات، 756.

(3) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 199/1.

(4) الدينوري، الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جميل حداد، ط1 منشورات وزارة الثقافة، عمان 1994م، 36.

قال الكفوي: «كلّ لفظ فله معنى لغوي، وهو ما يفهم من مادة تركيبه، ومعنى صيغي، وهو ما يفهم من هيئته أي حركاته وسكناته وترتيب حروفه؛ لأن الصيغة اسم من الصوغ الذي يدلّ على التصرف في الهيئة لا في المادة. فالمفهوم من حروف (ضرب) استعمال آلة التأديب في محلٍّ قابل له، ومن هيئة وقوع ذلك الفعل في الزمن الماضي، وتوحيد المسند إليه وتذكيره وغير ذلك؛ ولهذا يختلف كل معنى باختلاف ما يدلّ عليه، إلا أنّه في بعض الألفاظ تختص الهيئة بمادة، فلا تدلّ على المعنى في غير تلك المادة، كما في (رجل) مثلا، فانّ المفهوم من حروف اللفظ أنّه ذكر من بني آدم جاوز حدّ البلوغ ومن هيئته أنّه مكبر غير مصغر، وواحد غير جمع وغير ذلك. ولا تدلّ هذه الهيئة في مثل (أسد) و(نمر) على شيء. وفي بعضها تدلّ كلتاهما على معنى واحد، وهي الحروف كمن وعن وفي»[1].

إذن، فقد تمّ التوصل إلى أصل وضع الفعل والاسم بالاستعانة بأصلين أولهما أصل الاشتقاق -وهو الذي سماه الكفوي مادة التركيب- وهو الجذر الصرفي، وثانيهما: أصل الصيغة [2] ، وهو البنية الصرفية، ومن تقاطع هذين الأصلين يتكون أصل مجرد تنقله إلى الكلمة إن كانت مستعملة، وإلا قلنا إنه مهمل نحو: أصل الاشتقاق (ض ر ب) وأصل الصيغة (انفعل) فيوضع من تقاطعهما (انضرب) وهي مهملة فتلغي، أما لو كان أصل الصيغة (فاعل) فيوضع من تقاطعهما (ضارب) وهي كلمة مستعملة، وهكذا فأصل الوضع فكرة مجردة[3].

ورأى النحاة أن أصل وضع الفعل والاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا؛ ولهذا فما جاء من الأسماء على حرفين قدروا فيه حرفاً ثالثا محذوفًا

---

(1) الكفوي، الكليات، 994.

(2) لعله من محمود توارد الأفكار بين الكفوي المتوفى سنة 1094هـ والدكتور تمام حسان أن يسمي الدكتور تمام مادة التركيب بأصل الاشتقاق ومعنى الصيغة بأصل الصيغة. انظر كتابه الأصول، 131- 135.

(3) لمزيد من الشرح والتفصيل، انظر تمام حسان، الأصول، 131- 135.

مثل أب وأخ، أو بنوه كتاء الفعل وسائر الضمائر لأن من أصولهم أن ما شابه شيئًا استحق حكمه، وبهذا الأصل فسروا عمل إنّ وأخواتها. فقال ابن الأنباري: إنّها أشبهت الفعل من خمسة أوجه فهي مبنية على الفتح، ومكونة من ثلاثة أحرف، وتلزم الأسماء، وتدخل عليها نون الوقاية، وفيها معاني الأفعال[1] فتعمل عملها.

وقال الدينوري: «وليس الاعتبار بما شذّ عن أصله وخرج عن بابه، بل على ما في قانون اللغة وأصل الوضع»[2]. والمعنى الذي يكتسبه أصل وضع الاسم أو الفعل يسمى أصل الوضع اللغوي، وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، وقيل: هو تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة إن كان من جهة واضع اللغة وهو الله سبحانه وتعالى أو البشر على الاختلاف[3] والمعنى متقارب. ولهذا فكل معنى جديد للصيغة وضع لها. قال الرضيّ الأستراباذيّ: «التسمية باللفظ وضع له، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة، فقولك: «عائشة» في الجنس ليس موضوعاً مع التاء، فإذا سميت به، فقد وضعته وضعًا ثانيًا مع التاء، فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع. ويمكن أن يكون للكلمة أكثر من وضع نحو: «هند» إذا جعلته اسم رجل أو سيف فلا خلاف في صرفه، وإن سميت به مؤنثا فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثًا بالوضعين اللغوي والعلمي وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه»[4].

ومما يؤكد أنّ أصل الوضع فكرة مجردة تتحقق بعلاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة ثم المعنى قولُ الجرجاني: «العلم معرفة بالوضع» فهو لا يقصد مطلقاً أن العلم لم يستخدم إلا معرفة نحو: خالد وسعيد وإنما يقصد أن

---

(1) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية، 148.

(2) الدينوري، ثمار الصناعة، 50.

(3) الكفوي، الكليات، (وضع).

(4) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 1/132-135.

حاصل ورود العلم على صيغة ما من صيغ الاشتقاق مضافًا إليها معنى التحديد والتخصيص يؤدي إلى وضع جديد للصيغة وهذا الوضع هو التعريف دون النظر إلى كون العلم منقولا أو مرتجلا؛ لأنّ العلم المنقول هوالذي يحفظ له أصل في النكرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات[1].

فمسألة النقل والارتجال من الأصل التاريخي لا أصل الوضع.

أما الحرف فأصل وضعه أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه، وفاء العطف وواوه، وهمزة الاستفهام، وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما مدّ كلا وما النافيتين[2].

وربط النحاة كل حرف بمعنى عام جرّدوه من الصور المختلفة لمعاني الحرف لأنّ صيغة الحرف ثابتة ومعناه في غيره فلا يوضع في تصورهم إلا مرة واحدة، قالوا: معنى «رُبَّ» التقليل في أصل الوضع[3]، وأصل معنى «من» ابتداء الغاية[4] والإلصاق أصل ما وضعت له باء الجر[5]...إلخ. وهذه المعاني تعد نقطة الارتكاز في دراسة ظاهرة التوسع في استعمال الحروف، قال المبرّد: «والكلام يكون له أصل، ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله. فمن ذلك قولهم: زيد على الجبلِ، وتقول: عليه دين، فإنما أرادوا أنّ الدين قد ركبه وقد قهره»[6]. لأن أصل وضع «على» الاستعلاء حقيقة لا مجازاً.

اصل وضع التركيب الصحيح:

يحث النحاة أصل وضع التركيب بناءً على أنّ التركيب جملة، وجرّدوا للجملة

(1) السيوطي، همع الهوامع، 248/1.
(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 19/1.
(3) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 401/1.
(4) المبرد، المقتضب، 44/1.
(5) عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 825/2، والصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 264.
(6) المبرد، المقتضب، 46/1.

أصلا يتكون من ركنين هما المسند والمسند إليه، وما زاد عنهما سمّوه فضلة، وعدّوه غير أساسي في أصل الوضع المجرّد للجملة.

قال ابن الحاجب: «إذا علمنا أن الجملة هي التي تتركب في كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وعلمنا أنّ وضع الحرف لأنّ لا يسند ولا يسند إليه عُلمَ بهاتين المقدمتين أنّ الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام. وإذا ثبت هذان الأصلان باتفاق فلا وجه لمن يقول: إنّ الحرف مع الاسم كلام؛ لأنّه مخالف لما عُلمَ ثبوتُه، إذ يلزم منه أن يكون الحرف مسنداً ومسنداً به، وكلاهما باطل. أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد، وهو باطل، فلما لزم بطلان أحد الأصلين المذكورين المتفق عليهما عُلم أنه باطل إذ ما أدى إلى الباطل فهو باطل»[1].

وهذا التصور يدل على دقة نظر النحاة في اللغة، وجهدهم الرائع في تحليل علاقات التركيب النحوي، وإدراك عمقها، إلا أننا نحسب أنّ أصل الوضع هذا فيه نظر، فأول ما يثير الانتباه في كلام ابن الحاجب هو الإطار المنطقي الكلامي الذي وضع فيه ابن الحاجب تصور النحاة لأصل التركيب، إذ استخدم المنطق في إثبات أنّ الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام، وهي نتيجة خطيرة عميقة الأثر في الفكر النحوي بنى عليها النحاة أنّ شبه الجملة إذا وقعت خبراً أو حالا أو صفة أو صلة تتعلق بمحذوف؛ لأنّ الجار والمجرور لا يتكون منهما مسند أو مسند إليه في أصل الوضع. ولهذا اضطروا -أيضًا- إلى تقدير فعل محذوف في تركيب النداء نحو: يا عبدالله، فقالوا: إنّ المنادى منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره أنادي أو أدعو، وتزداد المشكلة صعوبة عندما يكون المنادى علمًا مفرداً نحو: يا زيدُ.

إن التحفظ البسيط جداً على أصل وضع الجملة يصدر عن أنّ أحكام النحاة النظرية مطلقة لأنهم «استهدفوا الصواب المطلق حفاظًا على لغتهم»[2]؛ ولهذا بذلوا

---

(1) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 250/1.

(2) علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م، 28.

الجهد المضني في جر بعض الظواهر النحوية إلى دائرة نظريتهم المجردة مهما تحملوا من عناء التعليل والتأويل، وكم كان من السهل عليهم أن يقولوا إن الأصل في التركيب الإسناد إلا في النداء وبعض أشباه الجمل. إذاً لأراحوا وارتاحوا.

ومع هذا فيمكن إلتماس العذر لهم بل وتسويغ ما قالوا، فقد أخذوا أنفسهم بردّ كلّ نوع من الظواهر النحوية أو اللغوية إلى أصل واحد، فالاسم والفعل يُردّان إلى أصل واحد ثلاثي -هو الاسم أو الفعل على خلاف- والجملة ترد إلى أصل واحد هو الإسناد فوحدة اللفظ الكلمة، ووحدة التركيب الإسناد. وقد آمنوا بأنّ «واضع اللغة» -وهو الله سبحانه وتعالى أو البشر- حكيمٌ، فحتم عليهم هذا الإيمان البحث في وجه الحكمة التي جعلت «الواضع» يحذف العامل في المنادى ويحذف المتعلق به في بعض أشباه الجمل، «لأنهم -أي العرب- لا يحذفون شيئًا إلا وهم يريدون به وجهًا»[1] قال ابن برهان: «وليس عليهم حجر في أصل الوضع»[2].

فلم يستطع معظمهم الاعتراف بتخلف أصلهم في موضع أو موضعين مع أنّهم هم أنفسهم الذين وضعوا هذا الأصل لأنّ هذا يعد قدحاً في حكمة الواضع، فإن كان الله سبحانه وتعالى فهو مما يتعارض مع عقيدة الإيمان بصفات الله سبحانه وتعالى التي وصف بها نفسه، وإن كان الواضع هو العرب فاختيار الله سبحانه وتعالى للغتهم لغة «للقرآن الكريم المعجز يدل على أن لغتهم في غاية الكمال والانتظام، وأنهم ما خالفوا أصلهم إلا وهم يريدون به وجهاً.

يبدو أنّ أصل وضع التركيب الإسناد غالبًا لا دائمًا لأنّ المنادى كلام مفيد بلا تقدير محذوف، ومثله شبه الجملة عندما تقع خبراً أو صلة أو حالا أو صفة.

وفائدة أصل الوضع أنه «معيار اقتصادي»[3] يتسع لكل تصرفات الكلمة

---

(1) سيبويه، الكتاب، 1/ 134.

(2) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، 2/457.

(3) تمام حسان، الأصول، 137.

وأنماط التركيب، ويعطي تفسيراً نظريًا لبعض الأحكام، فأصل (قال) (قول) لأنّ تقاطع أصل الاشتقاق (ق و ل) مع أصل الصيغة (فعل) ينتج (قول) لا (قال) ولهذا ففي الكلمة إعلال بالقلب.

أصل التقدير:

التقدير في اصطلاح النحاة حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه. وقيل: هو الحذف على نية الإبقاء[1]، وكان النحاة يلجؤون إليه عندما تستدعي الصناعة النحوية ذلك، ذلك أنّ هناك بين أصول النحاة المختلفة والاستعمالات اللغوية شيئا من المباينة، يضطرّ النحاة إلى التقدير أولا، وتفسير دواعي التقدير ثانيا، لئلا تنخرم أصولهم.

فقد خرج عن أصل استحقاق الإعراب من الأسماء الضمائر، والأسماء الموصولة غير المثناة، وأسماء الإشارة غير المثناة، فسر النحاة هذا الخروج بالتضمين، إذ رأوا أن هذه الأسماء ضمنت معنى الحرف، وحق الحرف البناء، ومن أصولهم المقررة أن ما شابه شيئا أخذ حكمه، ولهذا بنيت.

ولما تعذر ظهور علامة الإعراب على الأسماء المقصورة، افترض النحاة أنّ علامة الإعراب موجودة على آخر الاسم المقصور لكنها حذفت لطارئ صوتي وهو وهو وجود الألف في آخره، لأنّه اسم لم يتضمن موجبًا للخروج عن أصله فحقه الإعراب.

وقدر النحاة في بعض حالات الاسم المنقوص وضعًا مشابهًا بل وجاوزوا النظر في الكلمة المفردة إلى الجملة المركبة عندما أوّلوا بعض الجمل بالاسم المفرد وأعطوها حكمه، إذ أوّلوا الجمل التي لها محل من الإعراب بمفرد قدروه أصلا مستحقًا للإعراب.

---

(1) الكفوي، الكليات،384، وانظر التهانوي، كشاف اصطلاحات العلوم، 1181–1183.

فالإعراب المحلي والتقديري هدفه ردّ الفرع إلىَ أصله بالتقدير ليأخذ حكمه.

واضطرّ النحاة إلى تقدير أصل الكلمة في بعض الظواهر الصرفية كالإدغام في نحو: هؤلاء معلميّ، إذ أدغمت علامة رفع جمع المذكر السالم بياء المتكلم بعد قلبها ياءً تحقيقًا لشرط الإدغام، كما قدرت الحركة عند الإضافة إلى ياء المتكلم نحو: يا بلادي، وقدر حرف العلة في المضارع المعتل الآخر المجزوم نحو قوله تعالى: ﴿ولا تقفُ ما ليس لك به علم﴾(1).

ويذهب النحاة في التقدير بعيداً في تحليلهم للاسم المركب المبني على فتح الجزأين كالأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر باستثناء العدد الثاني عشر فهو ملحق بالمثنى، وكذلك بعض صور الحال والظروف.

يرى النحاة أنّ الأسماء المركبة المبنية على فتح الجزأين لا تخرج عن أصلهم في استحقاق الإعراب، وأنها في الأصل معربة، فأصل خمسة عشر خمسةٌ وعشرٌ إلا أنهم -العرب- حذفوا وجعلوا الاسمين اسمًا واحداً فقالوا خمسة عشر وبنوا الأول على الفتح لأنّ الصدر من كل اسمين جعلا اسمًا واحداً مقصورٌ على الفتح، نحو: حضرموت، من حيث إنّ الثاني زيادة ضمت إلى الأول فهو كتاء التأنيث في قولك: ضارب وضاربة، فكما يفتح ماقبل تاء التأنيث كذلك يفتح الصدر من الاسمين المجعول أحدهما مع صاحبه شيئا واحداً، ويبنى الاسم الثاني لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الواو وحركته الفتح، وبقيت التاء لتدل على تذكير المعدود، ولا يطلب من اسم واحد أكثر من علامة واحدة، والمزج بين الاسمين يدفع الظن بأنّ الأمر قد تم على أزيد من مرحلة، فخمسة عشر يدل على أن الأخذ وقع دفعة واحدة، أما خمسةَ عشرةَ -بلا واو- فلا يقتضي الظاهر هذا، بل تذهب الأفئدة إلى أنّ الأمر تم على دفعتين(2).

---

(1) سورة الإسراء، آية 36.

(2) انظر عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1/735-736، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 111.

وأصل قولنا: زيدٌ جاري بيتَ بيتَ في تقدير النحاة: زيد جاري متلاصقاً بيتي وبيته، فلما دلّ الاسم المركب «بيت بيت» على المحذوف أخذ إعرابه، ولما حذف حرف العطف أصبح مبنيًا على فتح الجزأين في محل نصب حال[1].

وأصل قولنا: «درست ليلَ نهارَ» في تقدير النحاة: درستُ ليلا ونهاراً، فلما حذفت الواو بني الاسم على فتح الجزأين، وقدر معربًا لأن حقه الإعراب.

وأحسب أنّ ما قيل في أصل الأسماء المركبة فيه نظر، فلم يثبت أي شاهد في شعر أو نثر يصلح دليلا على ما يقولون مع إمكانية قوله، فليس من باب التعذر أن نقول: خمسةٌ وعشرٌ وأحسب أنّ ما قيل في تفسير الأسماء المركبة المبنية على فتح الجزأين، لا يعدو أن يكون وسيلة من وسائل تعليل خروج الأسماء المركبة عما تستحقه في الأصل من الإعراب، وهو الأصل الذي لا ننكره؛ لأنّ صناعة الإعراب تقتضي أن نقدره معربًا: لأنه لو استبدل بأي اسم معرب مكانه لظهرت علامة الإعراب، ولهذا استقام للنحاة أن يقدروه في محل اسم معرب، أما ما وراء ذلك من البحث في تسويغ هذا البناء وتعليله فلا طائل تحته، ولا منفعة عملية له.

ولما أصل النحاة أنْ لا معمول بلا عامل، وأنّ الآثار الإعرابية في الأسماء المعربة والفعل المضارع أمارات دالة على العوامل، اضطروا إلى تقدير العامل، والأصل في العمل الفعل، فقالوا: إذا قلت قام زيد وعمرو، فأصله: قام زيد قام عمرو، فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملا في المعطوف والمعطوف عليه[2].

وقدر ابن برهان أن أصل: ضربتُ زيداً رأسه، ضربت زيداً، ضربت رأسه، فحذفت ضربت الثانية، وانتصب رأسه بضربت الأولى، إلا أن ضربت نصبت زيداً بحق الأصل، ونصبت رأسه بحق النيابة عن ضربت المحذوفة[3].

---

(1) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 142/3.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 75/3.
(3) ابن برهان، شرح اللمع، 229/1.

ويقدر النحاة أن أصل قولنا: نحن المسلمين خير أمّة أخرجت للناس، أخص المسلمين، لكن حذف الفعل لأمن اللبس بدلالة أثره وهو النصب.

وفي المنادى المنصوب قدر النحاة عاملا ناصبًا للمنادى نحو أنادي أو أدعو، وعدوا المنادى من المفعول به، فقال الجرجاني: «أصل النداء المفعول به»[1].

وقاد أصل العمل النحاة إلى البحث عن عامل لكل معمول، ولما كانت جميع الأسماء المعربة والمضارع معمولة بحثوا في عامل رفع المبتدأ والفعل المضارع فقالوا بالعوامل المعنوية التي تملك حقّ العمل في المبتدأ والفعل المضارع المرفوع على خلاف بينهم.

ونتج عن ذلك أخذ النحاة بأصل الوضع أن قالوا إنّ الفعل المعتل نحو «قام» أصل وضعه المجرد «قوم» لأنهم أصلوا أنّ الألف لا تكون حرفاً من حروف الجذر، والحرف الثاني من الفعل الثلاثي متحرك في أصل وضعه، فوجب أن يقدر للفعل المعتل أصل مرفوض استعماله.

ونتج عن قول النحاة إن وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً، أن اضطروا إلى تقدير حرف ثالث محذوف في الأسماء الثنائية الظاهرة نحو: يد وغد وأخ وأب وغيرها.

ويلتقي أصل وضع الجملة مع الأصل التاريخي في تسويغ تقدير النحاة لحذف متعلق الخبر في نحو: زيد عندك، إذ رأوا أن أصله زيد استقر عندك، ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليها، وبقي تقديره، لأن أصل وضع الجار والمجرور لأن لا يسند إليه وهذا التقدير هو الذي يحقق الانسجام بين التصور النحوي والاستعمال اللغوي.

وكان الأصل التاريخي مدخلاً من مداخل التقدير، إذ قال الدكتور نهاد

(1) عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 753/2.

الموسى[1]: «وكان النحاة ربّما تمسكوا بالطور الأوّل في ظاهرة نحوية متغيرة، ولم يعترفوا بالطور الثاني الواقع، فأدى بهم إلى خلط النحو بتاريخ النحو من جهة، وعزز سلطان «التقدير» وآثاره في ميدان الدراسة النحوية من جهة أخرى. ويتمثل هذا في موقفهم من «الصفات» التي أصبحت تقوم مقام موصوفاتها فإنّ هذه الصفات قد بدأت تضعف فيها الظلال الاشتقاقية والدلالة الفعليّة، وتتدرج إلى الدلالة على «الذات» بل تخلص للدلالة عليها مثل: باب النعت، نحو قوله تعالى: ﴿ولقد اصطفيناه في الدنيا﴾[2] أي الحياة الدنيا. وكلمة الآخرة استعملت في القرآن الكريم 115 مرّة منها 97 مرّة استعملت مجرّدة».

وفي حالات النيابة يكثر التقدير كتقدير حذف الفاعل لأمر ما وإقامة نائبه مقامه، وبعض حالات نائب المفعول المطلق نحو: ضربته سوطاً، والأصل: ضربةً بسوط.

وكما يقدر النحاة بالحذف يقدرون بالزيادة فيقولون إنّ أصل قولنا: كفى بالله، كفى الله لأن أصل الفاعل الرفع، ومثله: ما جاء من أحد، والأصل ما جاء أحدٌ. ويقدرون مفعولي «علم» في نحو: علمت لزيدٌ منطلقٌ، والأصل: علمت زيداً منطلقاً.

وفي الضمائر مسحة تقدير إذ يرى النحاة أن أصل: الزيدان يضربان، الزيدان يضربُ الزيدان، فحذف الفاعل الأصلي اختصاراً ومنعاً للبس، ودلّ الفعل على الفاعل بإشارة عددية هي الألف فتكون فاعلاً [3].

وفي التقدير لا يقدر إلا الأصل ولا سيّما إذا كان الأصل أصل الباب، فيقدر جمهور النحاة «أنْ» مضمرة بعد لام التعليل في قولنا: «جلست لأستريح»، والأصل لأن أستريح، لأن اللام ليست من فروع أحرف النصب.

---

(1) نهاد الموسى، في التطور النحوي، 26-28، وفي تاريخ العربية، 215-216.

(2) سورة البقرة، آية 130.

(3) انظر عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 174/1.

وهناك نوع من التقدير يتم بالتحويل[1] كقول النحاة: إن التمييز في قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[2] محول عن الفاعل لغرض ما، فالأصل: «واشتعل شيب الرأس».

ويمكن تقدير التحويل في دخول كان وأخواتها، وإن وأخواتها على الجملة الاسمية.

وبوجه عامٍّ فقد لجأ النحاة إلى التقدير لإعمال أصولهم التي ارتضوها في الاستعمالات اللغوية الصحيحة التي ندّت عنها، فالتقدير وسيلة لا غاية مسوغها اطمئنان النحاة لصحة أصولهم ووثاقتها، ولصحة الاستعمالات اللغوية المباينة لأصولهم؛ لأن العرب أرادت بهذه المباينة وجهاً.

ولأنّ أصل التقدير يتضح أكثر ما يتضح في أصل استحقاق البناء أو الإعراب أو العمل كان جل النقد الذي وجه لأصل التقدير قديماً وحديثاً موجهاً لهذه المحاور الثلاثة. ونعتقد أن موقف الباحثين من التقدير يُجْزِئ عن دراسة موقفهم من كل أصل على حدة، لأنّ أصل التقدير هو النتيجة الطبيعية لأخذ النحاة أنفسهم بالأصول التي عرضناها.

رأي ابن مضاء القرطبي في أصل التقدير:

لم يرتضِ ابنُ مضاء القرطبيُّ المتوفى سنة 592 هـ[3] مقولات النحاة كلها، فرد عليهم في كتابه «الرد على النحاة»، وأعلن قصده قائلاً: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»[4]. فدعا إلى إلغاء نظرية العامل؛ لأنّ «العوامل النحوية لم يقل بعملها

(1) محمود سليمان ياقوت، ظاهر التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، 10.
(2) سورة مريم، آية 64.
(3) اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، 33.
(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة،85.

عاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة وطبع»[1] ورفض تقدير المحذوف الذي لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه وإن ظهر كان عيباً[2] لأن قولنا «زيد في الدار» كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلّت عليها (في)، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك[3].

ورفض ابن مضاء تقدير المضمر الذي إذا أُظهِرَ تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كالمنادى الذي إذا أظهر فعله تغير الكلام من الإنشاء إلى الخبر[4].

ورأى ابن مضاء أن التقدير زيادة، وربط بين الزيادة المقدرة، ونصوص القرآن الكريم، فقال[5]: «وادّعاء زيادة مَعانٍ فيه -أي القرآن الكريم- من غير حجة، ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب، إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى إما منطوقاً به، أو محذوفاً مراداً، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»[6] ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نهي عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل، والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[7]. وهذا وعيد شديد، وما توعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على فعله فهو حرام، ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنّ باطل تبيّن بطلانه... ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ بل هي أحرى لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها».

---

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة،، 88.

(2) انظر المصدر السابق،89.

(3) انظر المصدر السابق، 89-91.

(4) انظر المصدر السابق، 69-91.

(5) انظر المصدر السابق، 93.

(6) انظر علاء الدين المتقي بن حسام الهندي، كنز العمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، رقم الحديث 2958، 2959.

(7) انظر الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، 183/5.

واعترض ابن مضاء على تقدير الضمائر المستترة لأنها غير موجودة في نص الكلام[1]. وفي نهاية كتابه دعا إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً، فقال: «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً كاختلافهم -النحاة- في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني، وغيرها مما لا يفيد نطقاً[2].

أراد ابن مضاء في ردّه على النحاة أن يلغي نظرية العامل والتقدير، والعلل الثواني، وما لا يفيد في الكلام نطقاً. وفي كلامه نظر، فقد كان قاضي القضاة في دولة الموحدين الذين أخذوا أنفسهم بالمذهب الظاهري، ورفضوا كتب الفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، وما تحمل من فروع لا تكاد تحصى أو تستقصى، وبالغ يعقوب بن يوسف أمير دولة الموحدين آنذاك بتمسكه بمذهبه حتى أنه أمر بحرق كل ما عدا كتب المذهب الظاهري في الفقه[3]. ويغلب على ظننا أن ابن مضاء استلهم أصول الفقه الظاهري ليجعل من النحو نحواً «ظاهرياً»، فثار على نظرية العامل وأصل التقدير، وقد وصفه اليماني بأنه «ظاهري في النحو»[4].

والعامل ركن مكين في النظرية النحوية، فبعد أن نظر النحاة في كلام العرب نظراً عميقاً رأوا الكلمة الواحدة تعتريها تغيرات مختلفة في آخرها من رفع ونصب وجر وجزم حسب نوعها، ورأوا أن علامات الإعراب أمارات على المواقع الإعرابية، فالفاعل أماراته الضمة أو ما ينوب عنها، والمفعول أمارته الفتحة أو ما ينوب عنها، والمضاف إليه أمارته الكسرة أو ما ينوب عنها...إلخ، ورأوا أن أمارات المواقع تطرد في أنماط تركيبيّة، مما جعلهم يربطون بين الأمارات «العلامات الإعرابية» والتركيب فالفاعل يطرد رفعه بعد كل فعل، واسم إنّ يطرد نصبه بعد

(1) انظر ابن مضاء القرطبيّ، الرد على النحاة، 100-106.

(2) ابن مضاء القرطبي، المصدر السابق، 164.

(3) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة،1987م، 18.

(4) اليماني، إشارة التعيين، 33.

إن وأخواتها والمضاف إليه يطرد جره بعد المضاف و...إلخ؛ فأسندوا إلى هذه الكلمات إحداث التغيير وسموها عوامل.

ورأى الأستاذ علي النجدي أن هذه التسمية من قبيل الحقيقة العرفية[1]، وأن العوامل اللفظية توصل إلى العوامل المعنوية تعميماً للحكم[2].

فالعامل نظرية تفسيرية تعليمية تفسر التغير الإعرابي وتساعد في تعلم النحو الذي نظر إليه منذ نشأته على أنه أوضح الطرق لوصف اللغة وتعليمها معاً[3] ولا تحتاج العوامل إلى إرادة وطبع حتى تعمل، لإنّ إسناد العمل إليها هدفه التفسير والتعليم.

وابن مضاء لم يقدم بديلاً عملياً مقنعاً يصلح لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي، ويساعد في تعلم النحو، فالقول بأن الفاعل مرفوع بعد الفعل وصف لا يزيد عن قول طفل بأن التفاحة سقطت من الشجرة على الأرض، أما تعليل الرفع بالعامل فهو كتعليل سقوط التفاحة بالجاذبية[4]، وهذا التعليل يبقى صحيحاً إلى أن يثبت خطؤه مثل العامل.

أما التقدير فهو من طبيعة اللغة غالباً، ولم يخترعه النحاة اختراعاً وقد أحسن الأستاذ علي النجدي وصفه، فقال: «إنّ علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالاً ولكنهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة، وأصول مقررة، فقاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور، تهديهم رواية واسعة، وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة وحسّ لغويّ غير مدخول»[5].

---

(1) علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 106.

(2) انظر علي النجدي ناصف، المرجع السابق، 106.

(3) مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، 240.

(4) اقتبست التشبيه من كلام الدكتور داود عبده، انظر كتابه، أبحاث في اللغة العربية، 9-10.

(5) علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، 91-92.

فرفض التقدير هو في حقيقة رفض للمبادئ والأصول التي أدّت إليه، فقد رأينا أنه النتيجة الطبيعية للأخذ بالأصول التي سبقته، ولما كانت هذه الأصول - في معظمها - سليمة كان أصل التقدير مقبولاً وسليماً.

موقف المحدثين من أصل التقدير:

انطلق الباحثون المحدثون في تحديد موقفهم من النحو عامة وقضايا التقدير منه خاصة من أصل نقرّه ونسعى إليه وهو تيسير النحو بعد أن رأوا أن في النحو العربيّ مسائلَ عدّةً تستعصي على كثير من الدارسين، ولكن تيسير النحو - في نظرنا - لا يعني الثورة عليه، وهدمه؛ لأن أقصى ما يمكن أن نجده في النحو من عيوب لا يتجاوز عدة نوافذ يمكن سدّها بما فتح الله علينا به من علم في صرح نحونا الشامخ الذي أثبتت التجربة التاريخية نجاحه الباهر في تمثيل لغة العرب.

وينقسم الباحثون في قضايا التقدير النحوي قسمين: قسم يعارض التقدير ويدعوا إلى إنكاره ورفضه، وقسم ثانٍ يوافق على وجوده ويدافع عنه.

المعارضون للتقدير

من أبرز المعارضين للتقدير ومنطلقاته الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور إبراهيم السامرائيّ، والدكتور تمام حسان.

أمّا الأستاذ إبراهيم مصطفى فرفض نظرية العامل، ورأى أنها سبب «التقدير الصناعي»، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وأن النحاة أضاعوا حكم النحو بهذا التقدير والتوسّع فيه[1] وقال: «ولن تجد هذه النظرية من بعدُ سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحسّ ما

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، مطبعة لجنة التأليف القاهرة، سنة 1959م، 35.

فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء أو الاختصاص أو النداء ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء»[1]. فدعا إلى تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها ليسير النحو في طريقه الصحيحة[2].

والذي رآه الأستاذ إبراهيم مصطفى تكرار لما نادى به ابن مضاء في كتابه «الرد على النحاة».

وأما الدكتور شوقي ضيف فله ست محاولات في تيسير النحو، كانت الأولى سنة 1947م في مدخله لتحقيق كتاب ابن مضاء القرطبي «الرد على النحاة»[3]. والثانية سنة 1977م عندما قدم إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة مشروعاً لتيسير النحو[4]. والثالثة محاضرة عامة ألقاها في مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة[5]. والرابعة في كتابه «تجديد النحو» سنة 1982م[6]، والخامسة سنة 1987م في كتابه: «تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده»[7]. وكانت المحاولة السادسة سنة 1990م في كتابه «تيسيرات لغويّة»[8].

ويعنينا في محاولات الدكتور شوقي ضيف أسس تيسير النحو العربي، ومنها:

- إعادة تنسيق أبواب النحو.
- إلغاء الإعراب التقديري والمحلي.

---

(1) إبراهيم مصطفى،إحياء النحو، 194-195.
(2) إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، 195.
(3) انظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، 7 - 37.
(4) انظر شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي،58-60.
(5) انظر شوقي ضيف، المرجع السابق، 61-63.
(6) انظر شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
(7) انظر شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي.
(8) انظر شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، 1990م.

- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لأبواب النحو(1).

ففي إعادة تنسيق أبواب النحو اضطر إلى تحطيم بعض الحدود التي أقامها النحاة بين أبواب النحو، فألغى باب «كان» وأخواتها وعدها فعلاً وفاعلاً وحالاً، وألحق باب «ظن» وأخواتها بالمفعول به، وتابع الحذف حتى حذف ثمانية عشر باباً من النحو مُلحِقاً بعضها بالأبواب غير المحذوفة (2).

ودعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، ومتعلق الظرف والجار والمجرور، وتقدير عمل «أن» مضمرة في المضارع بعد بعض الأدوات وإلغاء العلامات الفرعية في الإعراب(3).

ولكي «يُيَسِّرَ» مسائل المفعول المطلق ونائبه وضع ضابطاً يعممها هو: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين»(4) ووضع ضابطاً للمفعول معه وآخر للحال(5).

أمّا الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد ناقش «نظرية التقدير» ورأى أنها غير واقعية فرفضها، فقال: «والتقدير لا شك أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة كما في «أريد أن أقوم» فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة، ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه»(6). ودعا إلى تقسيم الكلمة باعتبار قابلية آخرها للحركات المختلفة لتفادي اللجوء إلى التقدير(7) فاللغة لا تخفي بداخلها غير شكلها الخارجي.

---

(1) انظر شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، 49-57.
(2) انظر شوقي ضيف، تجديد النحو،11-12، 16-18، 22-23.
(3) انظر شوقي ضيف، تجديد النحو، 23-26.
(4) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، 119.
(5) انظر شوقي ضيف، المرجع السابق، 121،122.
(6) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت،52.
(7) انظر عبدالرحمن أيوب، المرجع السابق، 56-59.

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فرأى أن العامل من آثار الفلسفة[1]، وقال عن طريقة التفكير بالعامل والمعمول: «وهذه الطريقة في التفكير النحوي لا تمتُّ إلى العلم اللغويّ بسبب من قريب أو من بعيد؛ وذلك لأنها مستعارة من علوم أخرى، فجربت في النحو، فكان ما كان من نتائج مفتعلة لا تتصل بالعربية مطلقاً[2] وقال: «وإذا عرفنا أن مسألة العامل والعمل أجنبية عن النحو، وأنها من اختصاص العقل الفلسفي الذي يؤمن بالسبب أو العلة والأثر أو النتيجة أدركنا أن القوم في أيّ متاهة ساروا»[3].

ورفض الدكتور إبراهيم السامرائي تقدير الضمائر[4] والإعراب التقديري إذ قال عنه: «أمّا القول بإعراب الجمل فهو فذلكة ينبغي الإقلاع عنها، ولم يقل بها النحويون الأقدمون إلا بسبب من تعلقهم بالإعراب، وسيطرته على جميع ما جاؤوا به في النحو»[5].

ويرى الدكتور السامرائي أن في تعليل البناء طابع الاصطناع والاختراع[6] لأنه أخذ نفسه بالمنهج الوصفي[7].

ورفض الدكتور السامرائي اشتراط الإسناد في الجملة المقدرة العامل كجملة النداء، فقال: «النداء ليس من الجمل الفعلية ولا الإسناديّة»[8].

أما الدكتور تمام حسان فقد رفض نظرية العامل وسمّاها «خرافة العمل

---

(1) انظر إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه أبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م، 8. وانظر له: النحو العربي: نقد وبناء، دار صادق، بيروت 1968م، 19.
(2) إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، 195.
(3) إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، 94.
(4) إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، 71.
(5) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 231.
(6) إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، 69.
(7) انظر إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، 62، 96.
(8) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 213.

النحوي والعوامل النحوية»[1]، وقال: «الحقيقة أنْ لا عامل. إنّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية. فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقيّ واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أن المصادفة العرفية لم تجرِ على النحو الذي جرت عليه»[2].

ورفض الدكتور تمام حسّان التعليل النحوي لأنه المسؤول عن خلق نظرية العامل[3]، ورأى أن التقدير بوجهٍ عام بليّة، فقال: «والتقدير بليّة فلسفية ميتافيزيقيّة ومنطقيّة ابتُلي بها النحو العربي ولا زال يبتلى»[4] لهذا دعا إلى اطّراح الإعرابين التقديري والمحلي[5]، وقدم بديلاً عن نظرية العامل والتقدير نظرية تقوم على أساس القرائن النحوية وتضافرها[6].

المؤيّدون للتقدير

لعل من أبرز المؤيدين للتقدير النحوي الأستاذ علي النجدي ناصف والدكتور داود عبده، والدكتور طاهر حمودة، والدكتور عبده الراجحي.

---

(1) تمّام حسّان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1973م، 179. وانظر في مناقشته: خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، 1987م، 083 وله، العامل النّحويّ بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، 81.

(2) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط2، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م، 53.

(3) انظر تمام حسان، المرجع السابق، 51.

(4) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م، 53.

(5) انظر تمّام حسّان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مقال، «مجلة اللسان العربي»، الرباط، مج 11، ج1، 1974م.

(6) انظر تمام حسان، المرجع السابق، 61–63. وتمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، 231–233.

أما الأستاذ علي النجدي ناصف فرأى أن التقدير «وحي توحي به اللغة نفسها، وضرورة لا غنى عنها للتعمق فيها، وفقه أسرارها»[1] وأن القول بالعوامل اللفظية والمعنوية من قبيل الحقيقة العرفية بهدف تعليم النحو[2]، لأن التقدير قائم على مبادئ سليمة، وأصول مقررة [3].

ورأى الأستاذ علي النجدي أن اللغة كالكون لها قوانينها وأسرارها وإن كانت صامتة مغلقة تنتظر من يواصل الجد في استنباط قوانينها واكتناه أسرارها[4] وأن التقدير فيها ضرورة لكثرة الإيجاز والحذف[5].

وأنهى دفاعه عن التقدير والعامل بالتذكير بأن الذين قدّروا التقدير كانوا هم حَفَظة اللغة، وفقهاءها المنقطعين لها[6].

وربط الأستاذ علي النجدي بين ثبات أصول اللغة العربية والقرآن الكريم فقال إنها: «تدور أبداً في فلكه، وتنجذب أبداً إليه حماية لها من عوادي الأحداث أن تنال منها، فتغير من أصولها، وتبدلها حالاً بحال، فإذا هي مسخ شائه لا هو بالعربي ولا بالأعجميّ»[7].

أما الدكتور داود عبده فقد أقرّ التقدير بحذر ورأى أنّ «الأخذ بواقع اللغة يتطلب التقدير في كثير من الأحيان»[8] و«التقدير المقبول غايته تفسير التراكيب التي خرجت عن أنماط اللغة»[9] مشيراً إلى ما يعرف بالبنية العميقة والبنية

---

(1) علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، 112.
(2) انظر علي النجدي ناصف، المرجع السابق، 105-106.
(3) انظر علي النجدي ناصف، المرجع السابق، 92.
(4) انظر علي النجدي ناصف، المرجع السابق، 89.
(5) علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، 83.
(6) انظر علي النجدي ناصف، المرجع السابق، 89.
(7) علي النجدي ناصف، مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، دار المعارف، 1981م، القاهرة 57.
(8) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، 23.
(9) داود عبده، المرجع السابق، 26.

السطحية، فالتقدير يوصلنا إلى البنية العميقة التي يتحدّد فيها المعنى أمّا والادّعاء بأنّ معاني الجمل يمكن تفسيرها على أساس التركيب الخارجي وحده فلا تؤيده الحقائق اللغوية»[1].

وقد ربط بعض الباحثين الذين قاموا بدراسات نحوية وفق المنهج التحويلي بين فكرة الأصلية والفرعية في النحو العربي وفكرة البنية العميقة والبنية السطحية في المنهج التحويلي.

فرأى الدكتور عبده الراجحي أنّ من القضايا التحويلية في النحو التقدير والأصلية والفرعية والعامل[2].

وقال الدكتور طاهر سليمان حمودة: «فلسفة التقدير» في النحو العربي تتشابه في جوهرها مع النظرية التحويلية، فكلتاهما تصدر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويليين هي -غالباً- الأصل المقدّر عند النحويين القدماء»[3] ورأى أن «قضايا الأصليّة والفرعية والعامل والتقدير والحذف والزيادة وإعادة الترتيب، والقضايا الثلاث الأخيرة تندرج تحتها العمليات التحويلية، ولا بُدّ من التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية بالإضافة إلى صلتها الوثيقة بالتقدير والعامل»[4].

أصل فكرة الأصل والفرع:

رأينا أن فكرة الأصل تمتد في أبواب النحو العربي جميعه، ومستوياته كلها، فتردّ كلّ ظاهرة نحويّة متجانسة إلى أصل واحد غالباً، فللعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكلّ باب من أبواب النحو قاعدة عامة واحدة تسمى أصل القاعدة، وللكلمة -اسماً أو فعلاً أو حرفاً- أصل

---

(1) داود عبده، «التقدير وظاهر اللفظ»، مجلة الفكر العربي، طرابلس، العدد المزدوج، 9/8، 1979م، 14.
(2) عبده الرجحيّ، النحو العربي والدرس الحديث، 145.
(3) طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 139.
(4) طاهر سليمان حمودة، المرجع السابق، 263.

مجرد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل مجرد واحد يربط أجزائها. وللأدوات النحوية المتجانسة أصل واحد يسمى أصل الباب، وأصل دلالة الكلمة على مدلولها التجرد من العلامة الخطية واللفظية، ولكل تطوّر تاريخيّ أصل سابق، وإذا تعدّد التصرف في ظاهرة ما فالأكثر هو الأصل غالباً.

ويربط النحاة بين الأصل الواحد وفروعه بقياس شكليّ يسوغون به إلحاق الفروع بالأصل الواحد، ويعطون للأصل مزية لا تدركها سائر الفروع، فتنحل الظاهرة الواحدة إلى درجات ومراتب.

وفكرة الأصل وسيلة النحاة إلى ردّ كل ظاهرة متجانسة إلى أصل واحد، وقد صدر النحاة في أخذ أنفسهم بفكرة الأصل عن وعي تام بما يقولون، فاختيار فكرة الأصل في النحو اختيار قصدي لا عفوي بدلالة إجماع النحاة على الأخذ بها.

ويغلب على ظني أن الوصول إلى أصل فكرة الأصل وتفسيرها مدخله الفكر الذي طبع النحاة بطابعه الخاص؛ لأن الأعمال العقلية الإنسانية نواتج فكرية، إذ ينتج المرء غالباً ما يتفق مع فكره الذي يعتقده ويتبنّاه، وفي الحضارة العربية الإسلامية يصبح الانسجام بين الفكر الإسلاميّ وكلّ ما يمكن أن ينتجه الإنسان أمراً يوجبه الإيمان بشمولية الدين الإسلامي، فالإسلام يُوحّد معتنقيه على رؤية أساسية واحدة تجاه الكون والحياة، فيكون هو الموجه لكل مسارات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى اللغوية خاصة أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم المعجز؛ وهو الأصل الأول للحضارة العربية الإسلامية.

ومن ربط فكرة الأصل والفرع في النحو بالفكر الإسلامي ظهر - فيما غلب على ظني - أن أصل فكرة الأصل والفرع في النحو عقيدة التوحيد في الدين الإسلامي، فالله سبحانه وتعالى يمثل أصل الوجود بحيث يصبح الكون بما فيه دليلاً على وجوده وجوداً متمثلاً في وحدانيته المطلقة دلالة الأثر على المؤثر، فكل شيء يعود إلى الله سبحانه وتعالى الأحد الصمد.

ولما كان التعدد نقيض التوحيد لم يسند النحاة حكم الأصالة في أي ظاهرة متجانسة إلا إلى أصل واحد أعلى لا يقبل الإشراك بالتعدد تطبيقاً للإيمان بالتوحيد، فأصل العمل واحد، وأصل الإعراب واحد ،...إلخ.

ومن طرق التوصّل إلى توحيد الخالق النظر في آثار الله في الكون، قال تعالى: ﴿قل انظروا ماذا في السموات والأرض﴾[1]. فالقمر والشمس والنبات والإنسان و...إلخ، أمارات على وجود إله واحد قادر وإن لم تره، ولما كانت علامات الإعراب أمارات وآثاراً فلا بد لها من مؤثر، فلمح النحاة بين علامات الإعراب والموقع من التركيب شيئاً من التلازم، فقالوا بالعامل اللفظي، ولما اصطدموا بالمبتدأ و الفعل المضارع المرفوع عمّموا الحكم فقالوا بالعامل المعنويّ فنظريّة العامل صدى للتوحيد الإسلامي.

ولأن التعدد يعني التنازع والتساوي في الرتبة حصر النحاة الأصالة في أمر واحد، وجاؤوا بفكرة المراتب وأوجبوا أن ينحط الفرع عن الأصل دلالة على قصوره وتدني مرتبته أخذاً بالإيمان أن المراتب اثنتان: مرتبة الألوهية ومرتبة العبودية، والعباد بحاجة لله سبحانه وتعالى لأن مرتبتهم لا تصل بهم درجة الاستغناء إطلاقاً.

ولكي لا ينخرم الأصل الواحد استبسل النحاة بالدفاع عنه بالعلل والتأويلات، فبذلوا جهدهم في ردّ كل خروج عن الأصل إلى أصله الواحد، وأعطوا للأصول صفة الثبات وللفروع صفة التوسع والتعدد إذ ينتج عن تعدد الفروع اغتناء الأصل بمظاهر متعددة له.

وأصول النحو على تعدّد أنواعها متفق عليها من جمهور النحاة، وغالباً ما يتسربّ الخلاف النحويّ إلى الفروع لا الأصول، فالفرع مجال الاجتهاد غالباً.

---

(1) سورة يونس، آية 101.

ويمكن التماس علّة من العقيدة الإسلامية لعدم تعويل النحاة كثيراً على الأصل التاريخي؛ لأنهم قعدوا العربية بوصفها وضعاً ثابتاً ثبات العقيدة الإسلامية والقرآن الكريم الذي تعهد الله سبحانه وتعالى بحفظه من كل تحريف أو تغيير. لهذا ربما قعّد النحويون طورين من ظاهرة واحدة توسعاً لا اعترافاً بالأصل التاريخي، فيجوز أن تقول: «الجبالُ عالياتٌ» «والجبال عاليةٌ»، والجملة الثانية فيها تحلل من المطابقة العددية، فلعلها تطور تاريخي، إلا أن القرآن الكريم ثبّت كل الأوضاع اللغوية، - وهذه خصوصية للغة العربية - فتوجه النحاةُ إلى تثبيت اللغة

إن سيطرة الأصل الواحد على النحو العربي تكاد تكون مطلقة، فكل أمر نحوي يقبل التعدد يردّه النحاة بصورة تلقائية إلى أصل واحد؛ لأنهم لم ينبتوا عن فكرهم وحضارتهم، بل بنوا نحواً منسجماً كل الانسجام مع فكرهم الذي يحملون، ودينهم الذي يعتقدون، حتى إن أصل التقدير لم يخرج عن رؤيتهم للكون والحياة، فمع كثرة مخلوقات الله سبحانه وتعالى، وتناقضها من مخلوق من طين، ومخلوق من نور، ومخلوق من نار، ومخلوق نراه، ومخلوق حجبت عنا رؤيته، تتشابه جميعاً في الدلالة على خالق واحد، ولهذا فيجب أن ينتظم اللغة العربية نظام واحد، فإن حصل شيء من التباين بين الأصول النحوية والفروع أو ما سمع عن العرب، فهو تباين شكلي يفسر بما يحفظ للأصل أصالته، ولا يقدح بالفروع أو المسموعات بل يستوعب دليلاً على السعة أو التخفيف أو ما شابه.

وليس من اليسير إلغاء منهج أو اطّراحه من غير الوقوف على الأسباب التي أوجدته والدواعي التي هيأت له والمنطلقات التي انطلق منها.

فاذا كانت فكرة الأصل والفرع في النحو انعكاساً لعقيدة التوحيد الإسلامي ودلالة على التواؤم الرائع بين الفكر الإسلامي واللغة العربية، فإن في الدعوة إلى رفضها دعوة إلى فصم النحوي عن فكره لتدرس اللغة من غير أن يحمل تجاهها أي فكر، وهو أمر صعب التحقيق، إن لم يكن مستحيلاً.

وأحسب أن النحو خير شاهد على تأثير الفكر الإسلامي في علوم الحضارة الإسلامية، ومن الخير كل الخير المحافظة على هذا الشاهد، وكل ما يمكن أن يوجه إليه من نقد لا يجاوز -عند التحقيق- حد اصلاح نافذتين أو ثلاث في صرح عالٍ شامخ بني على أسس سليمة لا ضعف فيها ولا اعوجاج.

الفصل الثالث

الأصل والفرع في علم أصول النحو

يمثل علم أصول النحو المرحلة الثانية من تاريخ فكرة الأصول والفروع، إذ تكتسب فكرة الأصول فيه مفهوماً خاصاً. تتجلى أهميته في كونه الحلقة العليا من حلقات دراسة النحو؛ لأن دراسة فن الأصول تالية لدراسة النحو نفسه، فهي تجريد نظري للاستدلال النحوي.

مفهوم علم أصول النحو:

إنّ كتاب الخصائص لابن جني أقدم ما وصل إلينا في علم أصول النحو، إلا أنّه يخلو من تعريف لأصول النحو، ولعل السبب يعود إلى أنّ ابن جنيّ لم يعدّ عمله اختراعاً أو اكتشافاً، بل عدّه إعادة دراسة للنحو العربي وَفْق منهج المتكلمين والفقهاء، فاستغنى عن توضيح المفهوم بالإعلان عن هدفه فقال: «لم نرَ أحداً تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[1]. فلعلّ مفهوم الأصول في علم الكلام والفقه في عصره لم يكن بحاجة إلى توضيح وتحديد.

وتعرض الذين درسوا علم أصول النحو بعد ابن جنّيّ إلى تحديد المراد به، فقال ابن الأنباري: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»[2].

وقال السّيوطي: «أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ»[3].

---

(1) ابن جنيّ، الخصائص، 2/1.

(2) ابن الأنباريّ، لمع الأدلة، 80.

(3) السّيوطي، الاقتراح، 21.

وقال يحيى الشاوي: «أصول النحو دلائله الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصوليّ العارف بها، وبطرق استفادتها ومستفيدها»[1].

تدل هذه التعريفات على عدم الاتفاق التام على تحديد المراد بعلم أصول النحو، فابن الأنباري لم ينصّ على استثناء الأدلة التفصيلية. مثل البحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، لأن الأدلة التفصيلية من النحو نفسه لا من أصوله[2].

وأغفل الجميع ذكر القواعد الكلية مع أن السيوطي أفرد لها كتاباً في كتابه «الأشباه والنظائر في النحو» سمّاه: «فن القواعد والأصول التي تُرَدُّ إليها الجزئيات والفروع»[3].

ونقل يحيى الشاوي تعريف أصول الفقه لا النّحو باستبدال كلمة النحو بالفقه، فأصول الفقه عند تاج الدين السبكي: «دلائل الفقه الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، وبطريق استفادتها ومستفيدها»[4].

ويبدو واضحاً أن النحاة عرّفوا أصول النحو وفق منهج المتكلمين في أصول الفقه لأنهم لم يضمّنوا تعريفهم «القواعد الكلية» باستثناء السيوطي الذي أفرد لها باباً واسعاً في «أشباهه»، فأضحى لأصول النحو مفهومان: الأدلة الإجمالية والقواعد الكلية، وهما من آثار التفاعل بين النحو وعلم أصول الفقه حيث ذهب الأصوليون في تعريفه مذهبين:

الأول: أن أصول الفقه «معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد»[5] وهذا التعريف يراعي موضوع أصول الفقه.

---

(1) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 35.

(2) السيوطي، الاقتراح، 21.

(3) لسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 10/1.

(4) تاج الدين السبكي، جمع الجوامع، 40.

(5) البيضاوي، عبدالله بن عمر، منهاج الوصول في معرفة علم الأصول، في كتاب: الإبهاج بتخريج أحاديث المنهاج، عبدالله بن محمد الغماري، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985م، 2.

الثاني: أن أصول الفقه «العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية»[1] وهذا التعريف يراعي فائدة علم أصول الفقه[2].

والاختلاف في تعريف أصول الفقه اختلاف بين منهجين في تناول أصول الفقه، منهج قام على تجريد صور المسائل الفقهية، ومال إلى الاستدلال العقلي ما أمكن بهدف الوصول إلى أقوى القواعد وأضبطها، وإخضاع الفروع للقواعد، وسمي بمنهج الشافعي، كما سمّي بمنهج المتكلمين[3]، ويمثله التعريف الأول.

ومنهج ثانٍ قام على استخراج القاعدة من تتبع الفروع الفقهية حتى إذا وجد فرع يخرج عن القواعد جعل أصلاً قائماً بذاته، أو أضيفت للقاعدة قيود جديدة تشمل الفروع الخارجة عنها، وسمّي بمنهج الحنفية، كما سمّي بمنهج الفقهاء، ويمثله التعريف الثاني[4].

وسلك بعض الفقهاء المتأخرين طريقاً يقوم على الجمع بين القواعد الفقهية المحققة، والأدلة الإجمالية كالإمام الشاطبيّ[5].

فعلماء أصول النحو احتذوا منهج المتكلمين إلا السيوطي الذي احتذى منهج الفقهاء في «الأشباه»، ومنهج المتكلمين في «الاقتراح».

وأحسب أن من الحكمة الاستفادة من المنهجين والجمع بينهما في التعريف كما صنع متأخرو الفقهاء فتكون أصول النحو: أدلة النحو الإجمالية وقواعده الكلية من

---

(1) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، منهاج الوصول إلى علمي الكلام والأصول، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1326هـ،2.

(2) جلال الدين عبد الرحمن، غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، ط2، مطبعة الجبلاوي، مصر، سنة 1990م، 38، 47.

(3) جلال الدين عبد الرحمن، غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، 111-112.

(4) جلال الدين عبد الرحمن، المرجع السابق، 119-123.

(5) جلال الدين عبد الرحمن، المرجع السابق، 124.

حيث كيفية الاستدلال بها على أساس أن ما تعلق بكيفية النظر في مسائل النحو فهو من الأصول، وما تعلق بالقواعد التفصيلية للمسائل وأحكامها فهو من النحو.

وقد أستنبط الدكتور مصطفى جمال الدين تعريفاً ارتضيناه بعد تقييده بكلمة «الإجمالية» إذ قال: «النحاة يعنون بما يسمونه «أصول النحو»: «الأدلة (الإجمالية) والقواعد الممهدة لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والقواعد»؛[1] لأنّ هذا التعريف يجمع بين المنهجين اللذين أراد ابن جني عمل أصول النحو وفقهما: منهج علم الكلام، ومنهج علم أصول الفقه، خلافاً لقول الدكتور محمد عيد: «أصول النحو الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدّ الجسم بالدم والحيوية»[2].

ولقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت: «أصول النحو: تلك الأسس والأركان التي قام عليها النحو العربي والتي بموجبها استطاع النحاة أن يسيروا في نحوهم وفق ما سار عليه العرب الذين يستشهد بكلامهم»[3].

لأنّ قوليهما غير دقيقين من جهة عدم ابتنائهما على مفهوم أصول النحو عند علمائه من النحاة. فهما -كما يظهر- اجتهاد من الباحثين في تحديد المقصود بعلم أصول النحو بدلالة عدم الإشارة إلى مفهومه عند ابن الأنباري أو السيوطي من قريب أو بعيد.

ولغايات الدراسة فإننا سندرس أصول النحو بمعنى أدلته الإجمالية، ثم أصول النحو بمعنى قواعده الكلية.

---

(1) مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو،11.

(2) محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1978م. الصفحة (أ) من المقدمة.

(3) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، 65.

أدلة النحو الإجمالية:

الأدلة: جمع دليل وهو ما يستدل به على صحة مدلوله،[1] وأضيف إلى النحو لتوضيح المجال المختص به، ويقصد بـ «الإجمالية» أنها أدلة منطبقة على فروع متفرقات ولا تخصّ فرعاً بعينه؛ لأنّ الإجمال إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة[2] فالإجمال تجريد للطرق العامة أخذاً من قول العرب: أجمل الشيء: أي جمعه عن تفرق[3].

واختلف علماء أصول النحو في أدلة النحو الإجمالية، فذكر ابن جنيّ أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، والاستحسان.

وقال ابن الأنباري: «أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال»[4].

وقال السيوطي: «أدلة النحو الغالبة أربعة. قال ابن جنّيّ في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال. فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم. وقد تحصّل مما ذكراه أربعة هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ودونها: الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل»[5]. ووافقه يحيى الشاوي[6].

يؤخذ من هذا الخلاف أن السماع والقياس من أدلة النحو الإجمالية بلا خلاف، وأن الاستحسان والإجماع واستصحاب الحال مختلف فيها.

---

(1) انظر الكفوي، الكليات 439. وانظر مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دلّ).

(2) الأحمد نكري، عبد النبي بن عبد الرسول، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1975م 41/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (جمل).

(4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 81.

(5) السيوطي، الاقتراح، 21.

(6) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 35.

أما الاستحسان فبعد أن ذكره ابن جنيّ استضعفه، فقال: «وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلاّ أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف»،[1] ولعلّ السيوطي فهم من قوله أنه يسقطه فنسب له قوله: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس[2] فأسقط الاستحسان، وأتفق مع شارح كتاب الاقتراح ومحققه الدكتور محمود فجال بأن ابن جنّي لم يذكر هذا النص في خصائصه[3].

وأما الإجماع فقد رفضه ابن الأنباري دليلاً من أدلة النحو الإجمالية ولم يتطرق إليه، وزاد استصحاب الحال الذي لم يذكره ابن جني.

ونميل إلى رأي السيوطي في تقسيم أدلة النحو إلى قسمين لكننا نخالفه مخالفة يسيرة في طريقة التقسيم؛ إذ نميل إلى أن أدلة النحو الإجمالية قسمان هما:

أ- أدلة النحو الأصول.

ب- أدلة النحو الفروع.

ونقصد بالأدلة الأصول الأدلة الأساسية التي ينهض عليها علم أصول النحو بلا خلاف، وهي في الحقيقة دليلان: السماع والقياس؛ للأسباب التالية.

-أجمع علماء أصول النحو على أن السماع والقياس من أدلة النحو، والإجماع حجة.

-عرّف ابن بابشاذ المتوفى سنة 469هـ النحو بأنه «علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح»[4].

---

(1) ابن جني، الخصائص، 134/1.

(2) السيوطي، الاقتراح، 21.

(3) محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، 26.

(4) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، 1976م، 474/2.

وعرفه ابن عصفور المتوفى سنة 669هـ بأنّه «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»[1].

وعرّفه ابن يعيش الصنعاني المتوفى سنة 709 هـ بأنه «علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله وفصيح كلام العرب وأشعارها»[2].

فذكر هؤلاء النحاة في تعريفهم النحو اثنين من أدلته فقط، ولو كان هناك في نظرهم دليل أساسي غيرهما لذكروه.

- القياس يناسب طبيعة النحو العربي حتى قُدِّم على السماع من قبل كثرة استعماله في النحو، وكونه أسهل على ذوي الفهم[3] حتى إن الكسائي عرف النحو بأنه قياس، فقال:[4]

إنما النحوُ قياسٌ يتبع　　وبهِ في كل أمرٍ ينتفعْ

ولا يكون القياس إلا بعد السماع غالباً فقلّت الحاجة إلى غيرهما من الأصول.

- إن الإجماع واستصحاب الحال والاستحسان لا بدّ لكل واحد منها من مستند من السماع أو القياس فهي أدلة مفتقرة إلى أحدهما أو إليهما معاً، والمفتقر إلى الشيء فرعه.[5]

---

(1) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، 1971م، 45/1.

(2) ابن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 18.

(3) انظر ابن باشاذ، شرح المقدمة المحسبة، 475/2.

(4) انظر الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق محمد الحجيري، ط2، دار فرانز شتاينر، ألمانيا، طبع بيروت، 71/21.

(5) انظر السيوطي، الاقتراح، 21.

وتقصد بالأدلة الفروع أو الفرعية الأدلة الإجمالية المختلف فيها، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث قوة الاستدلال بها بعد السماع والقياس. وهي: الإجماع واستصحاب الحال والاستحسان. أما الاستقراء وعدم النظير، وعدم الدليل، فهي أدلة مسلوخة عن بعض الأدلة السابقة فالاستقراء مسلوخ من السماع، وعدم النظير مسلوخ من القياس، وعدم الدليل مسلوخ من الاستحسان، كما سنرى.

أ- أدلة النحو الأصول

السماع:

السماع هو الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقاً، فلم ينكر أحد من العلماء أن السماع حجة[1]؛ لأنه المقدمة الأولى الضرورية لبناء النحو، وكل أصول النحو الأخرى ترتبط به، ولو بطرف.

ويتسع مصطلح السماع في هذه الدراسة لمصطلحات الاستقراء، والرواية، والنقل.

أما الاستقراء فلأنه لا يتم إلا بعد جمع اللغة من مصادرها، والسماع أول هذه المصادر؛ إذ أن قواعد النحو ناتجة عن الاستقراء. أما الرواية فلأنه مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التي تليه[2] وأما النقل فلأنه الوسيلة التي وصلت بها اللغة إلى النحاة، والناقل الأول سامع.

والاختلاف بين هذه المصطلحات اختلاف في زاوية النظر إلى عملية السماع، فمن نظر إلى هدف جمع اللغة وإيصالها للنحاة سماها نقلاً، إذ سمى ابن الأنباري السماع نقلاً [3]. ومن نظر إلى وسيلة دراسة الكلام المنقول سمى عملية السماع

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1177/3.
(2) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 22.
(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة،81.

استقراء. ومن نظر إلى طريقة نقل المسموع من جيل إلى جيل لاحق من النحاة سماها رواية. ولأنّ السمع حاسة إدراك المسموع سميت بالسماع. فهذه المصطلحات متقاربة؛ لأنّ كلام النحويين قائم على التوسع كما يقول السهيلي[1].

تعريف السماع:

اختلف علماء أصول النحو في تعريف السماع، فقال ابن الأنباري: «النقل: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[2]. فخرج ما جاء في كلام العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم كالجزم بـ«لن»، والنصب بـ«لم»، والجرّ بـ«لعلّ»، ونصب جزأي «لعلّ» و«ليت»، وغيرها مما خرج عن حدّ النّقل[3].

وقصد السيوطي بالسماع: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»[4].

وأراد يحيى الشاوي بالسماع: الكلام الذي اتفق على فصاحته، ككلام الله ونبيه حيث تحقق أنه كلامه صلّى الله عليه وسلم،ولم يحتجّ المحققون بالحديث النبوي الشريف لجواز نقله بالمعنى، أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح، وكلام العرب»[5].

ويظهر من هذه التعريفات الثلاثة أن السيوطي ويحيى الشاوي يكادان يتفقان

---

(1) السهيلي، نتائج الفكر في النحو: 165.
(2) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 82.
(3) انظر ابن الأنباري، المرجع السابق، 82-83.
(4) السيوطي، الاقتراح، 36.
(5) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 47.

على تعريف السماع تعريفاً مغايراً لابن الأنباري، والخلاف بين ابن الأنباري ومخالفيه يعود إلى اختلاف منهج التعريف لا حقيقته، فابن الأنباري اتبع منهج المحدِّثين، وعرف السماع باعتبار وصوله إلينا، فاشترط عروبة الكلام، وصحة النقل، والخروج عن حد القلة إلى الكثرة أي التواتر، لأن الكلام المتواتر تحيل العادة تواطؤ ناقليه على الكذب[1]، فلعله كان ينظر في تعريفه للنقل إلى تعريف الحديث المتواتر في علم مصطلح الحديث؛ لأنه قسَّم النقل إلى متواتر وآحاد، وبحث شروط التواتر، وشرط نقل الآحاد، وتكلم في قبول نقل أهل الأهواء، وقسَّم المنقول من حيث السند إلى مرسل ومجهول[2].

أما السيوطي ويحيى الشاوي فقد عرَّفا السماع بالنظر إلى مصادره، لكنهما تابعا ابن الأنباري فيما بحثه بعد ذلك[3].

والحقيقة أن تعريف السماع تعريفاً جامعاً مانعاً أمر صعب جداً؛ لأننا نجهل حد العدد المقبول في السماع حجته، ولا نظن أنه سيحصل بين أيدينا علم كبير إذا ناقشنا حد العدد، لأن السماع المحتج به قد انقطع، ولم يبق إلاَّ ما نص عليه، ثم إن بعض مصادر السماع فيها نظر واختلاف[4].

---

(1) انظر ابن الأنباري، لمع الأدلة 84، محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ط7، مكتبة المعارف، الرياض، 19.

(2) انظر ابن الأنباري، لمع الأدلة، 83-101.

(3) انظر السيوطي، الاقتراح، 64-65. ويحيى الشاوي، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 53-54.

(4) بحث عدد من الباحثين السماع بحثاً مسهباً يحملنا على عدم التوسع في بحثه، والاكتفاء بما يلزم دراستنا منه، انظر:

- عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، 236-242.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة النحوية، 327-349.
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، 64-69.
- تمّام حسان، الأصول، 78-120.
- جعفر عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، 43-58.
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 21-69
- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، 129-220.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، 15-85.
- محمد عاشور السويح، القياس النحوي، 9-84.

لا نطمئن إلى أن واللغويين ارتحلوا إلى بوادي الجزيرة يسجلون لغة العرب وفق اجتهاد فرديّ، عمادُهُ في الكثير الغالب الحسّ بما هو عربي أصيل من اللغات واللهجات، وما هو خليط منها، بيد أن هذه الأحاسيس الفردية، تجمعت في ذوق عام ارتاح إلى ما أثر عن بعض القبائل فنوه به، وعزف عن بعض، فخلع عليه ألقاباً تنطوي على الذم كالعجعجة، والتلتلة، وأكلوني البراغيث، وغيرها»،[1] «وأن النحاة من بعدهم لم يصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطة مُحكمة شاملة لعدم وجود نصوص مُصنفة حسب القبائل»[2].

وسبب عدم اطمئناننا أننا نميل إلى أن اللغويين الأوائل عندما عزم النحويون منهم على تقعيد اللغة العربية بعد جمعها صدروا عن مرجع فكري لغوي هو القرآن الكريم، فذهبوا يجمعون من العربية ما يصلح شاهداً على لغة القرآن الكريم لفظاً، وبنية، وتركيباً، ومعنىً، فما وافق لغة القرآن الكريم، ولو بطرف جمعوه، ثم درسوه، للأسباب التالية:

أولاً: ارتباط حركة تقعيد اللغة العربية بالخوف من اللحن في القرآن الكريم بالدرجة الأولى، وبالرغبة في تعليم الأعاجم الذين دخلوا في الإسلام أفواجاً كتاب الله، ولا يتم تعلم القرآن الكريم إلا بتعلم لغته، فوجب تقعيد ما يصلح من اللسان العربي وسيلة لتعليم القرآن الكريم، فما خالف القرآن الكريم لفظاً وتركيباً وبنية أحجم عن جمعه وتقعيده.

ثانياً: إن اللغويين الأوائل، ومنهم النحويون، كانوا من القراء مثل: أبي الأسود الدؤلي[3]، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج[4]، وعبدالله بن أبي إسحاق[5]،

---

(1) يوسف الحماديّ، النحو في إطاره الصحيح، مكتبة مصر، 1990م، 23.

(2) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، 70.

(3) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد، غاية النهاية في طبقات القرّاء، عني بنشره، ج. برجشتراسر، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، سنة 1932م، 346/1.

(4) ابن الجزري، المصدر السابق، 381/1.

(5) ابن الجزري، المصدر السابق، 410/1.

وعيسى بن عمر[1]، وأبي عمرو بن العلاء[2]، والكسائي[3]، وهم الذين تحملوا العبء الأول في تقعيد اللغة العربية، وبعيد عن الظن أن يتخير هؤلاء القرّاء النحاة من لغة العرب ما يخالف قراءتهم للقرآن الكريم بنية وتركيباً.

ثالثاً: أجمع النحاة على أن القرآن الكريم أصل مصادر السماع؛ لأنه في أعلى درجات التواتر[4]، وبما أن السماع أصل أدلة النحو الإجمالية والقرآن الكريم أصل مصادر السماع، فإننا نؤيد الدكتور إبراهيم عبدالله في قوله: «إن القرآن هو الأصل الأول من أصول النحو»[5] بكل قراءاته، قال السيوطيّ: «أما القرآن فكل ما ورد أنه به قرئ جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية»[6]، ثم قال: «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة»[7].

ويوجد في القرآن الكريم ظواهر نحوية مطردة كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وظواهر نحوية غير مطردة كلغة «أكلوني البراغيث»[8]، ولا نعتقد أن القبيلة الواحد في بيئة زمانية ومكانية واحدة تنطق بظاهرتين نحويتين متباينتين، فاضطر اللغويون إلى التماس شواهد تمثل اللغة غير المطردة، فتعددت القبائل التي احتج بكلامها تعدداً يتناسب مع ما ورد بلغة هذه القبائل في القرآن الكريم وقراءاته،

---

(1) ابن الجزري، غاية النهاية، 613/1.
(2) ابن الجزري، المصدر السابق، 288/1.
(3) ابن الجزري، المصدر السابق، 535/1.
(4) انظر ابن الأنباري، لمع الأدلة، 83. والسيوطيّ، الإصباح في شرح الاقتراح، 154 ويحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 53.
(5) إبراهيم عبدالله، النحو وكتب التفسير، 971.
(6) السيوطي، الاقتراح، 36.
(7) السيوطي، المصدر السابق، 36.
(8) من أمثلة هذه اللغة في القرآن الكريم قوله تعالى:
- ﴿ثمّ عموا وصمّوا كثير منهم﴾ سورة المائدة، آية 71.
- ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ سورة الأنبياء، آية 3.

فقد قيل: «في القرآن خمسون لغة»[1]، مما يدل على أن تحديد قبائل الاحتجاج كما ورد في الخبر المشهور عن أبي نصر الفارابي قول غير دقيق[2].

إذن، فقد صدر النحاة في تقعيدهم للغة العربية عن هدف سامٍ، وهو تقعيد الظواهر النحوية الواردة في كلام العرب على مختلف قبائلهم بشرط أن توافق القرآن الكريم أو قراءاته، ولو بطرف، ولهذا أهملوا تقعيد لغة كل قبيلة على حدة، كما صدروا عن خطة مُحكمة في الحكم على الشواهد النحوية تقوم على درجة اطّراد هذه الشواهد في القرآن الكريم، فما اطرد أصبح قياساً، وما تخلف عن الاطراد كان نصيبه الشذوذ والقلة والندرة، وغيرها من الأحكام الدالة على عدم الاطراد لا الخطأ فقد قال ابن بابشاذ: «والقرآن العظيم في أعلى رتب البيان، منه ما يأتي على أقيسة النحويين، وهو الأكثر، ومنه ما يأتي على غير أقيستهم، وكلٌّ مُسَلَّمٌ متبع كالنص الذي يرتفع معه حكم القياس، فلا يجوز العدول إلى القياس مع وجوده»[3].

ومع أنّ القرآن الكريم أصل مصادر السماع إلا أنه لا يمثل كلّ النحو العربي لأن القرآن الكريم نزل باللغة العربية، وليس هو اللغة العربية، فكان أمام جامعي اللغة مصدران فرعيّان هما: الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

أما الحديث النبوي الشريف فقد اختُلف في جواز الاحتجاج به في النحو، لجواز روايته بالمعنى، واحتمال لحن ناقله، وعلى الجملة فما تحقّق من أنه كلام الرسول صلّى الله عليه وسلم بلفظه ومعناه فهو حجة، وما رُوي بالمعنى وكان روايه واقعاً في عصر الاحتجاج فيحتج به إن أُمِن النقل[4].

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ط3، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،1951م، 351، دار الثقافة، بيروت.
(2) انظر الخبر، السيوطي: الاقتراح، 44–45.
(3) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، 2/434.
(4) انظر حول الاحتجاج بالحديث النبوي: محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق،1960م، 166–180. وخديجة الحديثي، موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، جامعة الكويت، 1977م. وحسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ط١، وزارة الثقافة والشباب، عمان، 1985م. وعبد الجبار علوان النايلة، الشاهد والاستشهاد في النحو، مطبعة دار الزهراء، بغداد، 1976م، 297–337.

وأما كلام العرب الموثوق بصحته وفصاحته، فيحتجّ به نظماً ونثراً[1].

اطّراد المسموع:

اللغة لا بدّ لها من ضوابط وقوانين، وهذه الضوابط والقوانين قامتْ على المسموع المرويّ عن مُعْرِبٍ، فهي ليست دخيلة على اللغة أو مفروضة عليها، فإذا ما جاء بعض الأعراب، ونطقوا كلمة أو كلمات انفردوا بها، ولم يتابعهم أحد فيها، لا يكون من التجني والإجحاف أن يقبل النحويون ما قالوا على أنه قليل لا يقاس عليه، أو نادر لا يحتج به، أو ضرورة دعت إليها قوالب الشعر وأوزانه[2]، ولكن ما القليل؟ وما الكثير؟ وما الشاذ؟ وما النادر؟!

نتفق مع الدكتور عباس حسن بأن هذه الأسئلة لا إجابة مقنعة لها؛ بسبب خفاء المراد الدقيق من القلة والكثرة[3].

وقد كان التفاوت في التواتر بين وجوه الظاهرة الواحدة مصدراً رئيساً للخلاف، فقد أخذ اللغويون والنحاة منذ أبي عمرو بن العلاء بمنهج سديد في استخراج الأحكام، وضبط الظواهر، وهو اعتبار الأكثر – من وجهة نظر كل نحوي على حدة حسب علمه ومعرفته – ولكن ما كان يَفْضُل وراء ذلك من القليل والنادر لم يكن بدّ من معالجته، هل يؤول حتى يردّ إلى الأصل الذي ينتظم الكثير، وهو ما يَشْتهر أن البصرة أخذت به، أم يعتبر هذا القليل أصلاً قائماً برأسه يقاس عليه، وهو ما يُشْتَهر أن الكوفة أخذت به؟[4].

---

(1) السيوطي، الاقتراح،44.

(2) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ط1، دار المعارف، مصر، سنة 1968م، 251.

(3) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، القاهرة، سنة 1978م، 44، 47، 78.

(4) نهاد الموسى، «الخطأ في العربية»، مجلة أبحاث، الجامعة الأمريكية-بيروت، السنة 31، سنة 1983م، 63.

لعل التواتر الذي يوقع الخلاف هو التواتر النسبي غير المطلق، فتواتر رفع الفاعل لا يوقع في الخلاف[1].

حجيّة لغة المسموع:

يجب علينا -كما قال الدكتور عبد الحميد السيد طلب- أن نفرّق بين الاستشهاد بالشعر والاستشهاد بالنثر، فليس من العدل أن نسوّي بينهما في استنباط الأصل، أو الاستشهاد على القاعدة؛ فإنّ طبيعة الشعر تخالف طبيعة النثر، إذ الناثر يملك حرية أكبر في تأليف الكلام، وتركيب الجمل، أما الشاعر فكثيراً ما تلجئه الضرورة أو طبيعة النظم من وزن وقافية إلى مخالفة القواعد المشهورة؛ ولذا كان من السهل على من أراد إنكار قاعدة استشهد عليها بشاهد شعري دون مثال من النثر أن يقول أن ذلك كان لضرورة الشعر، كما فعل البصريون في الرد على الكوفيين في كثير من مسائل الخلاف التي استدلّ فيها الكوفيون على رأيهم بالشعر[2].

المسموع بين الثبات والتطور:

اللغة كائن حيّ ينمو مع الأيّام، ويتطور بمرور الزمان، ولكن لا تكاد توجد تواريخ محددة للتطور، فلا يعني الانتقالُ من طور إلى طور ثانٍ من أطوار الظاهرة النحوية موتَ الطور الأول، بل قد يدور الطوران في الاستعمال، وبنزول القرآن الكريم تم إيقاف تطور بعض الظواهر النحوية، وأحسب أن لقول الدكتور علي أبو المكارم نصيباً كبيراً من الصحة إذ قال: «إن نقطة البدء في الدرس اللغوي للعربية الفصحى تختلف -أو يجب أن تختلف- عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى، وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلاً أن

(1) انظر أصل الكثرة.

(2) عبد الحميد السيد طلب، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، القاهرة، سنة 1977م، القسم الأول، 193.

تقسم إلى مراحل تختلف صوتياً وتركيبياً ودلالياً، وتصور كل مرحلة منها عصراً محدداً بخصائصه الفكرية والثقافية المنعكسة من واقعه الاجتماعي المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية، فإن العربية الفصحى يجب أن تظلّ أكثر ثباتاً من كل تطور سياسي واجتماعي في مجال التركيب بخاصة حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني كما أُريد أن يكون: نصاً لغوياً معبراً عن القيم الكلية للعقيدة الدينية»[1].

ومن هنا سجّل النحاة في نطاق استقرائهم لنصوص اللغة في عصر الاحتجاج بعض مظاهر التطور أو التغيّر أو الانتقال التي كانت تجري على اللغة، وهم يضعون قواعد النحو.. ولم تكن تلك المظاهرُ تلك التي تجب المظاهر السابقة لها، ولم تكن بديلاً عنها، وإنما كانت في الغالب أطواراً حادثة، تتولد في اللغة اتساعاً واستجابة لحركة الحياة، ويظل الأصل والفرع، أو الطور السابق والطور اللاحق يدوران في الاستعمال، ولكن في وظيفتين نحويتين متمايزتين [2].

وأحسب أن من أمثلة هذا التطور الذي سجله النحاة لغة «أكلوني البراغيث» فلعلها طور سابق من أطوار المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد[3]. ولغة القصر في قراءة ﴿إن هذان لساحران﴾[4]. ولغات النقص والقصر والإتمام الواردة في إعراب الأسماء البضعة (الخمسة أو الستة) المضافة لغير ياء المتكلم[5].

وهذه الأطوار التي سجّلها النحاة لم تكن مستعملة عند العرب كلّهم بل كانت تختص بها قبيلة أو عدة قبائل إلا أن النحاة كانوا ينظرون إلى لغات القبائل

---

(1) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت سنة 1975م، 151.
(2) نهاد الموسى، في التطور النحوي وموقف النحويين منه، 80 وفي تاريخ العربية، 193.
(3) انظر رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1982م، 68-72.
(4) سورة طه، آية 63.
(5) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/48-52. وانظر حسن عون، اللغة والنحو، 100.

نظرتهم إلى القرآن الكريم من حيث إنه نص واحد، فكذلك اللغات يجب أن تمثل لساناً واحداً. ومن هنا وضع النحاة من لغات القبائل المتفرقة نحواً يمثل لساناً واحداً خير تمثيل في القرآن الكريم.

وخلع النحاة على لغات القبائل المحتج بها. ألقاباً نحو: المطرد والكثير والغالب والقليل والشاذ والنادر، وهذه الألقاب لا نستطيع تحديد قيمتها العددية بدقّة إلا أنها تدل على المراتب، هذه الفكرة الرائعة التي نجا النحاة بها من تهمة التناقض الشكلي اليسير في أحكامهم النحوية.

ونرى أن معيار الصواب النحوي في فكرة المراتب لا يكون بإجازة جميع الوجوه بل إن الأحكام الموصوفة بالقلة والندرة والشذوذ خطأ في كلامنا صواب محفوظ في عصر الاحتجاج يفيد في غير إقامته اللسان؛ لأنّ إجازة لغة القصر في إعراب المثنى، أو حذف النون دائماً في الأفعال الخمسة[1]، أو إعراب الأسماء البضعة المضافة لغير ياء المتكلم بالحركات يؤدي إلى شيوع الفوضى والاضطراب في كلامنا، وما كانت قواعد النحو إلاّ لمنع الفوضى والاضطراب في العربية.

القياس:

القياس ثاني الأدلة الإجمالية، وهو مصطلح له في أعمال النحويين نسب عريق يبدأ مع ميلاد النحو، ويساير نشأته وتطوّره[2] منتظماً أعمالهم إذ تواتروا يحملون لواءه جيلاً بعد جيل.

-تعريف القياس:

القياس في اللغة التقدير على مثال[3]، وفي أصول النحو تدور تعريفاته على

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 175/1.

(2) مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ط2، دار الفكر، بيروت، سنة 1974م، 74-75.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (قاس).

معنيين: الأول: ما قاله ابن الأنباري في الإغراب: «القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كلُّ مقيس في صناعة الإعراب»[1]. وزاد السيوطي: «وهو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في مسائله»[2] ولذا قيل في حده: «علم مستخرج بالمقاييس»[3]، وقيل في مدحه:[4] إنّما النحو قياسٌ يُتّبع.

وعبر ابن علان عن هذا المعنى للقياس بقوله: «القياس حمل غير المنقول عن العرب على المنقول عنهم إذا كان غير المنقول في معناه، في معنى المنقول عنهم»[5].

والثاني: ما قاله ابن الأنباري في كتاب لمع الأدلة: «القياس تقديراً الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هواعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة»[6].

ومثل ابن الأنباري لهذه التعريف بتركيب قياس في الدلالة على رفع نائب الفاعل الذي هو اسم أسند إليه الفعل مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب الفاعل، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع الفاعل. وإنما أجري على الفرع الذي

---

(1) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 45-46.
(2) السيوطي، الاقتراح، 70.
(3) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 61.
(4) انظر الصفدي، الوافي بالوفيات، 71/21.
(5) ابن علان الدمشقي، داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح -مخطوط- نقلاً عن مقال: عبد الغفار حامد هلال: القياس وأثره في نمو اللغة، في كتاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بحوث ودراسات سنة 1978م، ج1، 15.
(6) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 93.

هو نائب الفاعل بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو[1].

ويظهر أن بين التعريفين تبايناً، ففي حين يوجد في التعريف الأول عنصر مجهول الحكم هو «غير المنقول»، فإن التعريف الثاني لا يوجد فيه عنصر مجهول الحكم، ويهدف القياس في التعريف الأول إلى مُحاكاة العرب في طرائقهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك[2]، في حين يهدف التعريف الثاني إلى تأكيد حكم مقرَّر مسبقاً وتسويغه؛ ولهذا يمكن أن نقول: إن للقياس تعريفين أو مفهومين مستعملين في النحو:

الأول: «القياس هو العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف»[3]، فتؤدي العملية الذهنية إلى الاستنباط[4]. ومما يمثل هذا التعريف قول المازني: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل، ولا مفعول، وإنما سمعت البعض، فقست عليه غيره، فاذا سمعت «قام زيدٌ» أجزت: «ظرُف بشرٌ»، «وكرُم خالدٌ».[5] فالأصل هو السماع أو القاعدة المعيارية والفرع خلافه.

الثاني: القياس عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل لعلة مشتركة بينهما بهدف تأكيد الحكم النحوي[6].

ولعلّ القياس حسب التعريف الثاني ناتج عن التعريف الأول، فليس بعد

---

(1) ابن الأنباري، المصدر السابق،93.
(2) عباس حسن،اللغة والنحو، 22.
(3) فندريس، اللغة، 205.
(4) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار الأطلسي، المغرب، 1983م،91.
(5) ابن جني، شرح تصريف المازني المشهور بالمنصف شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، مطبعة البابي الحلبي، ط1، مصر، سنة 1954م، 181/1 وانظر ابن جنيٌ، الخصائص، 114/1، 360.
(6) انظر قريباً منه: عليّ أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 74.

التوصل إلى حكم في غير المنقول إلا تعليل هذا الحكم وتسويغه بقياس جديد يهدف إلى تثبيت الحكم غالباً.

ولا بد لكل قياس من مستند السماع؛[1] لذا يعد القياس فرع السماع[2].

- أركان القياس:

أركان جمع ركن وهو ما لا يتجزأ من ماهيّة الشيء، فأركان القياس أجزاؤه التي لا يتم إلا بها، وهي أربعة:[3]

1- أصل وهو المقيس عليه.

2- فرع وهو المقيس.

3- حكم.

4- علة جامعة بين الأصل والفرع.

-الأصل (المقيس عليه):

مصطلحاً الأصل والمقيس عليه وافدان من بيئة المتكلمين والأصوليين، فالمقيس عليه عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين[4] أما في عملية القياس النحويّ فالمصطلحان مستعملان بمعنى واحد[5]، لكن مصطلح الأصل أعمّ من مصطلح المقيس عليه، فكلّ مقيس عليه أصل ولا ينعكس.

---

(1) السيوطي، الاقتراح 21.

(2) محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1989م، 342.

(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 93. والسيوطي، الاقتراح، 71. ويحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 62.

(4) علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1978م،107.

(5) الدينوري، ثمار الصناعة، 77.

- **شروط الأصل المقيس عليه:**

الأول: أن يكون المقيس عليه مبنياً على الكثرة النسبية لغيره في الموضوع نفسه[1]؛ لأنَّ القياسَ والأصلَ الحملُ على الأكثر[2] فقلة المقيس عليه لا تُرضى في القياس[3]، ولهذا لا يصحّ القياس على النادر[4]، وهو الذي قلّ وجوده، وإن لم يكن شاذاً[5].

لكنّ حدّ الكثرة غير محدّد بدقة مما أوقع الخلاف بين النحويين، كما في مسألة جرّ رُبّ للضمير إذ اختلف في شذوذه وقلته وقياسه، ورجّح السيوطي أنه ليس قليلاً ولا شاذاً بل هو جائز بكثرة وفصيح، وقال ابن مالك: هو قليل، وفي بعض كتبه شاذ، قال أبو حيّان: وليس بصحيح إلاّ إنْ عنى بالشذوذ شذوذَ القياس وبالقلّة بالنسبة إلى جرّها الظاهر، فإنه أكثر من جرّها الضمير[6].

واللافت أن النحاة خرجوا على أصلهم، فأجازوا أن يكون المقيس عليه قليلاً بشرط موافقته للقياس، إذ أجازوا النسب إلى «فعولة» على «فعليّ» فأجروا «فعولة» مجرى« فعيلة»؛ لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدها أنّ كل واحدة من «فعولة» و«فعيلة» ثلاثي الأصل، وثانيها أنّ ثالث كلّ واحدة منهما حرف مدّ، وثالثها أنّ في كلّ واحدة من «فعولة» و«فعيلة» تاء التأنيث، ورابعها اصطحاب «فعول» و«فعيل» على الوضع الواحد؛ نحو «أثيم» و«أثوم» فقالوا في النسب إلى «شنوءة شنئيّ» قياساً على النسب إلى «حنيفة حنفيّ»[7].

---

(1) محمد عيد، أصول النحو العربي،122.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 261/3. وانظر، الرضيّ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1/ 201.

(3) ابن الخشّاب، المرتجل في شرح الجمل،335.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 11/7.

(5) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب،4 /4.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 179/4-181.

(7) ابن جني، الخصائص، 116/1.

الثاني: لا يصحّ القياس على الشاذ نطقاً وتركاً،[1] فليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه،[2] فمما لا يصحّ القياس عليه نطقا، وإن كثر «قُرَشيّ» و«ثقفيّ» في النسب إلى «قريش» و«ثقيف»، فلا يقاس عليه «حسين» و«كريم»[3]، ولا يقاس على الشاذ تركا، فقد استغنت العرب عن ماضي «يذر» بـ «ترك» فلا يقاس الاستغناء عن ماضي «يزن» و «يقف».

ويغلب على ظنّيّ أنّ مفهوم الشاذ ليس محلّ اتفاق بين النحاة، فقد أجاز السيرافي القياس على قرشي[4]، وقد قيل في حد الشاذ أنه «ما خالف القياس من غير أن ينظر إلى قلة وجوده أو كثرته[5]، وقيل: «الشاذ الكلام الوارد قبل وضع القواعد النحوية إن خالف قاعدة الكل، أو الجمهور على الصحيح، بخلاف ما ورد بعده فإنه إن خالف الكل سمّي ممنوعًا، وإن خالف الجمهور سمي شاذاً»[6].

فالشذوذ يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية، ولكنّ جعل القاعدة النحوية أصلاً وكلام العرب المخالف لها -وإن كثر- فرعاً أمرٌ فيه مدخل لنقد القاعدة النحوية.

الثالث: يجوز القياس على المختلف فيه اعتباراً للقول به لدليل، فهو عند قائله كالمتفق عليه، كقياس «إلا» على «يا» بجامع الحرفية، والقيام مقام فعل، وعمل «يا» نصباً مختلف فيه، كما أن عمل إلا نصباً مختلف فيه[7].

وحاصل الأمر أن شروط القياس كما أوردها النحاة فيها نظر، فالكثرة تناقض القلة، وكلام العرب الموثوق بصحته وفصاحته قد يشذّ عن قواعد النحاة أحياناً، فعلامَ يكون القياس؟!

---

(1) السيوطي، الاقتراح، 73.
(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 615/2.
(3) السيوطي، الاقتراح، 74. وانظر يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 64.
(4) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 29/2 - 30.
(5) الرضي الأستراباذي، المصدر السابق، 4/4.
(6) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 741/3.
(7) السيوطي، الاقتراح، 81، ويحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو 69. وانظر في العامل في المنادى، والعامل في المستثنى. ابن يعيش، شرح المفصل، 127/1، 76/2-77.

حاول الدكتور علي أبو المكارم الانتصار للنحاة في القياس على القليل، فقال:[1]

إنّ القياس على القليل يتضمن:

أولاً: أن يكونَ المقيس عليه لفظاً فرداً لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، يقولُ السيوطي في تقرير موقف العلماء منه: «فهذا يقبل ويحتجّ به ويقاس عليه إجماعاً»[2].

ثانياً: أن ينفردَ بالمقيس عليه المتكلم، ولا يُسْمَعُ من غيره لا ما يوافقه، ولا ما يخالفه، نقل السيوطي عن ابن جنيّ: «والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته»،[3] كقبول ابن جنيّ ما تفرّد به ابن أحمرَ من القول؛ لأن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسَمَتْ طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحدٌ قبله [4].

وحجتا الدكتور علي أبو المكارم فيهما نظر، فعدم النظير يحتاج إلى استقراء دقيق لا نطمئن إلى أن النحاة تمكنوا من تحقيقه، وإن اقتربوا منه.

وأن يرتجل الأعرابي ما لم يسبقه به أحد فيجعل حجّة، فأمر لا تقرّه؛ لأن اللغة ظاهرة جماعية مجتمعية عرفية لا ظاهرة فردية، كما أن الأعرابيّ الفصيح قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سَنَن أصوله، فلا يجوز القياس عليه[5] وكذلك إذا انفرد بما لا نظير له فابن الأنباري لا يجيز القياس عليه حتى يساعده الاستعمالُ العربي الفصيح[6].

(1) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 99.
(2) السيوطي، الاقتراح،49.
(3) السيوطي، همع الهوامع، 51.
(4) ابن جني، الخصائص، 2/21.
(5) ابن الأنباري، الإنصاف، 298/1. وانظر فاضل السامرائي، «موقف ابن الأنباريّ من القياس»، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد3، بغداد، 1972م، 68.
(6) فاضل السامرائي، موقف ابن الأنباري من القياس، 68.

ونميل إلى أنّ شروط المقيس عليه يجب أن تنبثق من نوع القياس المنويّ القيام به، فإذا أردنا من القياس تعليل حكم ثبت بالاستقراء تركنا المسألة لاجتهاد النحاة، كما في تعليل النحاة لرفع الفاعل بأنه محمول على المبتدأ. وقيل المبتدأ محمول عليه، وقيل هما أصلان.

أما إذا أردنا من القياس الوصول إلى حكم جديد، جعلنا الكثير مقيساً عليه، فان لم يكن للمقيس مقيس عليه كثير، بحثنا عن نظير له وألحقناه به. فإن كان المقيس على غير مثال سابق أحلنا أمره إلى العلماء للاجتهاد فيه، لأن الاجتهاد اللغوي بكل صوره باب يجب ألاّ يغلق أبداً.

وأيّاً كان نوع القياس وهدفه فمن شروطه ألاّ يخرج عن سَنَن العربيّة[1] في تركيبها واشتقاقها، ومن ضوابطه قول النحاة: «الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة»[2]. «وما يؤدي إلى اللبس يُجتنب»[3].

- الفرع (المقيس):

الفرع هو الركن الثاني من أركان عملية القياس، يسميه المتكلمون مقيساً، والأصوليون فرعاً[4]، ويأخذ النحاة بالاسمين معاً[5]، وإن كانت تسمية الفقهاء الأصوليين هي الغالبة على أعمال النحويين.

وللمقيس صورتان، أولاهما أن يكون مجهول الحكم غير منقول عن العرب فيقاس على المنقول عنهم؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[6].

---

(1) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، 108.
(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 179/7.
(3) السيوطي، المصدر السابق، 314/2.
(4) علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، 87.
(5) الدينوريّ، ثمار الصناعة، 77.
(6) ابن جني، شرح تصريف المازني، 181/1.

وثانيتهما: أن يكون المقيس معلوم الحكم، فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم، ويجعلون وجه المشابهة علة كإلحاق نائب الفاعل بالفاعل بعلة الإسناد فيكون الحكم الرفع.

وشرط المقيس أن يرتبط بالمقيس عليه بعلة تؤدي إلى تمتع المقيس بحكم المقيس عليه.

العلّة:

للعلة في النحو العربي جذور عميقة تعود إلى تفتّق النحو العربي على شكل قواعد أولية بسيطة عند الجيل الأول من النحاة، وقد تطورت العلة وتعقدت مسالكها وتشابكت، وتعددت معانيها، شأنُها في ذلك شأنُ النحو نفسه، فجرت فيه مجرى الدم من الإنسان، إذا التمس النحاة في العلة أن تكون محامياً يدافع عن قواعدهم، ولا سيما القواعد المعيارية منها.

يقوم مفهوم العلة في النحو على الأثر الذي يحدثه المؤثر، فإذا علمنا أن النحاة نظروا إلى النحو نظرة المسلمين إلى الكون والطبيعة، فالكون مُحْدَث، والله سبحانه وتعالى مُحْدِثٌ له، أدركنا جعل أحكامهم عاملة محدثة، ومعمولة محدَثة، وأدركنا ربطهم العامل والمعمول بأثر في المعمول يدل على العامل، فإذا تغير الأثر تغير العامل، فأصبح الأثر دليلاً لإثبات المؤثِّر، وسبباً في وجود المعلول على تلك الحالة، وهو الدليل عليه، وبما أنّ العلة تقوم على الأثر، فما ليس فيه أثر ليس محلاً للعلة، ولهذا فإن الأصل الذي لا يفتقر إلى غيره لا يعلل، على حين يُعَدُّ الفرع محلاً صالحاً للعلة لافتقاره إلى الأصل، وهذا يفسّر قول النحاة: «الأصل لا يُعَلَّل»[1].

وفي عملية القياس تأخذ العلة معنى المشابهة التي يعبر عنها النحاة بمصطلح

(1) ابن معطي، الفصول الخمسون، 167.

يناسب كل عملية قياس على حدة، فمشابهة نائب الفاعل للفاعل يعبر عنها النحاة بالإسناد، ومشابهة «إنّ» في العمل للفعل يعبر عنها النحاة بكون «إن» مبنية، ومكونة من ثلاثة أحرف، ومتضمنة معنى الفعل، وتستلزم معمولها استلزام الفعل لفاعله. فالعلة هنا مركبة.

وتتحقق العلة بأدنى مشابهة بين أصل وفرع مشتركين في حكم واحد مع أن النحاة يصورون العلة سالكة بالفرع طريق الارتباط بالأصل ومرشدة إليه.

ويرتبط الأصل والفرع بفكرة القوة الفوقية، فهناك أصل قوي فوقيّ، وفرع ضعيف سفليّ، ولا يمكن للفرع الضعيف أن يرتقي إلى رتبة الأصل القويّ، لأن فرعيته مستند تفوّق الأصل عليه، فإن زالت أصبح أصلاً، وعندها يختلّ نظام هذه الفكرة ويضطرب، ولهذا لا بدّ للفرع أنْ ينحط عن رتبة الأصل إقراراً بفرعيته وحاجته إلى الأصل.

إذن، فالعلة النحوية مبنية بناءً فلسفياً نَفَرَ منه أبو حيان الأندلسي، فقال: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما تطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات، ومناقشات، وردّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحروف، خصوصاً ما صنّفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك، وما يحصل في أيدينا شيء من العلم»[1].

وبعد أن درس الدكتور مازن المبارك العلة النحويّة، قال: «أنست النحاةَ الفلسفةُ صنعتهم وواجبهم، فإذا هم أمام العلة، أو أمام (العامل) فلاسفة لهم قواعدهم وأحكامهم»[2].

ولسنا نهدف إلى دراسة العلة، وتطور مفهومها وأنواعها، ومسالكها،

---

(1) محمود أحمد أبو كتّة، دراسات في النحو العربي، جامعة بيت لحم، بيت لحم، 1987م، 129.

(2) مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، 99.

وقوادحها، وغيرها من مباحث العلة لكي لا نخرج عن نطاق بحثنا، ولذا سنكتفي بإبراز اتكاء النحاة على العلة بعض أحكامهم في القياس.

في باب الاسم الممنوع من الصرف يرى النحاة أن الأصل في الاسم الصرف وغير المصروف فرع، ويجعلون هذه الفرعية علة لعدم صرف الاسم الممنوع من الصرف، فقيل: «العلل المانعة من الصرف فروع زوائد على أصل الاسم، وإنما كانت فروعاً لأن المعدول فرع عن المعدول عنه، والتأنيث فرع على التذكير، والجمع فرع على الواحد، والعجمة فرع على العربية، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم، والمزيد فرع على غير المزيد، والوصف فرع على الموصوف، والتركيب فرع على الإفراد، والتعريف فرع على التنكير»[1].

فالنحاة توسلوا علة الفرعية لتثبيت حكمهم في باب الممنوع من الصرف فاجتهدوا في استنباط علل الممنوع من الصرف.

وبعد أن قاس جمهور النحاة الفعل المضارع على الاسم المعرب أعطوه الرفع والنصب، وحرموه الجر لأنه فرع، والفرع ينحط عن الأصل[2].

وعلل جمهور النحاة اختصاص تاء القسم الجارّة بلفظ الجلالة بكونها فرعاً[3].

و«ما» العاملة عمل «ليس» لا تتصرف تصرّف «ليس» لأنها فرع عليها[4]. كذلك «لات» تنقص عن «لا» العاملة عمل «ليس» لأنها فرع عليها[5].

وقد جعل النحاة العلة ميداناً يتسابقون فيه للفوز بحكم نحوي دقيق صائب أو قريب منه. فبعد الاتفاق على أنّ خبر «إنّ» المؤكدة مرفوع، اختلفوا في رافع

---

(1) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 437/1.
(2) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 168/1، والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 44/1.
(3) ابن معطي، الفصول الخمسون، 167. والسيوطي، همع الهوامع، 235/4.
(4) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 433/1.
(5) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 896/2.

الخبر، فقال الكوفيون: أجمعنا أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإن كانت فرعاً فهي أضعف منه؛ لأنّ الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي أنْ لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول لأنّا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها.

وردّ البصريون بأن المرفوع مشبّه بالفاعل، والمنصوب بالمفعول، وقدّم على المرفوع لأنّ عمل «إنّ» فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفرع... وحصل الانحطاط عن الرتبة بالمخالفة إذ قُدِّم المفعول، وأُخِّر الفاعل[1].

ومن العلل التي جرّت على الفرع حكم الأصل قول النحاة: إن جمع المؤنث السالم ينصب ويجرّ بالكسرة، وإن كان فتح التاء ممكناً، وقد ورد في قول أبي خيرة الأعرابي: «استأصل الله عرقاتَهم»[2] لكنْ، عدلوا -العرب- عن فتحها مع إمكانه حملاً للفرع على الأصل فيما لزم الأصل من الحكم، وذلك أن المؤنث فرع على المذكر، فجمعه فرع على جمعه، والجمع الصحيح المذكر قد استقرّ أن نصبه محمول على جرّه، فهما مشتركان في الياء، فشركوا بين نصب جمع المؤنث الصحيح وجرّه في الكسر ليجري الفرع على حكم الأصل، فلا يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله[3].

وأحسب أن الحدود الفاصلة بين الفرع وبعض معاني العلة تكاد تمحي في القياس لتسوغ الظن القوي بأن الفرع علة الأصل لأنّه المستهدف في عملية القياس.

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم22، 1/176-185. والعكبريّ، التبيين، 333-340.

(2) انظر ابن جني، الخصائص، 3/307.

(3) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 71.

- الحكم

الحكم النحويّ ثمرة عملية القياس، وغايتها، يتطلبه النحاة حتى إذا ما عرفوه راحوا يحيطونه بالحجج والبراهين، ويسمون اتباعه واجباً، والخروج عنه ممتنعاً، وبين الوجوب والامتناع أحكام لا يكاد يتفق عليها النحاة.

ويقسم الحكم النحوي عند السيوطي إلى ستة أقسام هي:(1)

- الوجب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول.

- الممنوع: كأضداد ذلك.

- الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ كقول زهير(2):

وإنْ أتاه خَليلٌ يومَ مسألةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ.

- القبيح: كرفع المضارع بعد شرط مضارع، كقول الشاعر(3):

يا أقرعُ بنَ حابس يا أقرعُ   إنّك إنْ يُصرعْ أخُوك تُصرَعُ

- خلاف الأَولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيداً.

- الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا موجب له.

يبدو أنّ هذه الأقسام وافدة من كتب الفقه لا النحو، لأننا لا نكاد نلمحها في كتب النحو، إضافة إلى أنها أحكام مقتضية للتوضيح والتحديد إذ لم يحدد السيوطي أيًا منها بل اكتفى بمثال يصعب القياس عليه، مما يدلّ على أن حدّها لم ينضج تمام النضوج في ذهن السيوطي.

---

(1) السيوطي، الاقتراح،29.

(2) زهير بن أبي سلمى، ديوانه، 153. وانظر سيبويه، الكتاب، 66/3. ابن الأنباري، الإنصاف، 2/ 655. البغدادي، خزانة الأدب، 48/9.

(3) سيبويه، الكتاب، 67/3. وابن يعيش، شرح المفصل، 158/8.

وأحسب أن من الحكمة تقسيم الحكم النحوي إلى ثلاثة أقسام فقط هي: الوجوب، والجواز، والامتناع؛ لأنّ هذه القسمة أقرب إلى طبيعة النحو، وقد أقام ابن يعيش الصنعاني كتابه «التهذيب الوسيط في النحو» على هذه الأحكام الثلاثة في أبوابه كلّها(1).

-صور القياس:

1- قياس فرع على أصل:

لعلّ قياس فرع على أصل من أكثر صور القياس شيوعاً في النحو، ومن أمثلته حديث النحويين عن أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ في الرفع أصل والفاعل فرع عليه؛ لأنه مبدوء به في الكلام، ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم، والمبتدأ عامل ومعمول، والفاعل معمول لا عامل، وخبر المبتدأ مؤخر عن المبتدأ، أما خبر الفاعل الذي هو الفعل في المعنى لأنه مسند فمقدم على الفاعل(2).

وقيل: الفاعل أصل للمبتدأ، وسائر المرفوعات؛ لأن مدار الكلام على مَعانٍ ثلاثة، منها معنى الفاعلية، ولأنّ الرفع لم يدخله للفرق بينه وبين غيره، فالأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، ولأن عامل الفاعل لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، حتى قيل: العامل اللفظي أصل للعامل المعنوي(3).

وقيل: الأصل في المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، إنما هو المبتدأ والفاعل، لأن الخبر محمول على المبتدأ، ونائب الفاعل محمول على الفاعل، فقد صار أصل الرفع

---

(1) انظر ابن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو،178،183، 203،194، 210، 220، 231.

(2) انظر ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، 355/1. ابن يعيش، شرح المفصّل، 73/1-74. والسيوطي، المطالع السعيدة، 3/2-4.

(3) انظر ابن الخشّاب، المرتجل في شرح الجمل، 313-315. ابن يعيش، شرح المفصل، 73/1-74. والسيوطي، همع الهوامع، 3/2-4.

شيئين، المبتدأ وما حمل عليه، والفاعل وما حمل عليه، والفرق بينهما أن عامل المبتدأ معنوي، وعامل الفاعل لفظي[1].

وقيل المبتدأ والخبر أصلان في الرفع، والفاعل ونائبه أصلان في الرفع، فلا موجب للحمل والتفريع[2].

قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة[3].

وقاس النحاة اسم الفعل على الفعل في العمل،[4] فقالوا: إذا كان الأصل الذي هو المسمّى لازماً، كان الاسم الذي هو الفرع باللزوم، وعدم التعدّي أولى، فمن ذلك «صه» بمعنى «اسكتْ»، و «مه» بمعنى «اكففْ»، وهما اسمان لازمان، لأنهما اسم لفعل لازم، واسم الفعل مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو فعل الأمر[5].

وشجر خلاف بين النحويين في قياس فعل الأمر، فبعد الاتفاق على أنه فرع المضارع اشتقاقاً[6] اختلف في بنائه وإعرابه، فذهب الكوفيون إلى أنه مُعْرَب، لأن الأصل في المضارع الإعراب وهو بعضه، ولا مقتضي لبنائه، وذهب البصريون والجمهور إلى أنه مبني، لأن الأصل في الأفعال البناء، والأمر فعل، فهو مبني، ولا مقتضي لإعرابه[7].

---

(1) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة،2/289-290. وابن مالك، جمال الدين عبدالله محمد، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، 42-43.

(2) الرضيّ الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 1/66-67. وابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي 1/617.

(3) السيوطي، همع الهوامع،2/4.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/229.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 4/31.

(6) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 1/32.

(7) انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 72، 2/523-549. والسيوطي، المطالع السعيدة، 68. السيوطي، همع الهوامع، 1/47.

ومن صور قياس فرع على أصل قياس أدوات الباب على بعضها، إذ اختلف النحاة في «إنّ» المكسورة، و«أنّ» المفتوحة، فقيل: المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق جملة فهو من كل وجه أصل، ولأنّ المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة مفتقرة إلى زيادة، ولأن المفتوحة تصير مكسورة، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمكسورة عاملة غير معمولة في حين المفتوحة عاملة ومعمولة، والمفتوحة كبعض الاسم. وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون: كل واحدة أصل بنفسها. حكاهما أبو حيان[1].

وحديث النحاة عن «أمّ» الباب هو من قياس فرع على أصل، لأن الأمّ من المصطلحات التي تواطئ معنى الأصل.

ويلقانا في كتب النحو نمط آخر من قياس فرع على أصل، وهو قياس علامات الإعراب، فالأصل في علامات الإعراب الحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها[2]؛ للحجج التالية:

أولاً: الإعراب دالّ على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب.

ثانياً: الحركة أسير من الحرف، وهي كافية في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرض بالأخص لم يصر إلى غيره.

ثالثاً: الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلاً أصلياً على الإعراب، لأدى إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك [3]، والأصل عدم الاشتراك[4].

---

(1) المراديّ، الجنى الداني، 387. والسيوطي، المطالع السعيدة 226-227.
(2) انظر ابن برهان العكبري، شرح اللمع.
339/2 وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 178/1-179.
(3) انظر العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، مخطوط مصور على ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم (4902)، ظ4-5.
(4) انظر العكبريّ، التبيين، 158.

2-قياس فرع على أصل مقدّر (الأصل مرفوض):

في هذه الصورة من القياس لا يجيز النحاة استعمال الأصل، بل يمنعونه ويُنيبون عنه فرعه إذ أصّلوا أنّ الأصل المرفوض يمنع إظهاره[1].

ومن أمثلة هذه الصورة حديث النحويين عن خبر كاد وأخواتها، قال ابن يعيش عن بيت الحماسة[2].

فأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آئبا   وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

أن الشاعر استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض: موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله: كدت قائماً، ومثله في مراجعة الأصل المرفوض قول الشاعر:[3]

أكثرت في العذل ملحّا دائماً   لا تكثرنْ إني عسيتُ صائما

ومن ذلك «عسى الغوير أبؤساً»[4]. فاستعمل الاسم موضع الفعل[5].

لقد بنى النحاة فكرتهم عن الأصل المرفوض في خبر «كاد» على ما قرروه من أن المفرد أصل والجملة الواقعة موقعه فرعه، ولمّا كانت «كاد وأخواتها» تدخل على الجملة الاسمية تعيّن أنّ خبرها مؤول بمفرد، كما يؤول خبر المبتدأ بمفرد.

واللافت أن الأصل المرفوض إذا ورد في شاهدٍ أو أكثر عدّه النحاة تنبيهاً على الأصل،[6] وعدّ الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجنّي هذا التنبيه من فوائد الشذوذ[7].

(1) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 833/2.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 13/7.
(3) رؤبة، ديوانه (الملحقات)، 185. وابن يعيش، شرح المفصل، 14/7 وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 324/1. والبغدادي، خزانة الأدب، 316/9، 317.
(4) سيبويه، الكتاب، 51/1. والميداني،أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، أحمد بن محمد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1398 و 424/15.
(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 13/7-14.
(6) انظر، ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 909/2-910.
(7) فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م، 49.

3- قياس فرع على فرع (فرع الفرع):

في هذا النمط من القياس يصبح الفرع أصلاً لفرع جديد، ومن أمثلته عد النحاة (كان) فرعا في العمل على الفعل، وعد (ليس) فرعا على (كان) في العمل، وعد (ما) العاملة عمل ليس فرعا على (ليس) في العمل[1].

ويقول ابن برهان: «كان الناقصة فرع في العمل على (ظننت)، و(ظننت) فرع في العمل على (جعل)، وذلك أن قوله تعالى: ﴿جعلناكم أمة﴾[2] فعل مؤثر دخل على المبتدأ وخبره؛ لأن الكاف والميم من الأمة، ثم تفرع على ذلك: ظننت زيداً قائماً، وهو فعل غير مؤثر، ثم تفرع على (ظننت): كان زيد قائما، وهو فعل غير مؤثر إلا أن ظننت أصل له لدلالته على المصدر، كما تدل (جعلنا) على المصدر، و(كان الناقصة) لا تدل على المصدر، و(إن) فرع في العمل على (كان الناقصة)، و(لا النافية للجنس) فرع في العمل على (إنّ)[3].

وينبني على قياس فرع على فرع إجماع النحاة أنّ الأصول ليس في مرتبة واحدة، فالأصل الأقوى والأوّل ما أخذ استحقاق أصالته بنفسه ووضعه، أمّا ما كان فرعا لأصل وأصلاً لفرع آخر، فهو دونه في القوة والرتبة.

يقول الجرجاني: «الباء في القسم الأصل، تدخل على المظهر والمضمر، والواو فرع على الباء فلا تدخل إلاّ على المظهر، فتنقص عن الباء بدرجة، والتاء فرع على الواو، فتختص باسم الله تعالى، ولا يكون لها تصرف، فانها فرع الفرع، فهي بعد الباء بدرجتين»[4].

---

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 433/1.

(2) سورة البقرة، آية 143.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 799/2. ابن جمعة الموصليّ شرح ألفية ابن معطي، 938/2.

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح،838/2-839.

ولم يمنع كثرة استعمال الواو من عدها فرعاً على الباء، قال ابن جمعة الموصلي: «ولا يستنكر كثرة الفرع وقلة الأصل»[1].

4- قياس أصل على أصل (التقارض):

وكما يقيس النحاة الفرع على الفرع يقيسون الأصل على الأصل، ويسمون هذه الصورة من القياس «التقارض»، وهو أن يستعير كل واحد من الأصلين من الآخر حكما، هو أخص به فأصل «غير» أن تكون وصفا، والاستثناء فيها عارض معار من «إلاّ»[2].

ومن أمثلة هذه الصورة من القياس إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال، وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم، إذ قيس الإهمال في «إن» الشرطيّة في نحو(فإن لا تراه فانّه يراك)[3] على الإهمال في «لو»، وقيس الجزم في «لو» نحو[4]:

لو يشــأْ طابه ذو مَيعةٍ لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ

على الجزم في «إن» الشرطية[5].

وبسبب استواء ركني القياس في هذه الصورة من القياس في الأصالة، لا يمكن طرد حكم الأصل على المقيس، لأن المقيس أصل؛ ولهذا يتبادل الأصلان حكم كل منهما تنبيهاً على أصالتهما معاً.

---

(1) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 422/1.
(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 333/1.
(3) السيوطي، المصدر السابق، 334/1.
(4) انظر السيوطي، المصدر السابق، 334/1.
والبغدادي، خزانة الأدب، 11،298.
(5) انظر، ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ٦٩٨/٢. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 334/1.

5- قياس النظير على النظير:

النظير: هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه[1]، ويشبه قياس النظير على النظير قياس الأصل على الأصل في أنه قياس بين متساويين إلا أنه يختلف عنه في أمرين:

أولهما: أنّ الأحكام فيه تتساوى ولا تتبادل.

ثانيهما: أنّ النظير قريب عقلاً ومنطقا من نظيره، فالعلة فيه واضحة، أما في قياس الأصل على الأصل فلا قرب في العلة بين الأصلين إلا النص المحتج به.

وقياس النظير على النظير ثلاثة أنواع:

الأول: قياس نظير على نظير في اللفظ:

ومن أمثلته زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدريّة الظرفية ،كقول الشاعر:[2]

ورجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتهُ   على السِّنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

قياساً على (إنْ) بعد (ما) الموصوليّة، كقول الشاعر:[3]

يرجّي المرءُ ما إنْ لا يُلاقي   وتعرِضُ دون أبعدهِ الخُطوبُ

لأنهما بلفظ (ما) النافية[4]

فشرط هذا النمط من القياس اتحاد النظيرين لفظا لا معنى، كما في بناء

---

(1) الرماني، الحدود، 72.

(2) انظر سيبويه، الكتاب، 222/4. وابن جني، الخصائص، 110/1. وابن منظور، لسان العرب (أنْ)، والبغدادي، خزانة الأدب، 443/8.

(3) المراديّ، الجنى الداني210. والسيوطي، همع الهوامع، 125/1 والبغدادي، خزانة الأدب، 440/1-443.

(4) محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، 203-204.

باب (حذامِ) على الكسر تشبيهها له بـ(دَرَاكِ ونَزَالِ)[1]. مع أنّ الأول اسم، والآخر اسم فعل إلاّ أنّ وزنهما واحد.

الثاني: قياس نظير على نظير في المعنى:

ومن أمثلته جواز «غير قائم الزيدان» حملاً على «ما قام الزيدان» لأنه في معناه، وإن اختلفا صورة، فان النفي الذي تدل عليه (ما) دلت عليه (غير)، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر[2].

الثالث: قياس نظير على نظير لفظاً ومعنى:

ومن أمثلة هذا النوع من قياس النظير منع جمهور النحاة «أفعل التفضيل» أن يرفع الظاهر لشبهة بـ «أفعل» في التعجب وزناً باعتبار اللفظ، ومأخذاً وإفادةً للمبالغة باعتبار المعنى، فالشروط المطلوبة لبناء أفعل التفضيل مشروطة في التعجب أيضاً[3].

6- قياس النقيض على النقيض:

النقيض: هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة،[4]. وقد أصّل النحاة أن الشيء كما يحمل على نظيره يحمل على نقيضه[5]، ومن أمثلة قياس النقيض على النقيض استحقاق (لا) النافية للجنس عمل (إن) في قولنا: «إنّ زيدا منطلق، لأنها نقيضة (إن) من حيث كانت نفياً، وكانت (إنّ) إثباتاً وتوكيداً، وهم -العرب- يجرون الشيء مجرى نقيضه[6].

---

(1) محمود فجال، المرجع السابق، 205.
(2) محمود فجّال، الإصباح في شرح الاقتراح، 205.
(3) محمود فجال، المرجع السابق، 206.
(4) الرمّاني، الحدود، 72.
(5) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 799/2.
(6) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 799/2. وانظر، السيوطي، همع الهوامع، 294/2.

ومن قياس النقيض النصب بـ «لم» حملاً على «لن» كقول الشاعر[1]:

في أيِّ يوميَّ من الموتِ أفرّ ... أيومَ لم يقْدرَ أم يوم قُدِر

فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل[2].

7- قياس الأصل على الفرع:

قياس الأصل على الفرع نقيض قياس الفرع على الأصل، وهو يدل على قوة الفرع، قال ابن جنيّ: «الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع، والشهادة له بقوة الحكم»[3].

ومن أمثلة هذا القياس قول ابن عصفور: «ألا ترى أن الأسماء تُحْمَل على الحروف فتُبنى، وإن كانت الأسماء قبلها، لأنّ البناء أصل في الحروف، والإعراب أصل في الأسماء»[4].

ومن حمل الأصل على الفرع حذفُ الحروف للجزم في بعض الحالات، وهي أصول، حملاً على حذف الحركات له، وهي فروع زوائد[5].

وقيل إنّ إعراب الأسماء الخمسة بالحروف، وهي مفردة حملٌ على المثنى والجمع،[6] مع النحاة قرروا أن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف[7]. والمفرد أصل للمثنى والجمع[8] فحقّ الأصل الأصل، وحق الفرع الفرع.

---

(1) المراديّ، الجنى الداني، 267. وابن منظور، لسان العرب، (قدر).
(2) السيوطي: الإصباح في شرح الاقتراح 207-208 وانظر حاشية الصفحتين عينهما.
(3) ابن جنّيّ، الخصائص، 158/1 .
(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 99/1.
(5) ابن جنّيّ، الخصائص، 307/1، وانظر السيوطي، الاقتراح ، 75-76.
(6) ابن جني، الخصائص، 309/1.
(7) انظر ابن برهان، شرح اللمع، 339/2-340. وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1 /278.
(8) ابن الأنباري، الإنصاف، 237/1.

- دلالة صور القياس:

أ-نسبيّة الأصليّة:

مع أن النحاة، أخذوا أنفسهم بفكرة الأصل والفرع في القياس إلا أنّهم أعطوا لعقولهم شيئاً من الحرية في كيفية إقامة القياس، مما أدّى إلى اختلافهم في تحديد الأصل والفرع في المسألة الواحدة، كاختلافهم في أصل المرفوعات على أربعة أقوال عرضناها. واختلافهم في بناء الأمر وإعرابه.

وتنقل لنا كتب النحو اختلاف النحاة في حركات الإعراب وحركات البناء، أيّهما أصل؟[1]، واختلافهم في أصل حركة ياء المتكلم[2]، وغيرهما.

وهذه الصور من الخلاف في تحديد الأصل والفرع في المسألة الواحدة تدل على أن مقياس الأصيلة والفرعية في عملية القياس الشكليّ نسبي، يخضع للاجتهاد الشخصي، حتى إننا يمكن أن نطلق على عملية القياس هذه اسم «الاجتهاد» موافقة للدكتور عبد الحميد السيد طلب[3].

ولا نطمئن إلى أن نسبيّة الأصيلة في القياس ناجمة عن اختلاف البصريين والكوفيين، لأنّ نحاة البلدين وغيرهما أطبقوا على الأخذ بالأصل والفرع في القياس، ولم يخرجوا عن الإيمان به منهجاً من مناهج دراسة النحو، ولم يتميز النحاة المسمون بالكوفيين بمنهج خاص في بناء الأصول والفروع في القياس يختلف اختلافاً جوهرياً عن منهج النحاة المسمَّين بالبصريين، وما صور الخلاف في النحو إلا صدى للحرية الفكرية في البحث والدراسة ضمن الأصول العامة المتفق عليها، وهي تسهم في إغناء النحو وخدمة نصوص اللغة العربية بوجوه من التفسير والتأويل لا تخرج عن أصول النحو، إذ لا تخرج أسباب الاختلاف في القياس في مجملها عن الأسباب التالية:

---

(1) انظر السيوطي، المطالع السعيدة، 92. والأشباه والنظائر في النحو، 42/2.

(2) انظر السيوطي، المطالع السعيدة، 437.

(3) عبد الحميد السيد، تاريخ النحو وأصوله، 74.

الأوّل: أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي، فيقتصر الأمر على السماع[1].

الثاني: الاختلاف في تحديد القلة والكثرة والشذوذ[2].

الثالث: اختلاف نظر النحاة في الشاهد رواية وصاحباً[3] كأن يستدل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر بقول الشاعر:[4]

سيُغنيني الذيْ أغنَاكَ عنّي   فلا فقرٌ يدومُ ولا غِنــاءُ

فيردّ المعترض بأنّ الرواية الصحيحة (غناء) بفتح الغين فهو ممدود أصلاً[5].

ومن أمثلة الاعتراض على القياس لجهل صاحب البيت قول الكوفيين[6]

أردت لكيما أن تطيرَ بقِربتي   فتتْركَها شناً ببيداء بلقع

إذ قال البصريون: «البيت غير معروف، ولا يعرف قائله فلا يكون حجّة»[7]، وعلق المحقق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله:

«لا نرى لك أن تقرّ هذا -لا في هذا الموضع ولا في غيره، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين- فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء، وهي غير منسوبة، ولا لها سوابق أو لواحق»[8].

---

(1) محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، سنة 1953م، 48.

(2) محمد الخضر حسين، المرجع السابق، 49.

(3) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 47.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك 297/4، وابن منظور، لسان العرب، (غنا)، والبغدادي، خزانة الأدب، 481/8، 484-485.

(5) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب،47.

(6) ابن الأنباري، الإنصاف، 580/2، وابن هشام، أوضح المسالك، 154/4.

(7) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 583/2.

(8) محمد محيي الدين عبد الحميد، الانتصاف من الإنصاف، حاشية مطبوعة على الإنصاف، 583/2.

وقال الأستاذ سعيد الأفغاني عن البيت السابق بأنه لا يعرف له قائل، والوجه ألا يستشهد بقول المجهول[1].

ونرى أنّ ما تسرب إليه الاحتمال بطل به الاستدلال[2]، من أي وجه كان إلا إنْ كان الاستشهاد به على سبيل المتابعة والتقوية لا على سبيل بناء القواعد العامة؛ لأن قواعد الباب لا تثبت بالمحتملات[3].

الرابع: التأويل، وهو أساليب مختلفة تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد بصب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه النصوص[4]، وهو باب لمهارة النحاة العقلية فيه نصيب كبير منه، كأن يستدل على جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر بقول الشاعر:[5]

وممن ولدُوا عامرُ م ذو الطولِ وذو العرضِ

لأنه ترك صرف (عامر) وهو منصرف، فدلّ على جوازه، فيقول المعترض عليه: إنما لم يصرفه؛ لأنه ذهب إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب[6].

تسويغ الأحكام النحوية

استعان النحويون بالقياس في تثبيت أحكامهم النحوية، ولا سيما أحكام المسائل الشاذة، فقد شذ النصب بحرف الجزم (لم) كما في قراءة ﴿ألم نشرحَ﴾[7] وشذ الجزم بحرف النصب (لن)، كما في قول الشاعر:

---

(1) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، حاشية المحقق، 47.
(2) ابن الأنباري، الإنصاف، 729/2.
(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 544/1.
(4) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 262.
(5) ذو الأصبع العدواني، ديوانه، 48. وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، 68/1، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 3 /1510.
(6) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 49.
(7) انظر أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرّم، معجم القراءات القرآنية، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1984م، 187/8.

لن يخبَ الآن من رجائك   من حرّك من دون بابك الحلق

فســوغ النحـاة هذا الشـذوذ بحـمل حكم كل أصل منهـمـا على الآخر باسم التقارض(1).

وسوغ النحاة مشابهة (لا) النافية للجنس لـ (إنّ) في العمل بقياس الأولى على الثانية قياس نقيض، وعندما عملت (لا) عمل ليس سوّغوا عملها بقياسها على (ليس) قياس نظير(2). فكان القياس أداة النحاة في تسويغ تناقض عمل «لا».

وبلغ من تسخير النحاة القياس أن سوّغوا باستعماله أحكاماً نحوية مطردة لا شبهة فيها كتسويغ رفع المبتدأ بحمله على الفاعل أو العكس كما مرّ بنا، مما يدلّ على أن هدف هذا القياس تسويغ الحكم النحوي وتعضيده وتقويته.

- مفهوم الأصل في القياس الشكلي:

قلنا إن المقيس عليه يسمى الأصل في القياس الشكلي، ورأينا أن الأصل يرد بعدة معان، هي:

-أن يكون الأصل هو حكم الباب النحوي كقياس رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل.

- أن يكون الأصل فرعاً صالحاً ليقاس عليه فرع آخر أقل منه رتبة، كقياس(ما) العاملة عمل (ليس) على (ليس) وقياس (ليس) على (كان).

- أن يكون الأصل نظيراً له نظير، يقاس عليه.

- أن يكون الأصل وجهاً مرفوضاً من وجوه الاستعمال اللغوي.

والفرع في عملية القياس خلاف الأصل.

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 333/1.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 194/2.

- رأي الباحثين المحدثين في القياس الشكلي

رأى بعض الباحثين المحدثين[1] أنّ استخدام هذا النوع من القياس في النحو غير مسوّغ، ولا موجب له، فقد رآه الدكتور عبد المجيد عابدين من صور التفاعل بين الفقه والنحو، وليس من صميم النحو[2].

وقال الدكتور تمام حسان: «للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم، لأن نشاطهم كلّه يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية، أما اللغة ومنشؤها العُرف، فإنها تبعد عن القياس بُعْدَ العُرف عنه، والأولى أن تُدرس كلّ حالة على علاتها في ضوء استقراء شامل، وأن تُستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وألاّ يُحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر»[3].

وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: «استخدام القياس واستخراج النحو وتعليله غير مقبول في العلم اللغويّ، وهو من غير شكّ استخدام لوسائل غريبة عن طبيعة هذا العلم اللغويّ، وهو من غير شكّ أيضاً تأثر بالمنهج الكلاميّ، وما أبعد المنهج الكلاميّ عن مادّة لغوية سبيلها الاستقراء»[4].

وأرى أنّ استخدام القياس في النحو له ما يسوغه؛ لأن النحاة بهذا النوع من القياس الشكليّ يقومون بتقرير حكم معروف مسبقا ثبت بالاستقراء، ولكنهم لما أقاموا النحو على ردّ أحكامه وظواهره إلى أصل واحد اضطروا لتسويغ تعدد الأدوات أو الأنواع التي تشابه أصلهم وثبت استعمالها في كلام العرب بالقياس.

فبعد أن جعلوا (كان) الأصل في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وجدوا أنه ثبت بالاستقراء أن هناك مجموعة من الأدوات تعمل عمل (كان) نفسه، فكانوا أمام أمرين:

---

(1) سبق عرض رأي ابن مضاء المعارض لهذا القياس في موضعه من البحث في الفصل الثاني.

(2) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط1، مطبعة الشبكشي، القاهرة، 1951م، 108.

(3) تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفيّة، 42.

(4) إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، 18.

أولهما: أن يقرّوا بأن جميع هذه الأدوات أصول في العمل أصالة (كان) وعندها يكونون قد خرجوا عن خطّهم الذي ساروا عليه في ردّ الأحكام والظواهر إلى أصل واحد.

ثانيهما: أن يسوّغوا عمل هذه الأدوات عمل (كان) بعملية شكلية تحفظ (لكان) أصالتها في العمل، ولا تنكر عمل أدوات ثبت عملها بما لا يدع مجالاً للشك.

فاختاروا الثاني، ولا سيما أنهم رأوا أن المتشابهات في العربية مراتب ودرجات فليست (كان) في الدخول على الجملة الاسمية مثل (لات) ولهذا كان معهم الحقّ كلّ الحقّ في حطّ الفروع عن الأصول.

وبعد أن وصف النحاة اللغة احتاجوا إلى القياس لتفسير ما وصفوه؛ لأنّ النحو في حقيقته كان ينظر إليه على أنه وصف للعربية، وتفسير لسلوكها في البنية والتركيب، ولم يقلِ النحاة أنّ قياسهم مثمر من حيث الأحكام؛ لأنّ ثمرة قياسهم هي تثبيت الحكم وتفسيره، لا الوصول إليه.

ولا يضرّ النحو والنحاة إن كانوا تأثروا في الفقه أو علم الكلام لأن تأثير العلوم بعضها في بعض أمر طبيعي، فأبعد مسافة بين علمين هي في حقيقتها أبعد مسافة بين نقطتين في دماغ الإنسان، ومن هنا نرى أنّ القياس الشكليّ مبني علىّ أصول سليمة في مُجمله ولا يعيبه وجود بعض الثغرات اليسيرة فيه، فالكمال أمل لا واقع.

ب- أدلة النّحو الفروع:

أدلة النحو الفروع ثلاثة: الإجماع، واستصحاب الحال، والاستحسان.

1- الإجماع:

الإجماع أحد أدلّة النحو المختلف فيها، ذكره ابن جنّي[(1)]، والسيوطي[(2)]

---

(1) ابن جنيّ، الخصائص، 1/190.
(2) السيوطي، الاقتراح، 66.

ويحيى الشاوي[1]، ولم يذكره ابن الأنباري كأنّه أنكره أو قلّل من شأنه. والإجماع مفتقر إلى مستند من السماع[2].

تعريف الإجماع

ذكر اللغويون أن معنى الإجماع الاتفاق والعزم والإحكام[3]، وهو في الاصطلاح ما أُجْمِعَ عليه اتفاقا في حكم أو مسألة أو قضيّة[4]، وينحلّ هذا الحد إلى خمسة مقاصد:

الأول: أنّ المراد بالإجماع إجماعُ نحاة البصرة، كقول الزجاجي: «ألا ترى أن إجماع النحويين كلّهم على أن أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال، غير طائفة زعموا أن الأفعال أيضاً مستحقة في الأصل للإعراب»[5]. فالزجاجي اعتدّ بإجماع نحاة البصرة ولم يرَ خروج الكوفيين عن أصل البصريين قدحا فيه.

الثاني: أنّ المراد بالإجماع إجماع نحاة الكوفة إذ قال ابن زنجلة من نحاة القرن الرابع: «اعلمْ أن كل أمر للغائب والحاضر لا بُدّ من لام تجزم الفعل، كقولك «ليقم زيدٌ»، وكذلك إذا قلت: «قم» و«اذهبْ»، فالأصل «لتقم» و «لتذهب» بإجماع النحويين، فتبين أن المواجهة كثر استعمالهم لها، فحذفت اللام اختصارا وإيجازا، واستغنوا بـ«افرحوا» عن «لتفرحوا»، وقد روي عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: «لتأخذوا مصافّكم»[6]، أي: خذوا مصافّكم، فهذا أمر المواجهة»[7].

---

(1) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 55.
(2) السيوطي، الاقتراح، 21.
(3) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (جمع). والزبيديّ، تاج العروس، (جمع).
(4) جورج متري، الخليل،34.
(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 51.
(6) ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجّة القراءات، تحقيق سعيد الأفغانيّ، ط1، جامعة بنغازي، طبع في بيروت، 1972م، 133.
(7) ابن زنجلة، المصدر السابق، 333.

وقد علّق الأستاذ سعيد الأفغاني على إجماع النحاة بقوله: «ولعلّه يريد الكوفيين منهم، فهذه نظرية خاصة بهم»[1]؛ لأن مجمل قول البصريين أن الأصل في الأفعال البناء، والأمر فعل فهو مبني غير مقتطع من المضارع المعرب، بل باقٍ على أصله[2].

الثالث: أنّ المراد بالإجماع إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة[3] ولعلّ هذا المقصد ما ينصرف إليه الذهنُ عند الحديث عن إجماع النحاة، وكان أبو حيّان يعتدّ به إذ ردّ تجويز الزمخشري عطف بيان المعرفة من النكرة في قوله تعالى: ﴿مقام إبراهيم﴾[4] على ﴿آيات بيّنات﴾[5] بأنّه مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه[6].

الرابع: أن المراد بالإجماع إجماع العرب، وهو حجة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه[7]؛ لأنّ ما وصل إلينا لا يمثل كلّ اللغة، ولا سيما أن تقعيد اللغة لا يستدعي جمعها كاملة لأن اللغة نظام والنظام تكفي فيه العينة.

الخامس: أن المراد بالإجماع الإجماع السكوتي، وصورته أن يبلغ النحاة عن العرب كلاما يسكتون عليه[8].

تتبين من هذه المقاصد للإجماع ما يلي:

- أنّ المراد بالإجماع الكثرة النسبيّة من النحاة لا الإجماع المطلق لصعوبة تحصيله وتحقيقه.

---

(1) ابن زنجلة، حجّة القراءات، حاشية المحقق، 333.

(2) انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم72، 2/523-549. والعكبري، التبيين، 176-180.

(3) انظر ابن جني، الخصائص، 1/190. والسيوطي، الاقتراح، 66.

(4) سورة آل عمران، آية 97.

(5) سورة آل عمران، آية 97.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 5/192.

(7) السيوطي، الاقتراح، 67.

(8) السيوطي، المصدر السابق، 69.

- أن العامل الزمني غير محدّد في الإجماع؛ لأن النحو في جوهره قياس اجتهادي يقوم على أدلّة عقلية ونقليّة، يمكن أن يقع الاختلاف في تفسيرها وتوجيهها، مما يقلل من أهمية الإجماع غير المحدد بزمن.

- الأحكام النحوية القائمة على الظواهر المطردة مجمع عليها غالبا كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وغيرها من الأحكام؛ لأن النحاة لم يختلفوا في حجة لغوية قاطعة غالبا إنّما اختلفوا في التعليل والعامل وغيرهما من مسائل ما وراء الحجّة اللغويّة النحوية، وسبب الإجماع اطراد الظاهرة اطرادا يمنع التفكير في المخالفة لكنّه يفتح الباب واسعا أمام أسئلة العلّة.

-حجيّة الإجماع:

لا نعتقد أن إجماع نحاة بلد ما حجّة على من سواهم، أمّا إجماع الجمهور ففيه تفصيل:

قال المبرّد: «إجماع النحويين حجّة على من خالفه منهم»[1].

وقال ابن السراج: «وليس البيتُ الشاذ، والكلام المحفوظ، بأدنى إسنادٍ حجّةً على الأصل المجمع عليه في كلام، ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَة أهل النحو، ومن لا حجة معه»[2].

وقال ابن جني: «اعلمْ أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده بذلك ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه.. فكلّ من فُرِقَ له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجة كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فِكْرِه، إلا أنّنا مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مُرْتكبَه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها، وتقدم نظرُها إلا بعد أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكّره»[3].

(1) المبرّد، المقتضب، 752/2.
(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 105/1.
(3) ابن جنّي، الخصائص، 190/1-191.

وقد عقب الشاطبي على قول ابن جني: «فهو قول مردود، سبيله إلى ذلك سبيل النظّام وبعض الخوارج والشيعة، بل نقطع بأن الإجماع في كل فن حجة شرعية»[1].

واعتمد ابن مضاء رأي ابن جنّيّ فأجاز مخالفة الإجماع[2]. وقال ابن الحاجب: «وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربيّة»[3].

ونميل إلى أنّ إجماع أهل العربية يمكن الأخذ به في الأحكام النحوية إن تحقق، كقول النحاة: الفاعل مرفوع. أمّا في العلل والعوامل فليس الإجماع حجّة؛ لأنّه لا ينبني عليه تغيير حكم نحويّ، فلو أجمع النحاة على أنّ إعراب المضارع علّته المشابهة للاسم لجاز لنا الخروج على هذا الإجماع بعلة أخرى، أمّا مخالفة الحكم العام فلا.

ومن أمثلة الإجماع إجماع النحويين أنّ الكلام اسم وفعل وحرف[4] وإجماعهم على جواز تنوين المنادى المبنيّ في الضرورة[5]، وانعقد إجماع النحويين على أنّ معنى الحرف في غيره لا في نفسه[6].

2-استصحاب الحال:

الاستصحاب أحد أدلة النحو عند ابن الأنباري[7]، والسيوطي[8]، ويحيى الشاوي[9]، أما ابن جني فلم يذكره.

---

(1) انظر العليمي، حاشية يس، مطبوع على شرح التصريح على التوضيح، 254/2.
(2) انظر ابن مضاء، الرد على النحاة، 82.
(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 359/1.
(4) ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، 49.
(5) السيوطي، همع الهوامع، 41/3.
(6) العكبريّ، التبيين، 243.
(7) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 141.
(8) السيوطي، الاقتراح، 113.
(9) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 97.

والاستصحاب لغة طلب المصاحبة والمرافقة، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه[1]، واصطلاحا: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[2] كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء[3]، مما يعني ترجيح استمرار حكم سابق لم يقم دليل بيّن على نقله.

وفي أعمال النحويين نجدهم يقولون عن الاستصحاب: «التمسّك بالأصل تمسك باستصحاب الحال»[4]، «والأصل استصحاب الحكم حتى يقوم دليل على غيره»[5].

ويتضح لنا أننا بحاجة إلى ثلاثة شروط لنحقق مفهوم الاستصحاب.

1- حكم سابق وهو الأصل.

2- مسألة وقع فيها الشكّ بين استمرار الحكم السابق أو إعطائها حكماً جديداً.

3- الحكم باعتبار الأصل؛ لأن الأصل هو اليقين، والشك لا يقطع اليقين، فاستصحاب الحال قاعدة اليقين[6].

ومع أن التمسك بالأصل «الاستصحاب» من الأدلة المعتبرة[7] إلا أنه من أضعف الأدلة[8]، فلا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل[9].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (صحب).

(2) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 97.

(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 141.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 396/1. واليمنيّ، ائتلاف النصرة، 147 ، 155.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 175/3.

(6) العاملي، شمس الدين محمد بن مكي، القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية تحقيق السيد عبد الهادي الحكيم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، سنة 1980، 132.

(7) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 396/1.

(8) ابن الأنباري، المصدر السابق، 300/1، 396.

(9) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 142.

وقيل إلى أن تطبيق النحاة لاستصحاب الحال، يدل على ضعفه، فالأمر فعل مبنيٌ استصحاباً للحال لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب ما أعرب منها لمشابهته الأسماء، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله(1).

واستصحب الكسائي حكم إعراب الأسماء عندما ذهب إلى أن المنادى المفرد العلم مرفوع لتجرّده عن العوامل اللفظية فلم يكن فيه سبب حتى يبنى(2).

واختلف في تعريف العلم المفرد بعد ندائه: هل هو بما كان قبل النداء أو تعريف بالقصد؟ فذهب ابن السراج إلى أنه باقٍ على تعريفه للاستصحاب(3).

واحتج البصريون لعدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة(4).

ووجه الضعف في الأمثلة السابقة أنها بنيت على قاعدة غير متفق عليها، فليس هناك يقين سابق حتى يستصحب، فالأمر عند الكوفيين معرب(5)، والمنادى العلم المفرد عند البصريين مبنيٌ، و(كم) عند الكوفيين مركبة(6).

وما توصل إليه النحاة بالاستصحاب يمكن إثباته بشكل من القياس؛ لأن الاستصحاب ينحلّ إلى ثلاثة عناصر: أصل، وفرع مختلف فيه، وحكم أصل مستصحب فمثلاً: الأصل في الأفعال البناء والأمر فعل فهو مبنيٌ.

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 72، 2/534. وابن يعيش، شرح المفصل، 7/61.

(2) الرضيّ الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 9/349.

(3) ابن جمعة الموصليّ، شرح ألفية ابن معطي، 2/1038.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 1/300.

(5) الكنغراويّ، الموفي في النحو الكوفي، 118.

(6) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم40، 1/298-303. والعكبري، التبيين 423-425.

والحكم الثابت عن طريق القياس في الفرع المقيس ليس محلاً للاستصحاب في ذاته لأن الفرع يتبع الأصل[1].

وإذا افترضنا أن استبقاء حال اللفظ استصحاب له، فليس استمرار أي حكم نحوي إلا استصحاب له كاستصحاب رفع كل ما يقع فاعلاً، وليس في هذا دليل على أي شيء لأنه الأصل، ولا سيما أن الفرع في الاستصحاب معروفٌ حكمُه مسبقاً، وليس فيه أي موجب للشك والحيرة؛ ولهذا أميل إلى أن الاستصحاب علّة لتسويغ بعض الأحكام النحوية، وهي من أضعف العلل.

ونخلص إلى أن الاستصحاب في ذاته ليس دليلاً من أدلة النحو الأساسيّة؛ لأنّه يتطلب شروطاً يصعب تحققها في النحو، وليس هناك فائدة عملية له سوى التزيّد في الجدل النحوي لأنه لا يناسب النحو، ومكانه الفقه.

3- الاستحسان:

اختلف النحويون في الاستحسان أخذاً به، وتعريفاً وتطبيقاً، فقال قوم: «إنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم، وترك القياس، وقال آخرون: إنه مأخوذ به»[2]. واختلف الآخذون به في تعريفه واستعماله.

تعريف الاستحسان:

الاستحسان لغة عدّ الشيء حسناً[3]، أما في الاصطلاح النحوي، فقال ابن بَرْهان العكبري المتوفى سنة 456 هـ: «الاستحسان حكم عدل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه، والقياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول لاشتراكهما في العلة التي اقتضتك ذلك في الأوّل».[4]

---

(1) فتحي الدرينيّ، مباحث في الفقه المقارن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، 351.
(2) ابن الأنباري، لمع الأدلة 135. والسيوطي، الاقتراح، 118.
(3) ابن منظور، لسان العرب، (حسن).
(4) ابن برهان العكبريّ، شرح اللمع، 6/1.

وقال ابن الأنباري: «اختلف النحويون فيه، فمنهم من قال هو ترك قياس الأصول لدليل. ومنهم من قال: هو تخصيص العلة، ومنهم من قال: هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل، ولا تعويل عليه»[1].

وهذه التعريفات الأربعة يمكن اختصارها في تعريفين؛ فالتعريف الأخير نفاه ابن الأنباريّ ونفى التعديل عليه، ولا نرى ضيراً فيما فعل؛ لأن النحو في مجمله يعتمد على الأدلة؛ ولأن تعريف ابن برهان يلتقي مع التعريف الأول لابن الأنباري، فيكون الخلاف مبنيًا على جعل الاستحسان دليلاً يقدح في صحة القياس، أو علّة تخصص الحكم النحوي.

فمن أمثلة جعل الاستحسان دليلاً يقدح في صحة القياس قول بعض النحاة: الفعل المضارع مرفوع استحساناً لأن الأصل في الأفعال البناء، والمضارع فرع من فروع الفعل يشترك مع الأفعال بعلّة الفعلية فالقياس فيه البناء، إلا أن النحاة أجمعوا على إعرابه، فخرج الفرع عن حكم الأصل بدليل الإعراب، فألحق بالاسم[2].

ومن أمثلة تخصيص العلة بالاستحسان أن يقال: إنّما جمعت أرض بالواو والنون، فقيل: أرضون عوضا من حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن يقال في أرض أرضة، فلمّا حُذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضا من تاء التأنيث المحذوفة. وهذه العلة غير مطردة؛ لأنها تنتقض بـ«شمس» و «دار» و«قدْر»، فإنّ الأصل شمسة ودارة وقدرة، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون؛ فلا يقال: شمسون، ولا دارون، ولا قدرون[3].

فنحن أمام تعريفين مختلفين للقياس يقوم الأول على إلحاق الفرع بغير أصله لدليل، كإلحاق المضارع بالاسم، وإلحاق الاسم العامل بالفعل، وإلحاق ما الحجازية

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 133-134.
(2) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، 1/46.
(3) ابن الأنباريّ، لمع الأدلة،134.

بليس مع أنّها حرف غير مختص، فالأصل ألاّ تعمل، وعند ابن برهان أن ما خرج عن أصل بابه، وألحق بأصل آخر فهو استحسان.

ويقوم التعريف الثاني على احترام المسموع المنقول عن العرب الخارج عن قواعد النحاة بتخصيص خروجه بعلة ما، كاستحسان النحاة قول العرب استحوذ، والأصل استحاذ وعدّوا هذا الخروج عن الأصل تنبيهاً عليه[1] وهذا يفسر قول النحاة: استحوذ الأصل في جميع التعليل[2] أي الدليل.

فالاختلاف في تعريف الاستحسان اختلاف لفظي؛ لأن المصطلح نفسه استعمل في معنيين: إذ ورد علّة موجبة لحمل الفرع على غير أصله، وعلة مخصصة لما شذّ عن قواعد النحاة وجاء النص به.

- حجيّة الاستحسان:

قال ابن الأنباريّ: «اختلف النحاة في الأخذ بالاستحسان، فقال قوم: إنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم، وترك القياس. وقال قوم: إنّه مأخوذ به»[3].

وهذا الخلاف مبنيٌّ على اختلاف النحاة في تعريف الاستحسان؛ لأن الاستحسان بتخصيص العلة ضرب من تسويغ الشاذ، ولعل هذا يفسر قول ابن جني فيه: «علته ضعيفة غير مستحكمة»[4]. فالأمثلة التي قال إنّ فيها استحسانا كاستحسان الفتوى والأصل (الفتيا) لعلّة الفرق بين الاسم والصفة نصّ في موضع آخر أنها شاذة لأنها من قبيل تخصيص العلة[5]، وتخصيص العلة فيه تحكّم وترك للقياس، ولعل هذا سبب عدم أخذ النحاة بالاستحسان.

(1) ابن جنّيّ، الخصائص، 143/1. والسيوطي، الاقتراح، 117.
(2) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، 335/2.
(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، 135.
(4) ابن جنّي، الخصائص، 134/1.
(5) ابن جنّيّ، الخصائص، 143/1. وانظر مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو، 31-36.

أما الاستحسان بإلحاق الفرع بغير أصله لدليل، وإعطائه حكمه في القياس فليس فيه تحكّم، ولا ترك للقياس، بل هو إجراء للقياس، من وجه آخر كاستحسان البصريين رفع المضارع حملاً على الاسم،[1] ومن هنا سمّي هذا النوع من الاستحسان بالقياس الخفي[2] فهو مأخوذ به من هذا الوجه إلاّ أنّ النحاة يعبرون عنه بالقياس.

القواعد الكليّة:

النحو العربي منظومة من العلاقات المتداخلة المتشابكة التي يمكن أن نصفها بقواعد كليّة، تندرج تحتها أجزاء من أبواب شتى من النحو، وهذه القواعد الكلية شديدة التداخل مع القواعد التفصيلية لكل باب نحوي حدّ صعوبة الفصل بينهما[3].

ولعل فكرة التأليف في القواعد الكلية بشكل مستقل تعود إلى السيوطي في كتاب: «الأشباه والنظائر في النحو»، فأول فنون كتابه: «فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع، وهو معظم الكتاب ومهمّه»[4].

ويعود عزوف النحاة عن تقديم المادة النحوية وفق منهج القواعد الكلية إلى أن هذا المنهج يوزع الباب النحوي الواحد على قواعد كليّة متعددة، فيقطع أوصال الباب النحوي، ويشتت الدارس، إضافة إلى عدم شمول القواعد الكلية لمسائل النحو كافة.

ورأى محققو كتاب «الأشباه والنظائر في النحو» «أن القواعد الكلية أو

(1) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، 313/1.
(2) انظر جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1990، ط1، 47، 325.
(3) انظر الفصل الأول عند الحديث عن السيوطي.
(4) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو 10/1.

القوانين و الأصول العامة -وهي موضوع الفن الأول من الأشباه- التي تستنبط من استقراء كلام العرب هي من أهم صور القياس»[1].

ورأى الدكتور تمّام حسان أن القواعد الكلية ضوابط منهجية سمّاها قواعد التوجيه، وقصد بها «تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم. وقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل»[2]. فيكون محققو كتاب الأشباه قد ألحقوا القواعد الكلية بالقياس على حين جعلها الدكتور تمّام حسّان قواعد موجهة لأصول النحو عنده، وهما رأيان فيهما نظر؛ لأن أصول النحو وضعت متهدية بأصول الفقه الإسلامي الذي ينشعب تعريفه إلى قسمين: الأول: الأدلة الإجمالية، والثاني: القواعد الكلية، فالقواعد الكلية قسيم الأدلة الإجمالية وليست منها مع اعترافنا بالتداخل الشديد بينهما.

وتأخذ القواعد الكلية شكل القوانين التي تعد مستنداً للحكم النحوي؛ لأنها تكاد تكون موادّ دستور النحو، كقول النحاة: المختصر لا يُختصر[3]، والتابع لا يتقدم على متبوعه[4]، وما شابه شيئا أعطي حكمه[5]، والعوض والمعوض لا يجتمعان[6]، ورتبة العامل قبل المعمول[7]، والفروع يجب أن تنحط عن الأصول[8]، وما كان كجزء الشيء فلا يتقدم عليه[9]، وغيرها.

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1985م، مقدمة التحقيق، 28/1. ونحن في بحثنا هذا لا نعتمد هذا التحقيق بل نعتمد تحقيق عبد العال سالم مكرّم.

(2) تمّام حسّان، الأصول 221.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 79/1.

(4) السيوطي، المصدر السابق، 223/1.

(5) السيوطي، المصدر السابق، 306/1.

(6) السيوطي، المصدر السابق،306/1.

(7) السيوطي، الأشباه والنظائر، 262/2.

(8) السيوطي، المصدر السابق، 276/2.

(9) السيوطي، المصدر السابق، 332/2.

ومن القواعد الكلية المسيسة الصلة ببحثنا:

- الأصل انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حق الأصل:

لعلّ هذا الأصل أهمّ مستند لأحكام الفرعية والأصالة في النحو، لأن النحاة بعد أن يجعلوا حكمهم فرعاً على أصل يسلبون الفرع شيئاً من مزايا الأصل تحقيقاً لفرعيته. فالأصل في العلم أن يكون مذكراً عربيَّ الوضع غيرَ مركب تركيباً مزجيا ليس على وزن خاص بالفعل أو معدولاً عن أصله، ولهذا منع العلم المؤنث والأعجمي والمركب تركيباً مزجياً والمعدول والذي على وزن «فُعَل» من الصرف فسُلِب منه التنوين والجر بالكسرة تحقيقاً لفرعيته.

ومنع النحاة تقدم اسم «إنّ» عليها لأنها فرع كان فلا يجوز أن تعطى حريتها في التقديم والتأخير[1].

ولأنّ الأصل في الواو العطف فقد منع النحاة تقدم المفعول معه لأن واوه فرع فلا يجوز التصرف بما بعدها[2].

واسم الفاعل لا يعمل عند البصريين من غير اعتماد إذا كان نكرة لأنه فرع على الفعل في العمل، فيجب أن ينحط عنه[3].

ويقابل هذا الأصل أصلٌ آخر، هو:

- يُتصرّف في الأصل ما لا يُتصرّف في الفرع:

انحطاط الفرع عن رتبة الأصل يقابله حرية واسعة نسبياً للأصل، تصل إلى درجة عدم المساس بعلّة العمل أو التصرف لأن الأصل لا يعلل.

---

(1) انظر السيوطي، المصدر السابق،278/2.

(2) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 184.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 276/2.

فالأصل في أدوات النداء «يا» لذا تقدر عند الحذف، وكذلك كل ما كان أصل بابه مما يجوز حذفه.

والأصل في المبتدأ التقديم لكن يجوز أن يتأخر وجوبا أو جوازا، أما الوجوب فلتحقيق الانسجام مع القواعد الأخرى كحقّ الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط، وأما الجواز فهو اتساع.

وحالات الجواز في أصول القواعد دليل على سعة تصرف الأصل «أصل القاعدة».

وظاهرة حرية تصرف الأصل مشروطة بعدم التعارض مع أصول أخرى، إذ تنتهي حرية الأصل عندما يصطدم بأصل آخر، وهذا يفسر لنا وجهاً من ظاهرة الاتساع إذ يمكن عدّ الجواز توسّعاً في الأصل بشرط حفظ الرتبة وعدم اللبس، ولكن حدود التوسع تضعف شيئاً فشيئاً بسبب تطور اللغة، ومن ثم تصبح فروع الأصل وتصرفاته أشكالاً بعيدة نسبياً عن مدى سيطرة الأصل كالتوسع في الظرف.

- العوض والمعوّض لا يجتمعان:

العوض فرع المعوض عنه فلا يجتمعان، وقد أورد السيوطي لهذا الأصل اثنين وأربعين فرعا[1] من أبواب نحوية متعددة، وفلسفة هذا الأصل تقوم على أن في الكلام محذوفاً عوض عنه بملفوظ فلا يجتمعان، ولهذا لم يرتض الدكتور إبراهيم السامرائي التقدير فيه ووصفه بأنه «خرافة التعويض»[2]، ولم أجد في فروع هذا الأصل ما فيه نظر إلا ثلاثة فروع غلب على ظني أن لا تعويض فيها وهي: التاء في قول العرب «يا أبت» عوض عن ياء الإضافة[3]، وحرف النداء عوض عن

(1) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1/306-319.
(2) إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، 105.
(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1/309.

ناصب المنادى المحذوف وهو الفعل فلا يجتمعان[1]، وأنّ «أنْ» الناصبة للمضارع لا تظهر بعد حتى لأنها عوض منها[2].

فأما أن التاء في قول العرب: «ياأبت» عوض عن ياء الإضافة فيعترض عليه بقول العرب: «ياأبتي»، ونميل إلى أن كلمة أب المذكرة تأنيثها «أبت»، فلعلّ العرب أنّثت كلمة «أب»، وقصدت بها الأم، لكن الكلمة بقيت لاصقة بالأب حتى أصبحت كالجزء منها، ويعضد رأينا قراءة: ﴿يا أبتُ﴾[3]، وقراءة ﴿يا أبتَ﴾[4] فالأولى مشبهة بالعلم أو النكرة المقصودة، والثانية مشبهة بالمضاف فلا تعويض وكسر التاء يحفظ كما هو.

وأمّا أنّ الناصب للمنادى فعل مضمر عوض عنه بحرف النداء «يا» ففيه نظر؛ لأنّ الأصل عدم التقدير إلا لضرورة ملجئة، ولا ضرورة في المنادى،وحرف النداء مختص بالاسم والأصل في الحرف المختص أن يعمل، فالأولى إذا قدّر عامل أن يقدّر حرف النداء، ثم إنّ الفعل المقدر لم يتسلط على المنادى العلم والنكرة المقصودة، فلا تعويض.

أما نيابة «حتى» عن حرف النصب «أنْ» في المضارع المنصوب فلا نقصدها لذاتها! بل نرنو إلى مناقشة أصل كبير من أصول الصناعة النحوية، وهو مسألة الاختصاص؛ إذ درج النحاة على تقسيم الحروف قسمين: مختصة، وغير مختصة، ويعنون بالحروف المختصة الحروف التي لا تنفك عن نوع واحد من العمل في الكلمة كحروف الجر الي لا تنفك عن جر الاسم، وغير المختصة الحروف التي تدخل على

---

(1) السيوطي، المصدر السابق، 311/1.

(2) السيوطي، المصدر السابق، 318/1.

(3) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، دار الريان للتراث، مصر، 1987م، 2/ 0.0442 وانظر أحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، 146/3 .

(4) الزمخشري،المصدر السابق، 0.0442/2 وأحمد مختار عمر، المرجع السابق، 146/3.

الاسم والفعل، فالأصل فيها الإهمال لا العمل. ويقولون إنّ الأصل في الحرف المختص الجر إذا اختصّ بالاسم وإذا اختص بالفعل فعمله الأصيل الجزم تحقيقاً للمناظرة بينهما في القياس[1].

إنّ دعوى الاختصاص غير محصنة بالأدلة والبراهين فحرف النداء «يا» مختص بالاسم، ومع ذلك لا يجمع النحاة على عمله في المنادى، وإنّ وأخواتها تنصب بدل أن تجر وهي مختصة بالاسم. و«ما» حرف غير مختص يدخل على الاسم والفعل على السواء ويعمل في الاسم عمل ليس أحياناً وقد يهمل وهو القياس، ويعمل في الفعل المضارع الجزم أحياناً وقد يهمل.

وأجد حروفاً تختص بالفعل ولا تعمل نحو السين وسوف مما يرجح في ظني أن مسألة الاختصاص بعيدة نسبياً عن واقع اللغة العربية، والله أعلم.

(1) انظر المراديّ، الجنى الداني، 25-27.

ثبت المصادر والمراجع

- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م.
- إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، دار صادق، بيروت، 1986م.
- إبراهيم عبدالله رفيده، النحو وكتب التفسير، المنشأة الشعبية، ليبيا، 1981م.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1959م.
- إبراهيم مصطفى، «في أصول النحو»، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 8، القاهرة، 1955م.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1956م.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1986م.
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م.
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971م.
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبدالكريم، الكويت، 1976م.

- ابن برهان العكبري، عبدالواحد بن علي، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1984م.
- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عُني بنشره، ج-براجشتراسر، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1932م.
- ابن جمعة الموصلي، عبدالعزيز القواس، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1985م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق، مصطفى السقا ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة،1954م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1985م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، العروض، تحقيق أحمد فوزي الهيب، ط1، دار القلم، الكويت، 1987م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، ط1، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1954م.
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1976م.
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، منهاج الوصول إلى علمي الكلام والأصول، عُني بتصحيحه محمد بدرالدين النعساني، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1326هـ.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط2، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1966م.

- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، تحقيق حامد محمد العبدلي، ط1، دار الأنباري، بغداد، 1991م.
- ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972م.
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م.
- ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط1، جامعة بنغازي، طبع في بيروت، 1974م.
- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
- ابن السراج، محمد بن سهل، الموجز في النحو، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران، بيروت، 1965م.
- ابن سلام، أبو عبدالله محمد، طبقات فحول الشعراء، شرح وتحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، ط1، وزارة الأوقاف، بغداد، 1982م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، 1971م.
- ابن عقيل، بهاءالدين عبدالله، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط14، دار العلوم الحديثة، بيروت.
- ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة أ.بدران، بيروت، 1963م.

- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1366هـ.
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، 1954م.
- ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة، اختصره محمد بن الموصلي، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1982م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1975م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1982م.
- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبدالرحمن اللخمي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- ابن معطي، زين الدين يحيى بن عبدالمعطي، الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، 1977م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، 1978م.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، دار المعرفة، بيروت،1978م.
- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط5، دار الفكر، بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الباز، مكة المكرمة.

- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1950م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية، حلب، 1972م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
- أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي الحلبي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1974م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط1، القاهرة، 1962م.
- أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، الأغاني، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط10، دار الكتاب العربي، بيروت.
- أحمد أمين، «مدرسة القياس في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع6، 1953م.
- أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1990م.
- أحمد سليمان ياقوت، ظاهر الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1992م.
- أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1986م.
- أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1990م.

- أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1964م.
- الأحمد نكري، عبدالنبي بن عبد الرسول، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1975م.
- الأزهري، زين الدين خالد عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، ط2، المطبعة الأزهرية، القاهرة.
- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، 1967م.
- إسماعيل أحمد عمايره، «التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم».
International Journal of Islamic & Arabic Studies مج 10، ع 1، U.S.A، 1995م.
- الأسنوي، جمال الدين بن عبدالرحيم، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق محمد حسن عواد، ط1، دار عمار، الأردن، 1985م.
- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، 1961م.
- الأنباري، محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1980م.
- بدران أبو العينين، أصول الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبدالحليم النجار، ج2، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1977م.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
- البيضاوي، عبدالله بن عمر، منهاج الوصول في معرفة علم الأصول مع كتاب

الإبهاج بتخريج أحاديث المنهاج، عبدالله بن الصديق الغماري، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
- الترمذي، محمد بن عيسى، سُنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،1987م.
- تمام حسان، الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي العربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م.
- تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، «مجلة اللسان العربي»، مج11، ج1، 1974م.
- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م.
- تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ط2، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م.
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.
- التنوخي المعري، المفضل بن محمد بن مسعر، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989م.
- التهانوي، محمد أعلى بن علي، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون، مؤسسة خياط للنشر، بيروت.
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق حسن السندوبي، ط1، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، البصائر والذخائر، تحقيق إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس، دمشق.
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، المكتبة التجارية.

- جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ط١، دار الفكر، عمان، 1984م.
- جلال الدين عبدالرحمن، غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، ط٢، مطبعة الجبلاوي، مصر، 1990م.
- جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.
- جودة أبو المجد بدوي، «الأمهات في الأدوات في النحو العربي»، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مج2، ع10، 1990م.
- جورج متري عبدالمسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1990م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، 1990م.
- حسن عون، اللغة والنحو، ط1، الإسكندرية، 1971م.
- حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ط1، وزارة الثقافة والشباب، عمان، 1985م.
- حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1991م.
- حلمي خليل، من تاريخ النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1991م.
- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة، تونس، 1981م.
- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت، 1974م.
- خديجة الحديثي، موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، جامعة الكويت، الكويت، 1977م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، طبعة مصورة في دار الفكر عن مطبعة الخانجي، القاهرة، 1937م.

- خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، مجهول مكان النشر والتاريخ.
- خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء،1987م.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق، عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.
- دائرة المعارف الإسلامية، أئمةالمشترقين في العالم، ترجمة أحمد الشنتناوي وعبدالحميد خورشيد، دار الشعب، القاهرة، 1969م.
- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.
- داود عبده، «التقدير وظاهرة اللفظ»، مجلة الفكر العربي، طرابلس، العدد المزدوج 8/9، 1979م.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر المخزومي، العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرامزة، المطبعة العثمانية، القاهرة،1885م.
- الدينوري، الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جميل حداد، ط1، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1994م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط1، دار القلم، دمشق، 1992م.
- رشيد عبدالرحمن العبيدي، معجم مصطلحات العروض والقوافي، ط1، جامعة بغداد، بغداد، 1986م.
- رشيدة عبدالحميد اللقاني، التأنيث في العربية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1990م.
- الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م.
- الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب،

تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.

- الرماني، علي بن عيسى، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق فتح الله صالح علي المصري، ط3، دار الوفاء، مصر، 1992م.
- الرماني، علي بن عيسى، الحدود، في كتاب: رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر، عمان، 1984م.
- الزبيدي، محمد بن الحسين، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، وكالة المطبوعات، الكويت.
- الزبيدي اليماني، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، ط2، دار الجيل، بيروت، 1978م.
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979م.
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1990م.
- زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، مصر، 1976م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، القسطاس المستقيم في علم العروض، تحقيق بهيجة باقر الحسني، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، دار الريان للتراث، مصر،1987م.
- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1960م.

- زهير زاهد غازي، دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية، في كتاب: موسوعة البصرة الثقافية، ط1، المركز الثقافي، جامعة البصرة، البصرة، 1989م.
- السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي، جمع الجوامع، في كتاب: مجموع المتون في مختلف العلوم والفنون، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، 1981م.
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1964م.
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، مطبعة الفلاح، الكويت، 1978م.
- السكاكي، يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- السكري، الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مكتبة العروبة، القاهرة، 1965م.
- السهيلي، عبدالرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1984م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، 1991م.
- السيرافي، الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1985م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ط3، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1951م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، في كتاب: رسائل في الفقه واللغة، تحقيق عبدالله الجبوري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالإله نبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1985م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سلام مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.

- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط1، جروس برس، لبنان، 1988م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، بيروت، 1979م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، منشورات الشريف الرضي، إيران، 1411هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البيجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت، 1986م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1981م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البحوث العلمية، الكويت، 1977م.
- شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، 1987م.
- شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، 1990م.
- الصاحب بن عباد، إسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1993م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق محمد الحجيري، ط2، دار فرانز شتاينر، ألمانيا، طبع في بيروت.
- الصنعاني، محمد بن علي بن يعيش، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق فخر الدين قدادة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م.

- طاهر سليمان حمودة، جلال الدين السيوطي ودوره في الدراسات اللغوية، ط1 المكتب الإسلامي، بيروت، 1981م.
- طاهر سليمان حمودة، ظاهر الحذف في الدرس اللغوي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- طلال علامة، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992م.
- طنطاوي دراز، في أصول اللغة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986م.
- العاملي، شمس الدين محمد بن مكي، القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية، تحقيق السيد عبدالهادي العليم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1980م.
- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1978م.
- عبدالجبار علوان النايلة، الشاهد والاستشهاد في النحو، مطبعة دار الزهراء، بغداد، 1976م.
- عبدالحميد حسن، القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، مطبعة العلوم، القاهرة، 1946م.
- عبدالحميد السيد طلب، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، القاهرة، القسم الأول، 1977م.
- عبدالرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، دار الدعوة، إستانبول، 1987م.
- عبدالرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطورها، ط1، دار المعارف، مصر، 1968م.
- عبدالرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت.

- عبدالعال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1984م.
- عبدالعزيز مطر، علم اللغة وفقه اللغة: توضيح وتحديد، ط1، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، 1985م.
- عبدالغفار حامد هلال، القياس وأثره في نمو اللغة، في كتاب ، بحوث ودراسات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الجزء الأول، 1987م.
- عبدالفتاح الحموز، فن الإملاء في العربية، ط1، دار عمار، عمان، 1992م.
- عبدالفتاح شبلي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1377هـ.
- عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق هـ.ريتر، ط1، مكتبة المثنى، بغداد، 1979م.
- عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1984م.
- عبدالله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1993م.
- عبدالمجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط1، مطبعة الشبكشي، القاهرة، 1951م.
- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1988م.
- العجاج، ديوانه، تحقيق عبدالحفيظ السطلي، المطبعة الثقافية، دمشق، 1971م.
- عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981م.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، مخطوط مصور في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم (49.2).
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني.
- علاء الدين المتقي بن حسام الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
- العلوي اليمني، يحيى بن حمزة، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف، مصر، 1914م.
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م.
- علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة،1971م.
- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، 1975م.
- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
- علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، القاهرة.
- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.
- علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ط٤، دار المعارف، القاهرة،1978م.
- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1953م.

- علي النجدي ناصف، مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، دار المعارف، القاهرة، 1981م.
- علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- العليمي، يس بن زين الدين، حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، ط2، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1325هـ.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق كاظم بحر مرجان، جامعة الموصل، العراق، 1981م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1987م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العسكريات، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1981م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العضديات، تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1986م.
- فاضل السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، 1969م.
- فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير، بغداد، 1970م.
- فاضل السامرائي، «موقف ابن الأنباري من القياس»، مجلة الجامعة المستنصرية، ع3، بغداد، 1972م.
- فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م.
- الفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت.
- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م.

- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ط1، دار الكتاب، بيروت، 1969م.
- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة النحو، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م.
- القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباهالنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1976م.
- كامل جميل ولويل، عودة للنحو العربي الأصيل، عمان، 1994م.
- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، قابله ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991م.
- كمال محمد بشر، الأصوات العربية، مكتبة الشباب، مصر، 1987م.
- كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعرفة، مصر، 1970م.
- الكنغراوي، صدر الدين الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط1، دار البشير، عمان، 1993م.
- مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ط2، دار الفكر، بيروت، 1974م.
- المالكي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط2، دار القلم، بيروت، 1985م.
- المبرد، محمد بن يزيد، الفاضل، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1956م.

- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت طبعة مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1969م.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1970م.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المحبي، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادق، بيروت.
- محمد أسعد طلس، «أبو الفتح ابن جني وأثره في اللغة العربية»، مجلة المجمع العلمي العربي، مج31، دمشق، 1957م.
- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979م.
- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1953م.
- محمد الخضر حسين، دراسات في اللغة العربية، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، 1960م.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار الأطلسي، المغرب، 1983م.
- محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1974م.
- محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
- محمد طنطاوي، نشأة النحو وتراجم أشهر النحاة، ط2.
- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م.
- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م.

- محمد عاشور السويح، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1986م.
- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1978م.
- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج في اللغة، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
- محمد فؤاد عبدالباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1986م.
- محمد محيي الدين عبدالحميد، الانتصاف من الإنصاف، حاشية مطبوعة على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت،1987م.
- محمود أحمد أبو كته، دراسات في النحو العربي، ط1، جامعة بيت لحم، بيت لحم، 1987م.
- محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.
- محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1991م.
- محمود سليمان ياقوت، النحو العربي: تاريخه، أعلامه، نصوصه، مصادره، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1994م.
- محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ط7، مكتبة المعارف، الرياض.
- محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، ط1، دار القلم، دمشق، 1989م.
- المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.
- المرادي، حسن بن قاسم، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مخطوط مصور على الورق في مكتبة الجامعة الأردنية.

- المرزباني، محمد بن عمران، معجم الشعراء، تحقيق ف.كرنكو، دار الجيل، بيروت، 1991م.
- المرزباني، محمد بن عمران، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، وزارة الثقافة، دمشق، 1992م.
- المزّي، يوسف بن عبدالرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عوّاد معروف، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.
- مصطفى جمال الدين، «رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه»، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية، السنة الأولى، ع1، بغداد، 1979م.
- مصطفى السقا، «نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين»، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مج 10، 1958م.
- مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، في سلسلة عالم المعرفة، العدد 193م، الكويت، 1995م.
- منى إلياس، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- المناوي، محمد عبدالرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر، دمشق، 1990م.
- منصور محمد الشيخ، القواعد الأصولية لغير السادة الحنفية، الجامعة الإسلامية، ليبيا.
- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد: أعماله ومنهجه، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1958م.
- الميداني، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الجليل، بيروت، 1987م.
- النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977م.

- نهاد الموسى، «الخطأ في العربية»، مجلة أبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، السنة 31، 1983م.
- نهاد الموسى، في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، عمان، 1976م.
- نهاد الموسى، «في التطور النحوي وموقف النحويين منه»، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، مج3، ع2، 1972م.
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير، عمان، 1987م.
- ياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله الرومي، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.
- يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبدالرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الأنبار، بغداد، 1990م.
- اليغموري، يوسف بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، تحقيق رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، ألمانيا، 1964م.
- اليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبدالمجيد ذياب، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986م.
- يوسف الحمادي، النحو في إطاره الصحيح، مكتبة مصر، 1990م.